المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية
"جمعية الإصلاح الشعبي نموذجًا"
1937-1936

تأليف:
د. سارة مالك حميد الشوك

2021

أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية "جمعية الإصلاح الشعبي نموذجًا" 1937-1936

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

The impact of Bakr Sidqi's coup
on Iraqi political life
"People's Reform Society as a Model"
1936-1937

VR . 3383 – 6563 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية "جمعية الإصلاح الشعبي نموذجًا" 1936-1937

اعداد : د. سارة مالك حميد الشوك

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6563. B

الطبعة الأولى

أيلول / سبتمبر 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية

" جمعية الإصلاح الشعبي نموذجًا"

1937-1936

تأليف الدكتورة

سارة مالك حميد الشوك

قائمة المحتويات

الموضــوع	رقم الصفحة
المحتويات	**1**
المقدمة	4-2
الفصل الأول: أثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي عام 1936.	19-5
أولاً: تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي عام 1936.	14-6
ثانياً: موقف جمعية الإصلاح الشعبي من الانتخابات النيابية لعام 1937.	19-15
الفصل الثاني: نشاط أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي.	47-20
أولاً: متابعة الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية.	37-21
ثانياً: مراقبة النظام السياسي ومكافحة الفساد في الجهاز الإداري.	47-38
الفصل الثالث: الموقف المناوئ لعمل جمعية الإصلاح الشعبي.	70-48
أولاً: تكتل خصوم الجمعية داخل المجلس النيابي.	62-49
ثانياً: استقالة وزراء جمعية الإصلاح الشعبي وأثره على حلّ الجمعية.	70-63
الفصل الرابع: اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية.	103-71
أولاً: حزب الإصلاح الشعبي (جماعة الأهالي) والصهيونية.	95-72
ثانياً: تعقيب حسين جميل، وصادق كمونة على مقال " حزب الإصلاح الشعبي" (جماعة الأهالي والصهاينة).	111-96
الخاتمة	116-112
هوامش الدراسة	141-117
الملاحق	146-142
قائمة المصادر	155-147

المُقـــــدمة

نـطاق البحث وتحليل المصادر

المُقــدمـــة

شهد تأريخ العراق المعاصر أحداثاً سياسية وإقتصادية واجتماعية مهمة، كان للأحزاب والجمعيات السياسية دور في الكثير من مجرياتها. لتنطلق دراسة تلك الأحزاب والجمعيات من مسّوِغ معرفة مدى تأثيرها في تلك الأحداث من جهة، ومدى تأثّرها بها من جهة أخرى. وقد عبّرتْ الدراسات المنجزة في هذا السياق عن شغف أكاديمي لدى الباحثين والمؤرخين العراقيين الذين أنجزوا عدداً من الرسائل والأطاريح الجامعية التي بحثت في تاريخ الأحزاب السياسية، ناهيك عما يعنيه هنا مغزى تقصي انخراط النخبة السياسية العراقية في العمل الحزبي مع انبثاق الحياة الحزبية المنظمة في العراق بصدور قانون الجمعيات في الثاني من تموز 1922.

من هذا المنطلق، يبدو مفهوماً ومسوغاً إن تكون(جمعية الإصلاح الشعبي) موضوع هذه الدراسة، لاسيما أنها تأليفها جاء عقب أول انقلاب عسكري في تأريخ العراق المُعاصر، فضلاً عن أنها لم تُبْحَثْ بصورة تفصيلية في رسالة أو أطروحة جامعية مستقلة، إذ أدى أعضاء تلك الجمعية المنبثقون أصلاً من جماعة الأهالي، دوراً فاعلاً في الحياة السياسية العراقية سواء كانوا في الكابينة الوزارية أو في مجلس النواب العراقي، بالرغم من المدة القصيرة التي مارسوا نشاطهم فيها، فقد شملت تلك المدة على الكثير من التطورات المهمة، لاسيما إن جمعية الإصلاح الشعبي جاءت عقب أول انقلاب عسكري في تأريخ العراق المعاصر، وما رافق ذلك من أحداث على مجالات الحياة كافة.

حُدّدِتْ مدّةُ الدراسة ما بين تشرين الثاني 1936، تأريخ تأسيس الجمعية حتى الرابع عشر من تموز 1937، تأريخ إغلاقها. قُسّمتْ الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق. جاء في الفصل الأول أثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي، وموقفها من انتخابات المجلس النيابي لعام 1937، في حين تطرق الفصل الثاني إلى نشاط أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي في متابعة

الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية ومراقبة النظام السياسي ومكافحة الفساد في الجهاز الإداري، داخل المجلس النيابي.

تناول الفصل الثالث تكتل خصوم جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي، فضلاً عن دراسة سبب استقالة وزراء جمعية الإصلاح الشعبي وأثره في حلّ الجمعية.

تطرق الفصل الرابع إلى اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية، إذ جاء في المحور الأول مقالاً لعبد الجبار العمر بعنوان حزب الإصلاح الشعبي(جماعة الأهالي) والصهيونية، المنشور في مجلة آفاق عربية في أيلول 1980، أتهم فيه الجمعية بدعم النشاط الصهيوني، في حين جاء في المحور الثاني تعقيب كل من حسين جميل وصادق كمونة على ما جاء في ذلك المقال المنشور في المجلة ذاتها في كانون الثاني 1982. وتركنا المقال والردود كما جاءت، مع الإشارة إلى بعض التعاريف والتوضيحات والتعليقات الضرورية فقط. وقد شملت الخاتمة على أهم الاستنتاجات التي توصل أليها الباحث على وفق اجتهاده وعلى وفق منهج البحث التأريخي التحليلي.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية، ومنها ملفات وزارة الداخلية، فضلاً عن الوثائق البريطانية. أما الوثائق المنشورة فقد كانت محاضر مجلس النواب للاجتماع غير الاعتيادي لعام 1937 التي قدمت معلومات غزيرة ومفيدة وكانت المادة الأساس للفصول الثالث والرابع والخامس. في حين ألفت الرسائل والأطاريح الجامعية المنشورة منها وغير المنشورة مصدراً مهماً آخر يصعب الاستغناء عنه.

كان للكتب موقعها المتميز في ثنايا الدراسة، لاسيما تلك الكتب التي بحثت في تاريخ العراق المعاصر، وفي طليعتها كتاب حسين جميل، "**الحياة النيابية في العراق 1925 –1946 وموقف جماعة الأهالي منها**"، وكتاب فؤاد حسين الوكيل، "**جماعة الأهالي في العراق 1932–1937**"، فضلاً عن كتاب عبد الرزاق عبد الدراجي، "**جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق**".كما رفدت البحوث المنشورة والصحف الدراسة بمعلومات قيمة يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

الفصل الأول

أثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي عام 1936.

أولاً: تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي عام 1936.

ثانياً: موقف جمعية الإصلاح الشعبي من انتخابات المجلس النيابي لعام 1937.

الفصل الأول: أثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي.

أولاً: تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي عام 1936:

في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936، أطاح انقلاب بكر صدقي بوزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935– 29 تشرين الأول 1936) ، وكان ذلك الانقلاب هو الأول من نوعه في التاريخ المعاصر للعراق والبلدان العربية[1]. فقد استغل الفريق (بكر صدقي)[2] قائد الفرقة الثانية، والفريق (عبد اللطيف نوري)[3] قائد الفرقة الأولى، المناورات السنوية بمدينة جلولاء في لواء ديالى، فزحفت القوة العسكرية نحو بغداد وأجبرتْ الوزارة على تقديم استقالتها[4].

أدت الخلافات والطموحات الشخصية دوراً فاعلاً في قيام ذلك الانقلاب، الذي كان ثمرة تعاون مدني وعسكري بين (جماعة الأهالي)[5]، والفريق بكر صدقي، وكان (حكمت سليمان)[6] ابرز الداعين لذلك التعاون، وبعد نجاح الانقلاب ألّف حكمت سليمان وزارته في يوم الانقلاب نفسه، وضمت ثلاثة وزراء من جماعة الأهالي، هم جعفر أبو التمن وزير المالية ، وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات، ويوسف عز الدين إبراهيم وزير المعارف[7].

حظي الانقلاب على دعم القوى الوطنية التقدمية، وسمحت حكومة الانقلاب لبعض الكتب الممنوعة، التي تحمل الأفكار الشيوعية من دخول العراق، وأطلقت بعض الحريات العامة، إذ عاودت جريدة الأهالي الصدور اعتباراً من 2 تشرين الثاني 1936 بعددها المرقم 426، لصاحبها ومديرها المسؤول عبد القادر إسماعيل، وخرجت يوم(3 تشرين الثاني 1936) تظاهرة حاشدة من جامع الحيدر خانة ببغداد تأييداً للانقلاب، وضمت مئات المواطنين وهي تهتف بحياة الملك والجيش وحكمت سليمان[8].

في الوقت نفسه، رفع الشيوعيين بعض شعارات مثل " الموت للفاشية المجرمة" "تحيا الجبهة الشعبية"، كما شوهدت في تلك التظاهرة بعض الرايات الحمراء، وفي هذا السياق، أوضح حكمت سليمان للدبلوماسي الألماني (فريتز

غروبا Fritz Grobba– 18 تموز 2/1886 أيلول 1972) إن الحكومة الجديدة تأمل إقامة علاقات إقتصادية وثقافية مع ألمانيا وعدَّ الشعارات الشيوعية التي رفعت في التظاهرات هي حالة طارئة مؤسفة[9].

كان من الطبيعي عقب تأليف الوزارة واشتراك أبو التمن والجادرجي فيها، إن مَلأ جماعة الأهالي إلى الفراغ السياسي وممارسة حرية التنظيم والتعبير التي أُتيحَتْ لها. فجماعة الأهالي الذين عُرف عنهم سعيهم الدائب للاقتران بتنظيمات اجتماعية حيثما هو ممكن؛ وتنظيمات سياسية سرية حيث النشاط السياسي العلني محظور أو غير ممكن لهذا السبب أو ذاك، كان لابد لهم في مثل هذه الأجواء التي وفرتها التدابير الأولية للانقلاب، أن ينهضوا بمشروع عمل تنظيمي جديد يستوعب فكرهم ويحقق أمانيهم وأهدافهم، فضلاً عن توفير الدعم الشعبي اللازم لوزارة تولى عدد منهم مناصب سياسية مرموقة.

في ضوء ذلك، تقدم كل من كامل الجادرجي ، ويوسف عز الدين إبراهيم، وعبد القادر إسماعيل، وصادق كمونة ، ومكي جميل، ومحمد صالح القزاز، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي باسم "**جمعية الإصلاح الشعبي** "، يكون مقرها في بغداد بتاريخ 12 تشرين الثاني 1936، ورفقوا الطلب بنظام الحزب السياسي ونظامه الداخلي[10].

وبعد أن درست الوزارة النظامين، أجازت تأليف الجمعية في الخامس عشر من تموز 1937. ومن جانبها نشرت الجمعية منهاجها ونظاميها الأساسي والداخلي في عدد من الصحف منها البلاد والأهالي، ، وعلى أثر ذلك، اجتمعت الهيأة المؤسسة للجمعية في اليوم التالي وانتخبت كامل الجادرجي سكرتيراً لها وصادق كمونة نائباً للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسباً، واستأجروا داراً قريبة من الثانوية المركزية في بغداد، ثم قررت جمعية الإصلاح الشعبي في الجلسة الأولى للهيئة المؤسسة في 16 تشرين الثاني 1936، عدّ صحيفة (الأهالي) صحيفة تعبر عن أراء تلك الجمعية أي (لسان حالها)[11].

استوحى منهاج جمعية الإصلاح الشعبي بخلاصة عن "الشعبية" المبدأ الذي سعى جماعة الأهالي لتحقيقه. ففي بداية عام 1932 أصدر جماعة الأهالي كراساً

صغيراً من ثمان صفحات كان لعبد القادر إسماعيل دوراً رئيساً في إعدادِهِ تحت عنوان " **الشعبية المبدأ الذي تسعى الأهالى لتحقيقه** "، أوضحت فيه مفهوم "الشعبية " ومبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغبتها في إرضاء كل الشعب من دون تمييز بين الأفراد حسب الطبقة أو المولد أو الدين، والدعوة إلى ضرورة القيام بإصلاحات اجتماعية عاجلة في العراق[12].

كما أكدت "الشعبية" على الشعب كمجموع لا كأفراد ، إلاّ أنها دعت في الوقت ذاته، إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية، المتمثلة بالحرية الشخصية، وحرية الرأي وتكافؤ الفرص والتحرر من الطغيان، ونادت بأن تعمل الحكومة على إنقاذ الشعب من عبودية الفقر والجهل، وتوفير فرص العمل للعاطلين، ودعم دكتاتورية الطبقة العاملة، بوصفها الوسيلة الوحيدة لمكافحة الرأسمالية، والنظام الفاشي في إيطاليا، ومساعدة الطبقات المسحوقة في المجتمع. فكانت "الشعبية" مفهوماً وسطاً يمزج بين المبادئ الديمقراطية والمبادئ الاشتراكية الماركسية وقد لاقت تلك المفاهيم قبولاً وتجاوباً من العناصر التقدمية الديمقراطية حينذاك. ويرى البعض إن "الشعبية " هي أقدم وثيقة سياسية واقتصادية في تاريخ العراق تصلح أن تكون نواة التطور العلمي والاشتراكي في العراق وما جاوره[13].

حددت الجمعية في منهاجها الغاية الرئيسة من تأسيسها وهو " السعي للقيام بإصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ويحقق تقدمه ويقضي على الاستغلال". أما طرق تحقيق تلك الغاية فقد تناولتها في سبع فقرات رئيسة هي السياسة الخارجية 2- السياسة الداخلية 3- السياسة الإقتصادية 4- التعليم 5-الصحة6-العمل 7- العلاقات الشخصية.

ففي مجال السياسة الخارجية، تم التأكيد على " التقارب بين الدول العربية وتقوية الصلات بين الهيئات الشعبية فيها، وتوثيق أواصر الود مع جارات العراق والدول الأجنبية والتعامل على أساس المساواة"[14].

أما السياسة الداخلية التي جاءت على ثلاث فقرات تمثلت في أ- تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران وبث روح الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية وإصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن

البلاد إزاء أي اعتداء خارجي. ب- فسح المجال لإبداء الأفكار الحرة ولكافة الحريات الديمقراطية التقدمية.ج- نشر الثقافة والتهذيب بين كافة أبناء الشعب بصورة عادلة[15].

في حين، أكدت السياسة الإقتصادية على السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة، وذلك من طريق احتكار الدولة لوسائط النقل والمخابرات والمواصلات وإسالة الماء والكهرباء، وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهيته. فضلاً عن ذلك، أنشاء مصرف تابع للدولة للهيمنة على مالية البلاد بصورة فعلية، وحصر الإقراض الزراعي والعقاري والقروض الأخرى بالمصارف الحكومية لإنقاذ الناس من إرهاق المرابين وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالربا الفاحش[16].

في السياق ذاته، أكدت السياسة الإقتصادية لجمعية الإصلاح الشعبي على فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والإرث لكي تستطيع الدولة القيام بالإصلاحات العامة، وإحياء الأراضي البور وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات، علاوة على إنشاء القرى العصرية وردم المستنقعات وإنقاذ الفلاحين من مضار الأهوار، وإلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي، وترفّه الفلاح، وتنقذه من المُستغِلّين. فضلاً عن تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وإنصاف صغار الموظفين والمستخدمين[17].

أما في حقل التعليم، فقد تطرق المنهاج إلى جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومكافحة الأمية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات العامة ودور السينما والتمثيل والموسيقى، وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية، ومساعدة القراء على مواصلة تعليمهم، والاهتمام بالمدارس الليلية وزيادتها[18].

قُسِّمَ منهاج الصحة على فقرتين، أكدت الأولى على جعل الرقابة الصحية واجباً رئيساً، وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الإنحاء، وتكثير الحدائق العامة

وحدائق الأطفال. وتطرقت الفقرة الثانية إلى ضمان السكن الصِحّي بواسطة تنظيم المدن على أساس صحي، وإنشاء دور صحية، وتأجيرها بأقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين، فضلاً عن محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة، وتشجيع الزواج[19].

بينما جاء في محور العمل المطالبة بسن قوانين تحمي العمال، وتضمن حقوقهم وتقدّمهم، وتحدّد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يومياً وتعين الحدّ الأدنى لأجورهم، وتشجيع مؤسسات العمال ونقاباتهم. في حين جاء في محور العلاقات الشخصية وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية من جانب، والسعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي من جانبٍ آخر[20].

عقب نشر منهاج جمعية الإصلاح الشعبي سارع عدد كبير من الشخصيات الماركسية والشيوعية إلى الانضمام إليها، وبهذا الصدد كتب الشيوعي يوسف إسماعيل شقيق عبد القادر إسماعيل احد مؤسسي الجمعية " **أصبح الانتماء إلى جمعية الإصلاح الشعبي ضرورة وواجباً، وإنه أمر مفروض على المفكرين والطلاب والعمّال والفلاحين الذين عليهم ألاّ يوفروا جهداً لإنجاح الجمعية**"، وكان شيوعيو الجنوب قد أدلوا بآراء مشابهة. أما موقف الصحافة السوفيتية من منهاج الجمعية فقد كان متحفظاً،إذ كتبت صحيفة (ريفوليوشيني فوستوك Revoliulsionnyi Vostok)، في كانون الثاني 1937، من المهم ملاحظة أنهم – أي أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي– عندما يتحدثون عن إلغاء الاستغلال عموماً فإنهم يعنون إلغاء شكل واحد محدّد من الاستغلال؛ وهو الاستغلال الإقطاعي، وأضافت الصحيفة إلى إن مطالبهم الزراعية كانت خجولة، لاسيما استصلاح الأراضي القاحلة وتوزيعها على الفلاحين وإلغاء القوانين الزراعية الظالمة، فقالت إن تنفيذ كل تلك الإجراءات لن يُنهي حتى الاستغلال الإقطاعي كلياً. مع ذلك، رأت الصحيفة بالرغم من كل برنامجهم النضالي البرجوازي البحت ضد الإقطاعية فإنهم سيجابهون صعوبات هائلة في تطبيقه[21].

أما موقف السفارة البريطانية في العراق من جمعية الإصلاح الشعبي، فقد رفعَ السفير (آرجيبولد كلارك كير Archibald Clark Kerr –17 آذار 1882– 5

تموز 1951) تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية في 20 تشرين الثاني 1936، جاء فيه " **أتشرف بإعلامكم إن حزباً سياسياً جديداً قد ألف لتأييد حكومة حكمت سليمان، وقد سمّي(جمعية الإصلاح الشعبي) وسكرتيره كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات، ومن مؤسسيه يوسف عز الدين وزير المعارف، وعبد القادر إسماعيل وهو رجل أظهر ميولاً شيوعيةً، ومحمد صالح القزاز، الذي كان منذ مدة من الزمن نشطاً كزعيم للحركة العمالية 000أرفق نسخة من منهاج الحزب، كما نشر في جريدة (الأهالي) اليومية الناطقة بلسانه، وسترون أن هناك مسحة حمراء ملحوظة على كثير من مواده، ولذلك فإن التكهن بشأن المستقبل يزداد صعوبة000 ومع ذلك، يجب إن نذكر إن جمعية الإصلاح الشعبي وان تمّ تأليفها لدعم الحكومة، فأن الحكومة لم تتعهد بتبني منهاج الجمعية بأكمله. وإلى إن تفعل ذلك فأن المنهاج لا يمكن إن يعتبر الاّ قائمة بآمال نظرية يفترض أنها وضعت للحصول على التأييد الشعبيّ**" [22].

ومن جانب آخر، أثار منهاج الجمعية توجس بكر صدقي وأعوانه، ومخاوف القوميين الذين قالوا إن نزعة الإصلاحيين ليست عربية، واعتقدوا إن وضع فقرات تدعم القومية العربية في مناهجهم من اجل إسكات مناوئيهم فقط. في السياق ذاته، أثارت خطط الإصلاحيين مخاوف فئة أخرى، وهم أصحاب الأراضي الكبيرة، وشيوخ العشائر المستغلون. فقد كانت العشائر والشيوخ الشيعة في الفرات الأوسط معارضين لسياسة الجمعية، لاسيما سياستها الخاصة بالأراضي، الذين وصفوا المنهاج بأنه سيكون أداة لنشر الشيوعية[23].

وبما إن العناصر التقدمية الديمقراطية واليسارية شكلوا الحجر الأساس في جمعية الإصلاح الشعبي فقد اهتم الشيوعيون كثيراً بمصير الحكومة عامةً والجمعية خاصةً، وهو ما ظهر بوضوح تام في نشرة شيوعية معنونة(انقلاب 29 تشرين الأول) جاء فيها: " **إذا كان للنظام الجديد إن يستمر، فإن عليه أن يزيح من الحكومة والجيش كلَّ العناصر التي تفتقر إلى الأمانة والكفاءة والإخلاص للجماهير، وسيكون على النظام كذلك ملاحقة بقايا الأعداء الذين ضربهم الانقلاب وحرمانهم من أية فرصة لإعادة تنظيم أنفسهم. ولهذا، فإنه ستكون هناك حاجة**

إلى إدارة تحريات جنائية جديدة مستقيمة، لإحباط أو سحق المعارضة التي قد تظهر. لن يكون كافياً تقوية الجيش؛بل يجب إيجاد ضابطة أهليه. وأكثر من هذا فإنه يجب ألا يُعَينَّ إلا معلَّمون يمكن الاعتماد عليهم في توحيد الشعب. ونظراً لان كل حالة جديدة تخلق أعداءً جدداً فإنه لا بدّ من التحالف مع القوى الأجنبية التي عزز الانقلاب مصالحها. وفي هذا كله يجب ألا يغيب عامل الوقت عن الأنظار ويبقى الإسراع حاسماً، والحكومة التي تولّت السلطة بالقنابل عليها إن تعرف قبل كل شيء آخر أنها تعيش وتموت بالأفعال السريعة "[24].

وفي ضوء ذلك سعى الشيوعيون إلى ممارسة دور فاعل في (شعبة الثقافة والدعاية) التي تألفت في الجمعية بموجب المادة (12) الفقرة (ب) من النظام الداخلي. وقد ضمت الجمعية إلى جانب العناصر اليسارية المتطرفة، عناصر يسارية معتدلة، وأخرى برجوازية وطنية، ولما كانت البلاد على أبواب انتخابات نيابية، فقد انضم إليها الكثير من الانتهازيين وطلاب الكراسي[25].

ورغم إن جعفر أبو التمن لم يساهم في الجمعية ولم ينتسب لها أول الأمر، وربما محاولة منه لعدم الظهور بمظهر المتطرف لا بل والشيوعي الذي كان كل عضو بالجمعية يوصف بها، برغم ذلك أنضم أبو التمن بمعية وزير الدفاع عبد اللطيف نوري إلى الجمعية في 25 كانون الأول 1936[26]، فضلاً عن انضمام ناجي الأصيل وزير الخارجية، إذ ذكر مصباح الأصيل، أن والده كان محسوباً على جماعة الأهالي، لأنه كان صديقاً لحكمت سليمان وكامل الجادرجي[27].

أما موقف رئيس الوزراء حكمت سليمان من جمعية الإصلاح الشعبي، فقد كان في البداية متعاطفاً مع الإصلاحيين ويعتقد مخلصاً بمبادئهم ووطنيتهم الصادقة؛ ولكنه لم يتبنَ مبادئ الجمعية لوقوعه تحت تأثير بكر صدقي والعسكريين والقوميين. وقد جاء في تقرير السفارة البريطانية" **برغم إن جمعية الإصلاح الشعبي كانت قد أُسست لدعم الحكومة، إلا إن الأخيرة لم تتبَنَّ برنامج الجمعية، وإلى إن تعمل الحكومة بذلك، سيبقى البرنامج عبارة عن ورقة بآمال خيالية ترمي إلى كسب التأييد الشعبي**" [28].

فضلاً عن ذلك، إن ابتعاد حكمت سليمان عن الجمعية، لم يشجع الكثيرون على الارتباط بها، وإن البعض ابتعد عنها متأثرين بالإشاعات التي انتشرت بان مؤسسي الجمعية هم شيوعيون في عواطفهم، ولذلك فان لجنة الجمعية أوضحت صعوباتها إلى رئيس الوزراء ودعته إلى مساعدتها بان يصبح عضواً في الجمعية، ولكن حكمت سليمان رفض ذلك، واقترح عليهم تحويل الجمعية إلى حزب سياسي وبعقيدة اقل تطرفاً وعندئذ يصبح الحزب السياسي للحكومة القائمة[29].

كان أبو التمن مؤيداً لوجهة نظر حكمت سليمان، لأنه عدَّ اقتراحه محاولة لإيجاد نوع من التقارب في وجهات النظر بين الإصلاحيين وجماعة بكر صدقي وثني العلاقات من التدهور بينهما، كما حبذَ كامل الجادرجي تلك الفكرة [30].

وفعلاً فقد دعا جعفر أبو التمن إلى اجتماع عقده في داره في 9 كانون الثاني 1937، حضره (38) شخصاً من الصحفيين والمحاميين، فضلاً عن رئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وبعد أن علمَ المدعوون الهدف من الاجتماع وهي العمل على تأليف حزب باسم (حزب الإصلاح الشعبي) غايته توحيد أبناء الأمة في سبيل خير المملكة وإنهاضها. نتيجة ذلك، انسحبت هيأة إدارة جمعية الإصلاح الشعبي من اللجنة التنفيذية للجمعية وإيداعها إلى هيأة الوزارة. وفي ذلك الاجتماع قرر المجتمعون :

1-إن تكون هيأة الحكومة هي الهيأة المؤسسة للحزب.

2-انتخاب خمسة من الحضور للانضمام إلى هيأة الحكومة للمشاورة والمداولة بشأن منهاج الحزب ونظامه الداخلي[31].

وبنتيجة التصويت الذي جرى لذلك الغرض، فاز كل من فخري الدين جميل(25 صوت) صادق كمونة(24 صوت) عبد القادر إسماعيل(23 صوت) سلمان الشيخ دواود(20 صوت) عيسى طه(12صوت) بعضوية اللجنة[32]. وهكذا ضمت الهيأة المكونة المنتخبة تلك بالتساوي ممثلي الإصلاحيين (وصادق كمونة وعبد القادر إسماعيل) من جانب، ومناوئيهم(سلمان الشيخ داود وعيسى طه) من مؤيدي بكر صدقي من جانب آخر، يوفق بينهما فخر الدين جميل الذي انتخب لاحقاً رئيس المجلس النيابي.

وبهذا الصدد جاء في مذكرات كامل الجادرجي بأن بكر صدقي فرض احد المحسوبين عليه على لجنة وضع منهاج جمعية الإصلاح الشعبي وفرض أرائه بواسطة ذلك الشخص على الجمعية[33]. بيدَ إن الباحث فؤاد حسين الوكيل ذكر بأنه علمَ من طريق المقابلات الشخصية التي أجراها مع عدد من أعضاء جماعة الأهالي بأن الشخص المذكور الذي لم يشأ الجادرجي إن يذكر اسمه هو سلمان الشيخ داود، والأخير لم يفرض على لجنة وضع منهاج جمعية الإصلاح الشعبي؛ بل على هيأة وضع منهج الحزب المقترح، لأن منهاج الجمعية وضع من قبل جماعة الأهالي أنفسهم ولم يكن لغيرهم أية علاقة[34].

علقت صحيفة الانقلاب التي كان محمد مهدي الجواهري صاحبها ومديرها المسؤول، على الهدف من تأليف حزب الإصلاح الشعبي بمقال تحت عنوان" الحزب بعد الجمعية" جاء فيه: " **فوجئنا بنبأ الاجتماع الذي عقد في دار وزير المالية وتم فيه إعلان انسحاب الهيأة التنفيذية لجمعية الإصلاح الشعبي وإبدالها بحزب تتولى الحكومة إدارة شؤونِهِ000 كانت من جملة الأسباب التي دعت إلى هذا حصول اللغط حول مبادئ الجمعية وأغراضها الشعبية وكثرة التقولات، وهذه حدثْ بالحكومة إلى اتخاذ تلك التدابير دفعا لتلك التقولات**"، وساندتْ الصحيفة منهاج الإصلاحيين ووصفته بأنه لا يوجد فيه ما يوجب التقولات؛ بل العكس، إن المبادئ والإغراض التي هدفت إليها الجمعية كانت وفق رغبات عامة الشعب وقد وضعتها أيدي مخلصة وعلمية بما يحتاجه هذا الشعب من وجوه إصلاح، كما وصفت منتقدي الجمعية بأنهم عبّاد المنافع الشخصية والمصالح الذاتية، الذين لا يروق لهم القيام بإصلاح يخدم عامة الشعب الذي قضت أنظمة الحكم وسياسة الحكومات السابقة على حقوقه القانونية[35].

ثانياً: موقف جمعية الإصلاح الشعبي من انتخابات المجلس النيابي لعام 1937:

أصدرت الوزارة السليمانية إرادة ملكية برقم(512) في (31 تشرين الأول 1936)[36]، بحل المجلس النيابي الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية، والشروع بانتخابات مجلس جديد، لتمكين الوزارة الحالية من القيام بالإصلاحات المنشودة على أساس التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الذي كان مفقوداً في المجلس السابق، وحددت الوزارة السليمانية يوم (10 كانون الأول 1936) بداية الشروع في الانتخابات النيابية، على أن تنتهي في (20 شباط 1937) [37].

حاول أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي الحصول على عدد كبير من المقاعد النيابية في المجلس الجديد معتمدين على شعبيتهم، لاسيما في الأوساط التقدمية وعلى منزلتهم بين جماهير الشعب، فاخذوا يدعون إلى انتخابات حرة مباشرة لما لها من فوائد في الاطلاع على رغبات الشعب، ودفعه إلى المشاركة الفاعلة فيها، لضمان مجيئ نواب يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً، وإبعاد تحكم السلطة الحاكمة في اختيار النواب، كما انتقدوا نظام الانتخابات غير المباشر في العراق واصفيه بأنه من مخلفات عهد الانتداب، وانه لم يعد يتناغم مع التطور السياسي والثقافي الذي وصل إليه الشعب[38].

وبعد إن غدتْ صحيفة الأهالي لسان حال جمعية الإصلاح الشعبي أخذت تنشر العديد من المقالات تدعم المشاركة في الانتخابات النيابية. ففي 21 كانون الثاني 1937 كان المقال الافتتاحي لصحيفة الأهالي دعوة المرشحين للمجلس إلى نشر مناهجهم وذكرت" **إن أهم ما يجب أن يُراعى في هذه الانتخابات إن يعلن المرشحون وجهة نظرهم إزاء المشاكل العامة، وما ينوون إن يحققوه للشعب من خدمات في المجلس النيابي، ويتقدمون بذلك إلى الناخبين ليكون انتخابهم على أساس صحيح، وليكونوا مسؤولين تجاه ناخبيهم من الوعود التي وعدوا بها الشعب وانتخبوا على اساسها000إن اطلاع الناخبين على أهداف الذين يرشحون**

أنفسهم للنيابة من العوامل الرئيسة في تنشيط الانتخابات وجعلها تجري على أساس المبادئ لا الأشخاص، وبذلك تتولد حركة واسعة في المجتمع بالقضايا العامة، وتتهيأ أفكار الناس إلى الاشتراك في المسؤولية التي حُرِموا منها في الماضي، إذ لم يكن للشعب رأي في انتخاب ممثليهم، ولم يكن الذين يُؤتى بهم إلى المجلس إلا صدى للذين في الحكم، وهذا ما شل الحياة النيابية في العراق"[39].

وفي مقال آخر للأهالي بعنوان(ملاحظات حول الانتخابات الجارية) ذكرت فيه كان من المُلاحظ في الأعوام الماضية عندما تجرى الانتخابات، فإن الشعب يبقى مكتوف الأيدي تجاهها، لان الحكومات كانت تتولى تعيين النواب، وقد أنتجت تلك الإعمال غير القانونية بطبيعة الحال إلى انسحاب الناس ذوي الحقوق واعتزالهم ممارسة حقوقهم المشروعة التي تُعد من أهم مميزات تمتع الأفراد بالديمقراطية والحرية، إذ لا يخفى إن حق الانتخاب لممثلي الشعب من قبل الشعب أنفسهم هو الضمان الوحيد في جميع الحكومات لحقوق الأفراد والجماعات وتحقيق رفاهها. كما رأى المقال إن السلبية التي تولدت في نفسية الجمهور في الحكومات الماضية أدت به إلى عدم الاشتراك فعلياً في الانتخابات، ولكن من الواجب المحتم إن يشترك أبناء الشعب فيها ويقوم بنفسه بانتخاب المخلصين من أبناء البلاد المعروفين بماضيهم في خدمته وأفكارهم التقدمية التي تستهدف الإصلاح بجميع جوانبه، وختم المقال بالتأكيد على ضرورة أدراك الشعب إن انتخاب المنتخبين الثانويين هو حق مقدس من حقوقه يلزم عليه إن يقوم به ويناضل في سبيله[40].

وتحت عنوان (الانتخابات النيابية) كتبت صحيفة الحارس لصحابها ومديرها المسؤول المحامي مكي جميل أحد أعضاء الهيأة المؤسسة لجمعية الإصلاح الشعبي مقالاً ذكرت فيه" **مرت على العراق أربعة عشر عاماً تتابعت فيها المجالس النيابية الواحد تلو الآخر، ولم تكن المجالس لتمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً لأنها كانت تجمع جمعاً من قبل القابضين على السلطة، فكانت دائماً تمثل مصالحهم الذاتية، وتخلص لمن جمعها، ولا علاقة تربطها بالشعب، لأنه لم يكن قد انتخبها بمشيئة وحرية، ولم تكن هناك جماعات منظمة وأحزاب تدخل المعترك النيابي وتجذب**

الجماهير إلى صناديق الانتخابات بمناهج وأهداف جلية واضحة تستهدف خير المجتمع وتحسن أحواله الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك كان الشعب لا يشعر بإجراء الانتخابات ويتركها تسير حسب أهواء القائمين بها، فيقوم هؤلاء بملء الأوراق الانتخابية بأسماء من يشاءون أو من يوحي إليهم بها". وأضافت الصحيفة إن على عاتق المجلس الجديد واجبات تأريخية يتوقف عليها مستقبلنا في الأعوام القادمة، فعلى المخلصين والغيارى على مصلحة الشعب والوطن، إن يحثوا المنتخبين الأولين من أبناء الشعب إلى الاشتراك الفعلي بالانتخابات، وضرورة الحرص على إجراءها بشكل خالي من الغش والضرب على أيدي من يحاول العبث بحقوق الشعب الديمقراطية[41].

لاقت دعوات الإصلاحيين معارضة بكر صدقي وحكمت سليمان بحجة إن الانتخابات الحرة ستؤدي إلى رجوع عدد من النواب المؤيدين للحكومات السابقة في المجلس لنفوذهم في الأوساط المجتمعية[42].

في السياق ذاته، استفحل نشاط القوميين المناوئ للإصلاحيين، فمنذ حدوث الانقلاب كانوا يقومون ببث الدعايات والنشرات ضده، وكوّنوا لجنة عليا من ضباط الجيش القوميين ومن بعض رجال السياسة لمراقبة الوضع، واتفقوا على مقاومة الإصلاحيين والتصدي لأفكارهم، وعقدوا اجتماعاً في عصر يوم وفاة ياسين الهاشمي في 21 كانون الثاني 1937، في دار محمد زكي رئيس مجلس النواب في عهد الوزارة الهاشمية الثانية، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها إن ليس باستطاعتهم مقاومة قادة الانقلاب إلاّ عبرَّ استخدام سياسة مرنة للتفريق بين الجيش والإصلاحيين وإضعافهما، وتنفيذا لتلك الخطة أُختيرَ علي محمود الشيخ على للاتصال ببكر صدقي، ومحمد علي محمود للاتصال بحكمت سليمان، وبعد مداولات بينهم جرى الاتفاق على إن يقوم القوميون بدعم بكر صدقي وإيقاف دعاياتهم ضده مقابل إنهاء تحالف الجيش مع الإصلاحيين والتشهير بهم، وكان بكر صدقي بحكم ميوله الدكتاتورية مستعداً لتنفيذ ذلك الاتفاق، فاستطاع التأثير على حكمت سليمان وإقناعه بالتخلي عن حلفائه الإصلاحيين[43].

وفي الوقت الذي بدأت فيه الانتخابات العامة، كانت العلاقات بين الإصلاحيين وبكر صدقي قد تدهورت، ففي أواسط شباط 1937، اجتمع لفيف من رجال الجيش ومن القوميين، في دار بكر صدقي لإعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد، ولم يحضر ذلك الاجتماع أحد من (جمعية الإصلاح الشعبي)، وبتحريض من القوميين سعى بكر صدقي للحيلولة دون نجاح إي مرشح إصلاحي في الانتخابات، وفعلاً فكر بكر صدقي في إبعاد الإصلاحيين؛ لولا تدخل حكمت سليمان، وجعفر أبو التمن اللذين أقنعاه بالعدول عن تلك الفكرة، وذلك لأنهم من المساهمين في الانقلاب(44).

جرت الانتخابات على قاعدة إرضاء الجميع، بكر صدقي والجيش والإصلاحيين وشيوخ العشائر والرغبات الشخصية، ومصالح الجماعات المتنفذة، والمعروف أن الانتخابات كثيراً ما زورت في المجالس النيابية السابقة واللاحقة، فكان وصول النواب أقرب إلى التعيين من الترشيح (45)، وهذا في الظروف الطبيعية للبلاد، فما هو وضع الانتخابات بعد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر.

واستكملت في (20 شباط 1937)، وحصل الأصلاحيّون على ثلاثة عشر مقعداً، من أصل مائة وثمانية مقعد في المجلس النيابي الجديد وهم كل من(46):

1-جعفر أبو التمن عن بغداد.
2- كامل الجادرجي عن الحلة.
3-عبد القادر إسماعيل عن الموصل.
4-محمد حديد عن الموصل.
5-عزيز شريف عن البصرة.
6- حكمت سليمان عن ديالى.
7- صادق كمونة عن كربلاء.
8- يوسف عز الدين إبراهيم عن كركوك.
9- مكي جميل عن ديالى.
10- عبد الجبار الملاك عن البصرة.

11- نعمة المنصور عن البصرة.
12- ذبيان الغبان عن الكوت.
13- محمد الجرجفجي عن المنتفك.

وبعد إعلان نتيجة الانتخابات عُين جعفر أبو التمن عضواً في مجلس الأعيان، فأصبح عدد الإصلاحيين في المجلس اثنى عشر عضواً. وكان الحزب الشيوعي السري سعيد بهذه النتيجة بوصول اثنين من المقربين إليه في ذلك المجلس هما عزيز شريف وعبد القادر إسماعيل[47].

عقب حصول الأصلاحييّن على عدد ضئيل من المقاعد النيابية إذا ما قيس بأجمالي المقاعد النيابية، لم يُرضِ ذلك جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي اللّذينِ أرادا إن تجري الانتخابات بصورة حرة مع استبعاد أي تدخل. برغم ذلك فأنهم لم يفقدوا الأمل وقرروا الوقوف صفاً واحداً وبقوة في المجلس الجديد، لتنفيذ مشاريعهم الإصلاحية. وما دعوا إلى الأخذ به من إصلاحات أساسية لتطوير المجتمع نحو الأفضل، إذ كان اشتراك الأصلاحّيون في المجلس كجماعة تؤمن بالديمقراطية إسلوباً في العمل، وغاية تعمل لتحقيقها في المجتمع. وفي هذا المحور سنركز على نشاط أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس في الشؤون الرئيسة المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من وجهة نظرهم وفق وحدة الموضوع بصرف النظر عن التسلسل الزمني.

الفصل الثاني

نشاط أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي

أولاً: متابعة الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية.

ثانياً: مراقبة النظام السياسي ومكافحة الفساد في الجهاز الإداري.

الفصل الثاني: نشاط أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي.

أولاً: متابعة الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية:

أُفْتُتِحَ المجلس بخطاب العرش في 27 شباط 1937، لعقد الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لعام 1937، وانتخب فخر الدين جميل رئيساً للمجلس[48]. وفي الجلسة الثانية المنعقدة في 6 آذار 1937، والموضوع المطروح هو خطاب العرش الذي تناول واقع العراق من الجوانب كافة. ألقى نائب الموصل محمد حديد خطبة تحريرية مطولة جاء فيها "**لا أخال إن بيننا اليوم من ينكر ما عليه حالة بلادنا من التأخر الفظيع أو أنه ينكر عدم حصول تحسن جوهري ملموس في هذه الحالة منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق؛ اللهم إلا زيادة بعض وسائل الرفاه والراحة التي تنعم بها أقلية ضئيلة في العاصمة وفي بعض المدن المهمة، أما أكثريّة السكان سواء في المدن أو الريف، فهي لا تزال تعيش حياة بدائية سقيمة في طرائقها ونظامها، وتقاسي بسبب ذلك آلام الفقر والاحتياج الشديد حتى إلى الطعام واللباس والمأوى الصحيح**"[49].

وقد بينَ محمد حديد إن الفقر الموجود في العراق أدى إلى الكثير من المساوئ التي يعاني منها، لأن الأمة الفقيرة لا يمكنها إن تحافظ على كيانها وتعتني بتعليم أفرادها ولا بصحتهم ولا يمكنها إن توفر المال اللازم لتأسيس الصناعات التي تناسب البلاد وتؤمّن احتياجاتها الضرورية عند انقطاع المواصلات الخارجية. وقد تساءل محمد حديد في خطبته إذا كان الإصلاح الزراعي حيوياً للبلاد بحيث يتوقف عليه رفافُهُ وتقدمه، فَلِمَ لم تفكر وتبدأ به الحكومات المختلفة التي تولت الحكم منذ عام 1921؟. مؤكداً إن كل تلك الحكومات لم تفكر بمثل تلك الإصلاحات فحسب؛ بل قامت بسلسلة إعمال وتصرفات أضرت بالبلاد ضرراً كبيراً، ولم يكن رائدها المصلحة العامة والاهتمام بشؤون الشعب الحيوية. والأغرب من ذلك تمسكها بالكراسي بالرغم من ذلك الاستياء الأمر الذي أدى إلى الانقلاب في 29 تشرين الأول 1936.

موضحاً إن ذكر الإصلاح الزراعي لا يعني إهمال المشروعات الأخرى كتحسين المواصلات والقيام ببعض المشاريع الصناعية وزيادة المؤسسات الصحية؛ بل أكدَ بأنَّ علاقة مشكلة الفقر بالإنتاج الزراعي مباشرة، فيجب إن يكون الإصلاح الزراعي وتعزيز قوة الدفاع الوطني موضع الاهتمام بالدرجة الأولى لأنه على الأول يتوقف رفاه الأمة وعلى الثاني يتوقف سلامتها واستقلالها[50].

أما النائب الإصلاحي صادق كمونة عن كربلاء، فقد علق على خطاب العرش حول توزيع الأراضي متسائلاً، هل توزع الحكومة الأراضي توزيعاً يؤدي إلى أنْ تتجمع مرة أخرى في يد واحدة، أم ستكون موزّعة كما وزعت في دول أخرى؟ وهل تسن الحكومة التشريعات اللازمة لتأسيس مزارع عامة كما هو الحال في الدول الأخرى المعروفة بـ(المزارع الجماعية Collective farms)[51] ، مبيناً إن تلك الطريقة هي الأفضل في توزيع الأراضي، لاسيما الأراضي التي هي ملك الحكومة والتي لاحقَّ لشخص بها، لتلافي المضار الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد[52].

يظهر أن ذلك الرأي أثار الكتلة المعارضة للإصلاحيين، فانبرى نائب الديوانية سلمان الشيخ داود، وهو أكثرهم اندفاعاً، يردّ على اقتراح صادق كمونة، فأبدى اعتراضه على ذلك المبدأ بقوله إن الحكومة ستقوم بالزراعة وتحرم الفلاحين وهم أبناء البلاد، وذلك مبدأ إقتصادي لا نعرف في أية مملكة جرى، فيجب على الحكومة توزيع الأراضي على الفلاحين وهم يستغلونها[53].

في السياق نفسه، عقب على كلمة صادق كمونة نائب الموصل رفائيل بطي موضحاً إن الحكومة تنوي الإصلاح الإقتصادي، ومثل هذه الفكرة يرجو تحقيقها كل غيور من أبناء هذا البلد، ولكن الزميل صادق كمونة عندما سأل عن الطريقة التي ستوزع بموجبها الأراضي أرادَ إن يقذف بالمجلس بفكرة لا تستطيع البلاد تحملها في أول يوم وأول جلسة. مضيفاً إذا كانت هناك أفكار تدور في الغرب وحلول ومبادئ اجتماعية فليس معنى ذلك إن تطبق تلك الآراء ويؤتى بتلك الأفكار، لأن البلاد لا تستطيع إن تحيد عن الخطة التي رسمتها لها حالتها الجغرافية، فاتركونا ولا تجعلونا ضحية التجارب الخارجية [54].

أوضحتْ أول جلسة أعقبت جلسة الافتتاح تناقض الاتجاهات وبانت بشكل جلي ومتميزة عن بعضها البعض أكثر من إي وقت مضى. مثلما بدا واضحاً بان موقف النواب الأصلاحيين في داخل المجلس النيابي وهم قلة إزاء مناوئيهم من النواب من أنصار بكر صدقي والنواب التقليديين الآخرين سيكون صعباً. ويتضح ذلك من طريق استعراض بعض ما جرى داخل المجلس النيابي من اخذ ورد بين النواب الأصلاحيين الذين تزعَّمهم محمد حديد وعزيز شريف وذيبان الغبان والنواب المناوِئون الذين تزعَّمهم سلمان الشيخ داود ورفائيل بطي.

ففي أحدى جلسات المجلس، حوْلَ مخصصات مديرية الصحة العامة في الميزانية تحدث محمد حديد عن كثرة الوفيات في العراق، لاسيما بين الأطفال الصغار، وطالب بمعالجة هذه الظاهرة لزيادة عدد سكان البلاد، موضحاً إن زيادة عدد النفوس السريعة في الدول الأوربية ناتج من قلة الوفيات وكثرة الولادات بفعل تحسن الوضع الصحي هناك. ورأى ضرورة تفعيل دور الحكومة في توسيع البنية التحتية من مستشفيات وإنشاء شبكة للصرف الصحي ونشر الدعاية الصحية، لاسيما بين الأمهات فضلاً عن تحسين حالة الشعب الإقتصادية(55).

ساند عزيز شريف نائب البصرة وجهة نظر محمد حديد وتطرق إلى أهمية الوقاية الطبية في مكافحة الأمراض في مَواطن وجودها في الأهوار والمستنقعات، وفي الأماكن التي لم تصل إليها يد العمران، منتقداً التخصيصات المالية لشراء سيارات للمرضى، لأنها قليلة جداً بحيث لا تكفي لسد حاجة لواء واحد بصرف النظر عن الألوية الأخرى، مطالباً الحكومة الاعتناء بالطب الوقائي في مكافحة الأمراض، ولاسيّما بين أولئك الذين لا يعرفون مراجعة الطبيب (56).

ومن أجل تحقيق العادلة الاجتماعية بين مكونات الشعب العراقي، ألقى عزيز شريف خطاباً انتقد فيه التمايز الطبقي بين أفراد المجتمع ، قائلاً فيه "**إن البلاد تشكو التطرف العظيم بين أفرادها، ففي أحد طرفي النقيض الاجتماعي نجد السواد الأعظم من الناس يعاني من شتى أنواع البؤس والفاقة، والأكثرية الساحقة جاهلة جائعة، فهي لذلك ليست منتجة بالمعنى الكامل للإنتاج، وفي الطرف الثاني من ذلك النقيض نجد أفراداً لهم من القوة ما هددوا ويهددون كيان المجتمع، وهذا ما**

أوصلنا إلى الاعتمادات الضخمة لقوى الشرطة، فكان ذلك من جملة العوامل التي دفعت بعض الحكومات إلى تسديد سلاح الجيش في صدور أبناء البلاد"[57] .

أما فيما يتعلق بالعنايةِ بالقرى والأرياف والعشائر، فقد كانت أحدى مواد منهاج جلسة 16 آذار 1937، لمجلس النواب مناقشة لائحة قانون (منح البلديات حصة من ضريبة الأملاك ورسوم الكحول)، إذ عدَّ عزيز شريف ذلك التشريع خطوة إلى الإمام، لو كان شاملاً للأعمال العمرانية والصحية التي تمس حياة الناس، ورأى أن كل إصلاح لا يتناول أكثرية الشعب لا يمكن أن يؤدي غرضه الإصلاحي ، وبما أن العراق بلد زراعي وسكان العراق أكثريتهم فلاحون يسكنون القرى والأرياف، فيجب أن يكون الإصلاح موجهاً إليهم بالدرجة الأولى[58].

وأضاف عزيز شريف، أن القرى العراقية ليس فيها أي مؤسسات بلدية وخدمية، فهي إذاً محرومة من تلك الضريبة، لأن كل القرى العراقية محرومة من جميع الوسائل العصرية بلا استثناء، فهي محرومة من الكهرباء والماء النقي والمدارس والمؤسسات الصحية، والكل أميون، والكثير يمرضون ويموتون دون معرفة السبب، وقد يكون السبب تافهاً، مؤكداً على إن الإصلاح الاجتماعي يجب إن ينطلق من تلك القرى الفقيرة [59].

أقترح محمد حديد، من أجل تحسين أوضاع القرى، إصدار قانون يتقرر فيه تأسيس هيأة تكون لها ميزانية وتنظر في الشؤون الصحية والأجتماعية، تعنى بتنظيم الدور والحياة القروية مع تخصيص ميزانية صغيرة لذلك، فضلاً عن وجود معلم ومختار في كل القرية [60].

وطالب عبد القادر إسماعيل نائب بغداد الحكومة، في خطابه الذي ألقاه في جلسة 30 آذار 1937، والحديث عن لائحة قانون إضافة مبلغ مشروع الأعمال الرئيسة، بالعمل على تحقيق الإنعاش الاقتصادي ومكافحة الأُمية والجهل والفقر والأمراض، لأنها إن فعلتْ ذلك ستضع أسساً (لانقلاب لا يزول)، على حد تعبيره، وقال إنه "**يسرني أن تعد الوزارة بذلك لتقوي وعودها السابقة التي أعلنتها للأُمة يوم جاءتْ إلى الحُكم**"[61].

من جانب آخر، والحديث عن تخصيصات وزارة المعارف من الميزانية العامة لعام 1937، قال عبد القادر إسماعيل " **إن الفارق بين العشائر وأبناء المُدن عظيم، فأولئك يعيشون كما يعيش الذين كانوا في العصور التي سبقتْ التاريخ البشري المعروف. يجهلون كل ما وصلتْ إليه المدنية الحديثة. فلذلك من الضروري أن تقوم المعارف بتأليف هيئات من المُعلمين تتجول بين هذه العشائر وتُلقي عليها قبساً من المدنية وترشدها إلى تغيير حياتها البدوية، وإن وزارة المعارف من تأسيس الدولة العراقية إلى الآن أنحصر جُل اهتمامها في فتح المدارس بالمُدن الكُبرى ومراكز الألوية والأقضية والنواحي، ولم تولِ الريف والعشائر إلا جانباً ضئيلاً من عنايتها، كما جعلتْ مكافحة الأُمية من الأمور الثانوية التي لا تركز عليها كثيراً** "[62].

في السياق ذاته، أوضح النائب عبد القادر إسماعيل بأنه لا يمكن لأُمة أن تعيش في أي عصر حُرة والأكثرية الساحقة من أبنائها جاهلة، لاسيما إن أكثرية أبناء الطبقة الفقيرة يشتغلون منذ طفولتهم في كسب قوتهم اليومي وأغلب الاستفادة من المدارس هي للموسرين والطبقة الوسطى. وإنه من الإمكان أن تسدي وزارة المعارف إلى غالبّية الشعب خدمة عظيمة بجعل خطة مكافحة الأُمية من أهدافها الأساسية. مبيناً إن العدل والنظام الديمقراطي يحتّمان على جعل خدمات المعارف تشمل هؤلاء الذين جعلهم الوضع الإقتصادي لا يستفيدون من المدارس رغم الضرائب التي يدفعونها للدولة[63].

وأثناء مناقشة الباب المتعلق بوزارة المعارف من الميزانية العامة، قال صادق كمونه "**إن القرى يسودها الفقر والجهل معاً ولابدَّ لنا لكي نكافح الجهل أن نكافح الأسباب التي أدتْ إليه...إن الأُمية تسود العشائر والقرى أحوج من المُدن إلى من ينقذها من وباء الأُمية والجهل... لا توجد في القرى أبنية للمدارس، وإنما توجد في كثير منها أكواخ من القصب**". مؤكداً على ضرورة العناية بالتعليم القروي خارج الألوية والأقضية ليكون الشعب متساوي من الناحية العلمية والمعرفية[64].

في حين قال مكي جميل – نائب ديالى – " **إن المبلغ المرصد لمكافحة الأُمية هو أربعة الآف دينار، وهو نفس المبلغ المرصد في السنة الماضية. وقد**

كنا نأمل من الوزارة أن تخصص مبلغاً ضخماً لمكافحة الأُمية، لاسيما وإن معالي وزير المالية هو رئيس (جمعية مكافحة الأُمية)[65] ومعالي وزير المعارف عضو فيها". مطالباً بإجراء مناقلة في ميزانية وزارة المعارف لتزيد مخصصات مكافحة الأُمية[66].

وعند مناقشة بنود الميزانية وسياسة الضرائب والرسوم في أروقة مجلس النواب قال محمد حديد **"إن الميزانية هي مرآة لسياسة الحكومة وهي تعكس أعمالها وبما إن الحكومة الحاضرة تولتْ المسؤولية وهي على أبواب زمن تنظيم الميزانية، فإن الميزانية التي نبحث فيها اليوم تعكس لنا بصورة عامة نتائج سياسة وأعمال الحكومات السابقة أكثر من نتائج سياسة وأعمال الحكومة الحاضرة. وأعني بذلك إن ما نجده في الميزانية اليوم من الأُسس المُهمة سواء في جهة الواردات أو في جهة المصروفات هي نفس الأُسس التي تركزتْ عليها الميزانيات السابقة والتي لابدّ من أن تبنى عليها الميزانية بحكم الضرورة اليوم. ولكن معالي وزير المالية المحترم قد بين لنا في خطابه بمباشرة الحكومة في درس بعض وجوه الإصلاح وإحضار لوائح التشريع اللازمة لذلك، ونأمل إننا سنرى طلائع آثار هذه الإصلاحات في ميزانية السنة المقبلة والميزانيات التي بعدها...**

هناك عيبان في ميزانياتنا من جهة الواردات(الأول) اعتماد الحكومة فيها ينيف على نصف وارداتها على مصدر غير مستقر هو مصدر الرسوم الكمركية.و(الثاني) وهو عيب ناشئ عن نفس السبب أي على الرسوم الكمركية، وهو إن أكثر واردات الحكومة من ضرائب غير مباشرة. والضرائب غير المباشرة كالرسوم الكمركية على السكر والشاي والقهوة والمنسوجات الفنية الاعتيادية غير عادلة لأنها تقع على الطبقة الفقيرة لا بنسبة قابليتهم بدفعها بل بنسبة استهلاكهم لتلك الحاجيات الضرورية، وهذا مما يجعل أكثر هذه الرسوم تدفع من قِبل تلك الطبقة ولا يخفى ما في ذلك من الإجحاف...

إن كلا هذين العيبين يُعالَجان عن طريق تقليل الرسوم الكمركية المفروضة على الحاجيات الضرورية التي تُسْتَهْلك من قبل الطبقة الفقيرة والاستعاضة عنها بتزييد واردات الحكومة من الضرائب المباشرة بواسطة تنسيقها وتطبيق"جدول النسب

المتصاعدة عليها ومن المنابع الأُخرى بواسطة استثمار مرافق البلاد ومساهمة الدولة في هذا الاستثمار"[67].

ومن جانبه رأى النائب عزيز شريف، أن ميزانية الدولة غدتْ تعتمد بالدرجة الأولى على موارد غير ثابتة تتأثر بالمؤثرات الخارجية، وهذا يدلُّ على إن الحكومة لم تأخذ بعد إلاّ القليل من سياسة الاعتماد الذاتي في الإنتاج ؛ تلك السياسة التي تحمي البلاد من أي ضائقة اقتصادية عند حدوث بعض المشاكل العالمية تؤدي مثلاً إلى قطع طرق المواصلات، مؤكداً أن الدولة تحصل على وارداتها من المستهلكين ولاسيّما من المواد الضرورية منها كالشاي والسكر، التي يستهلكها أكثرية الفقراء من الشعب، ويعني ذلك الابتعاد عن العدالة في فرض الضرائب، مقترحاً على الحكومة أن تضع التعريفة الكمركية على أساس إلغاء الرسوم على جميع الحاجيات الضرورية ؛ وبالمقابل تعمل على إنهاض الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، وإلاّ تُعد جميع تلك الضرائب مضرة ومجحفة [68].

فضلاً عن ذلك، فقد دعا عزيز شريف، إلى تعديل بعض الضرائب لاسيّما بما يتعلق بضريبة الأملاك و(الكودة)[69]، وإصلاح ضريبة الدخل ، ورأى أن العدالة الاجتماعية والمصلحة الاقتصادية تقتضيان تعديل تلك الضرائب[70]، وعند مناقشة تقرير اللجنة المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1937، أشار عزيز شريف على تلك اللجنة أعطاء وقت أكثر للنواب لدراسته ومراجعته ، ومعرفة مواطن التأييد والاعتراض عليه ، لأنه وجد في هذا التقرير جوانب اقتصادية كثيرة كان لها الأولوية في منهاج الوزارة القائمة [71].

كما صرحَ ذبيان الغبان – نائب الكوت – وهو يناقش الميزانية العامة لعام 1937" **إن العراقيين متساوون في الضرائب بالنظر إلى القانون الأساسي على اختلاف أصنافهم... في حين نجد زراعاً يأتي وصاحب الخضرة يأتي ويؤخذ منهما الضريبة، وهناك آخرون يعفون من ربح 150 ديناراً في حين إن صاحب الخضرة أو الزراع لا رأس مال لديه ولا ربح عنده فينبغي أن تكون الضريبة عادلة... أنا أُطلب من الحكومة أن تجعل ضريبة الدخل أساس كل شيء يعني الربح هو الأساس، وبهذه العملية نتخلص من مكلفين كثيرين يقدرون بالآلاف ضريبتهم**

150 فلساً و80 فلساً و25 فلساً. وعند عدم دفعهم هذه الضريبة تُحْجَزُ أثاث بيتهم"[72].

وعند مناقشة لائحة قانون تعديل قانون الميزانية العامة الوقتية لشهر حزيران 1937، طالب صادق كمونة بتخفيض الرسوم القضائية، وقال " **لو نظرنا إلى الميزانية العامة لوجدنا إن واردات المحاكم ذات رقم غير قليل. تكاد تكفي للقيام بهذه المؤسسات العدلية لنشر العدل ولأن هذه إنما هي من واجبات الدولة الأساسية فعلينا أن نستفيد من هذا لتقليل الرسوم الباهضة التي تفرض على أصحاب الدعاوي**"[73].

وينطبق الأمر نفسه على مناقشة لائحة قانون مكس المشروبات الروحية،إذ قال محمد حديد: " **إن ضريبة مكس على المشروبات الروحية لا تفرض عادة لأجل جباية واردات للحكومة فقط، بل إن الغاية الأهم من وضعها هي تقليل استهلاك هذه المشروبات. فلقد اتفق علماء الطب والاجتماع على ما في إدمان شرب المشروبات الروحية من مساوئ وأضرار مادية ومعنوية على المجتمع، ولذلك عمدتْ أكثر الدول إلى تحديد استهلاكها وتقليل أضرارها بشتى الطرق والوسائل وأهم هذه الوسائل هو فرض ضريبة كبيرة على المشروبات الروحية ليكون سعرها عالياً. وبهذه الواسطة يحدد استهلاكها من حيث عدد المستهلكين ومن جهة كمية الاستهلاك**"[74].

وأنهى كلمته باقتراح زيادة المكس على المشروبات الروحية من مائة فلس إلى مائة وخمسين فلس لكل ليتر من المشروبات الروحية وقال إن هذه الزيادة ما هي إلا خطوة أولى لوضع حد للتوسع في انتشار واستهلاك الخمر، وتلك الطريقة تقلله بصورة تدريجية، مبيناً يجب عدم الاهتمام بواردات الحكومة في هذا الباب؛ بل الاهتمام يجب أن يكون بالآف العائلات والشباب الذين يشقون كل يوم بفعل ذلك الداء الخطير [75].

وفي جلسة 5حزيران 1937، كان المجلس يبحث ميزانية وزارة المعارف اقترح رفائيل بطي، أن تُخصَّص لكل لواء في العراق مبالغ خاصة يجمعها وينفقها على التعليم اللواء نفسه [76].

من جانبه، أنتقدَ انتقد محمد حديد ذلك الاقتراح وقال " **إن هذا الاقتراح مُضر من حيث الوجهة المالية فإيجاد ضريبة مستقلة لغرض معين هي قاعدة مالية قديمة وقد ثبت فسادها. فإذا فتحنا هذا الباب يجب علينا أن نوجد ضريبة للصحة أيضاً وأُخرى للجيش وهكذا تصبح الضرائب الحكومية مستقلة. والاقتراح مضر من وجهة الإدارة أيضاً لأن إيجاد ضرائب في كل لواء على حدة يفسد وحدة الإدارة. وأيضاً فيه خسارة من الوجهة المادية. فالأفضل أن تُدار جميع مؤسسات المعارف من قِبل هيئة معينة وهي وزارة المعارف... وإذا تأكدنا بأنه لا يمكن إيجاد المال اللازم لتوسيع مؤسسات المعارف إلا بوضع الضرائب فيجب أن تزيد وارداتها وحينئذ يمكنها أن توسع مؤسساتها كما تتطلبها حاجة البلاد** " [77].

وبما إن العراق بلد زراعي بما تتوافر فيه من سعة الأرض القابلة للزراعة، ومن انهار تحقق له وفرة في مياه الري. وفي الوقت الذي نتحدث عنه بمنتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، كان يعمل في الزراعة نحو 50% من مجموع سكان العراق. أما نسبة السكان الذين يعتمدون في معاشهم على الزراعة بصورة مباشرة أو بالواسطة فتشكل 80% من السكان[87]. وفي ضوء ذلك فمن الأهمية بمكان إن نركز في بحثنا على دور أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي في مسألة توزيع الأراضي.

ففي خطاب العرش الذي ألقاه الملك غازي في افتتاح اجتماع مجلس الأُمة غير الاعتيادي لعام 1937، جاء عن مسألة الأراضي" **إن حكومتنا لساعية إلى توزيع الأراضي الأميرية على الزراع الحقيقيين على صورة تتفق مع العدل والمصلحة العامة بحيث يكفل هذا التوزيع أعمارها ويؤمن حقوق الأفراد والخزينة معاً**"[79].

وعقب مناقشة مجلس النواب لخطاب العرش أكد محمد حديد على ضرورة تحقيق إصلاح زراعي شامل يوسع مساحة الإنتاج ويحسن أسلوبه ومنتوجاته ويعطي المنتج ثمرة أتعابه. مطالباً الحكومة بأن تبدأ عاجلاً بالخطة التي رسمتها وتباشر بوضع الأُسس للإصلاح الزراعي اللازم لترفيه الفلاح سواء بإحياء الأراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين وبمساعدتهم أما مباشرة أو بواسطة تأليف الجمعيات

التعاونية في استثمار الأراضي بأساليب وطرائق معينة وفي تحسين المنتوجات وفي تسهيل تصريفها وبحل كافة المسائل الزراعية الأُخرى وفقاً لما تقتضيه المصلحة[80].

وعند مناقشة خطاب العرش قال ذبيان الغبان إن الجيش نأخذه من أبناء هذه البلاد، ومن أكثرية أبناء البلاد. الأكثرية المعلومة هم الذين يحرثونَ ويحصدون ويشتغلون وطالب بأن توزع الأراضي إلى هذهِ الأكثرية التي يؤخذ منها الجنود[81].

وفي الجلسة ذاتها التي كان يناقش فيها مجلس النواب خطاب العرش ذكرنا سابقاً إن النائب صادق كمونة أبدى خشيته من أن يؤدي توزيع الأراضي على الفلاحين إلى أن تعود فتتجمع مرة أُخرى في يد واحدة. وسأل عمّا إذا كانتْ الحكومة قررت تأسيس مزارع عامة كما هي الحال في الممالك الأُخرى المعبر عنها (بالمزارع الجماعية) وقال إنه يرى إن هذهِ الطريقة أفضل من توزيع الأراضي.

وبصدد الجواب على النواب الذين تكلموا في بخصوص الأراضي قال حكمت سليمان رئيس الوزراء:

"منذ تشكيل الوزارة أسمع دائماً إشاعات إن في نية الحكومة أن تأخذ الأراضي الموجودة في يد أصحابها وتعطيها إلى أُناس آخرين، لا يوجد سبب يدفع الحكومة إلى أن تسترجع الأراضي من يد أصحابها فالاسترجاع غير وارد...إن الحكومة عازمة على أن تقوم بإحياء الأراضي غير المُستفاد منها بعد إحيائها وتقسيمها. أنا آسف أن أقول الحقيقة لأن جميعكم تعلمون بأن في السنوات الأخيرة قامتْ الحكومة السابقة-بصرف النظر عن ذكر الأشخاص – وسنتْ قانون التسوية فأعطيتْ الأراضي المسكونة من قِبل القبائل إلى الأشخاص الذين يسكنون في المدن، فالحكومة الحاضرة عازمة على استرجاع مثل هذهِ الأراضي وإعطائها لأهلها الحقيقيين. أُيها السادة اسمحوا لي أن أقول لحضراتكم بان الحكومة يجب عليها تطبيق قانون التجنيد الإجباري، كيف يمكنها أن تطبق القانون على أولئك الناس المغصوبة أراضيهم منهم والمُعطاة إلى أولئك الأشخاص الذي أشرتْ إليهم...إن قانون المصرف الصناعي-الزراعي سوف يُعدّل بحيث يتمكن من تسليف القبائل والزراع بما يحتاجونه من المال لشراء مضخة ونصبها في أراضيهم فيمكنهم استغلالها بأنفسهم" [82].

وقد صرحَ جعفر أبو التمن وزير المالية في تلك الجلسة قائلاً: "**أنا أتوقع من النواب الابتعاد عن العواطف نحن ما أحوجنا إلى تحكيم ما يسيطر على العاطفة من العقل... فالحكومة الحاضرة تهيئ الآن الأراضي التي هي أراضي أميرية وقد رأتْ أيضاً من المصلحة أن تُلغى نظام اللزمة، وهي تريد إن تقضي على هذهِ الفكرة فتوزع جميع ما لديها من الأراضي سواء كانتْ أراضي حية كمشروع أراضي أبي غريب أو غيرها مما يمكن إجراؤها فتوزع على الزراع الحقيقيين بشكل يتفق مع مصلحة الخزينة والزراع معاً. وليس بعسير على الحكومة إذا ما وزعتْ الأراضي توزيعاً لا يزيد على الأكثر من المائة دونم وأن تهيئ الوسائل لهؤلاء الزراع وذلك بأن تؤلف لهم الجمعيات التعاونية وأن تهيئ لهم بواسطة المصرف الزراعي كل الوسائل الحديثة المُمكنة كما هي الحالة في الأُمم الأُخرى من طرق التعاون**"[83].

أما النائب عزيز شريف، فقد رأى إن حل مشكلة الفرد الذي انحط مستواه الاجتماعي، والفرد الذي وصل إلى مستوى الحكومة ، ومشكلة البون بين الكوخ والقصر تكمن في وضع حل للأراضي الأميرية؛ التي للدولة كامل الصلاحيات في التصرف بها، مطالباً الحكومة بتوزيعها على صغار الفلاحين والعشائر الرحالة، لتحقيق الرابط المادي بين الوطن والفرد الذي لا أرض له[84].

وفي جلسة أخرى ذكر عزيز شريف، أن مشكلة توزيع الأراضي، هي مشكلة قديمة عانت منها جميع الحكومات في العراق سواء كانت الحكومة العثمانية، أو حكومة الاحتلال ، ووصف الفرد الذي لا ارض له " **كريشة في مهب الريح** "[85]. داعيا الحكومة إلى زيادة الخدمات المقدمة للفرد لتقوية الشعور الوطني لديه ، لأن الفرد الذي لا يشعر بتلك الخدمات لا يكترث لهموم الوطن، لاسيما وأن الإنسان البسيط لا يعرف معنى للحكومة سوى أنهم أشخاص همهم الأول الجباية والتجنيد، مضيفاً " **نحن نعاني التطرف الشديد في كل الأشياء، وكذلك في قضية الأراضي. نعم عندنا أراضي كثيرة، ولكن عندنا أناس بدون مأوى ويا للأسف**"[86].

ولتحقيق جزء من التوزيع العادل للأراضي اقترح عزيز شريف، على الحكومة إن تحتكر الأراضي والعرصات السكنية، بدلاً من المرابين والتجار المحتكرين لحل أزمة الأراضي والسكن ، ثم تبيعها للأفراد مع اشتراط البناء عليها في وقت محدد ،

وأن تفرض الحكومة رسوماً على الأرضي التي يرتفع سعرها مستقبلاً نتيجة الأعمال العمرانية ، وأعطى مثلاً على ذلك أسعار العرصات في بغداد التي ترتفع إلى الضعف في مدة قصيرة ، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكلة السكن[87].

أما موقف الحكومة من توزيع الأراضي، فقد قالَ حكمت سليمان رئيس الوزراء وهو يُعقب على أقوال النواب في ذلك الشأن "**إنه يعتزم تعديل قانون تسوية حقوق الأراضي، وذلك إن كثيراً من القبائل العراقية أصبحتْ لا يمكنها البقاء في أماكنها وفي أراضيها بسبب عقد مقاولة مع شخص أتى بمضخة من رأسماله والقانون أعطى لهُ الحق بالتصرف في هذه الأراضي وجعل أهلها محرومين منها.. إن تعديل قانون التسوية لم يكن القصد منه شيوعياً وإنما القصد الذي يسوقني كرئيس حكومة هو جعل أفراد القبائل المحرومين من الري والزراعة أن يستفيدوا من تشكيل البنك الصناعي وأن يكون نصيبهم كنصيب صاحب المضخة ويقوموا هم والقبيلة المنتمون إليها لزراعة تلك الأراضي. أنظروا نظرة بسيطة إلى هذه الأراضي بعد قانون التسوية، أراضي أميرية صرفة صارتْ تُعطى بإيجار. تعطي الأراضي إلى هؤلاء الأشخاص بإيجار وبقي أصحابها محرومين منها وصارتْ كأراضي طابو. وهذهِ الأراضي هي بخلاف الأراضي الأميرية الصرفة**" [88].

" **فهؤلاء الذينَ قاموا بهذه التدابير ليحرموا الأشخاص منها، لذلك قمنا بتعديل قانون البنك الصناعي–الزراعي. وقمنا واسترجعنا القسم الذي يمكن استرجاعه، كما إننا صرنا نعطي المقادير من الأراضي للقبائل وجعلناهم يتصرفون بها ويبقون فيها ....أنصفوا بالله يا أخوان، نحن نريد وأنتم تريدون من هذه الحكومة الانقلابية أن تقوم بأعمال جبارة، كيف أجعل من أُخذتْ أراضيِ يُدافع عن هذه البلاد، وكيف أجعل من بقيَ بلا مأوى جُندياً؟ فالشخص الذي لا دار لهُ كيف نجعل منه مضحياً للبلاد ؟ أنا ليس شيوعياً ولا توجد شيوعية بيننا، أنما أريد تطبيق الحق في البلاد وأنا بعين الوقت لا أريد سلب مئات الأفدنة من الأشخاص الذين ورثوها من آبائهم. أنما أريد أعطاء الحق إلى الذين سكنوا الأراضي من مئات السنين** "[89].

في تلك الخطة التي أعلن عنها رئيس الوزراء في معالجة مسألة الأراضي في العراق نجد ملامح العودة إلى نظام "ديرة العشيرة"، ولكننا نجد في أقوال أُخرى لرئيس الوزراء أعلنها في مجلس النواب صراحة أكثر للعودة إلى ملكية الأرض الجماعية للقبيلة وفق نظام "ديرة القبيلة" الذي كان شائعاً في العراق، وبهذا الصدد قال حكمت سليمان: **"جواباً لسؤال النائب**–المقصود هنا نائب كربلاء صادق كمونة– **من إنه كيف تكون الزراعة في هذه الأراضي، أقول إن الحكومة تنوي القيام بتقسيم الأراضي وإحيائها وجعلها صالحة للزراعة بالنسبة إلى وضع بلادنا وأن نجعل الري فيها ممكناً، فبعدما تقوم الحكومة بهذه الصورة من الأعمار، توزع الأراضي على الأفراد من أبناء هذهِ البلاد. أي لكل قبيلة مقدار معين من الأراضي، ويعتبر أفراد تلك القبيلة هم أصحاب ذلك المقدار من الأراضي. وفي عين الزمن – نظراً للعُرف الموجود بين العشائر– يعطي القسم الأكبر إلى الرئيس أو الاختيار. وبذلك نجعل العشيرة مجتمعة في تلك البقعة. فهذا هو منهاج الحكومة حول الزراعة وتقسيم الأراضي"** [(90)].

ومن القضايا الاجتماعية التي أولى أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي اهتمامهم عليها هي مسألة السكن. ففي جلسة مجلس النواب التي انعقدتْ بتاريخ 24 أيار سنة 1937، قُرِأَ اقتراح بسن قانون لمعالجة أزمة السكن في العاصمة بغداد، قدّمه أحدَ عشرَ نائباً، منهم اثنان من الإصلاحيين هُما عبد القادر إسماعيل – نائب بغداد – ونعمة المنصور – نائب البصرة – وأعلن رئيس المجلس فخر الدين جميل إن الاقتراح سوف يُطبع وُيوزَّع على النواب لتجري المذاكرة عليه في الجلسة القادمة. ومما جاء في الاقتراح إن في العاصمة أزمة منازل سببها زيادة عدد السكان وما تقوم به أمانة العاصمة باستملاك كثير من المساكن وهدمها لفتح شوارع، وارتفاع أسعار مواد البناء المحلية والمستوردة، ونتج عن ذلك إن ارتفعتْ بدلات إيجار الدور، الأمر الذي أرهق الطبقة الفقيرة وصغار الموظفين. وصارتْ الطبقة الضعيفة تشكو من هذا الغلاء وأُصيبتْ بضنك في عيشها وساء حالها بسبب أزمة المنازل وغلاء الإيجارات وطلب الاقتراح سن تشريع لمعالجة هذهِ الأزمة[(91)].

عقب ذلك عرض الاقتراح للمناقشة في جلسة 12 حزيران، فعارضه سلمان الشيخ داود – نائب الديوانية – بقوله إن الملكية مصونة من التدخل، وإن الحد من حق المالك باستغلال ملكه يتعارض وحق الملكية الذي ينص عليه الدستور.وإن إعطاء الهيئة التنفيذية مجالاً للهيئة التشريعية بالتدخل بالكبيرة والصغيرة مضر بمصلحة البلد[92].

رد على تلك الأقوال عزيز شريف – نائب البصرة – وقال بشأن ما ذكره سلمان الشيخ داود من إنه " يجب أن لا نعطي مجالاً للمجالس بأن تتدخل في كل شيء" سأل عزيز شريف " **ما هي إذن وظائف المجالس؟** " مضيفاً أنه يجب أن يفسح المجال للمجالس التشريعية في كل ما يسمح به الدستور. ويجب أن يقترح الأعضاء كل ما من شأنه صلاح الأفراد. وبشأن ما قاله سلمان شيخ داود عن حق المُلكية وإنها مُصانة. أوضحَ عزيز شريف "**إن حرية التصرف بالملكية تحددها المصلحة العامة... إننا يجب أن نعطي الشخص الحرية ولكن ضمن حدود مصلحة الجماعة** "[93].

وأضاف عزيز شريف إن أُناساً اشتروا العرصات المُعدّة للسكن واحتفظوا بها بأنتظار صعود أسعارها وبيعها بسعر مرتفع، لذلك فهو أقترح لحل أزمة السكن أن تحتكر الحكومة أو البلديات العرصات السكنية وتبيعها للأفراد مع اشتراط البناء عليها في وقت مُحدد. أو أن تفرض الحكومة رسوماً على الأرض التي يرتفع سعرها نتيجة الحركة العُمرانية[94].

وعلى أثر مناقشة المجلس (لائحة قانون تعديل قانون إدارة البلديات)، أيدَ صادق كمونة – نائب كربلاء – اقتراحاً تقدّم به رفائيل بطي تبنى الحكومة دوراً تؤجرها إلى المعوزين بأسعار مناسبة، فضلاً عن ذلك الاقتراح تَبنّى اقتراحاً آخر، بأن تبيع الحكومة بعض الأراضي الأميرية، لاسيما في مدينة بغداد بأسعار مناسبة كما فعلتْ في محلة السعدون لتخفف الضغط من ناحية، وتشجع الناس على الأعمار من ناحية أُخرى [95].

من جانب آخر، طالب أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي في أروقة المجلس إلى زيادة الدعم الحكومي للقطاع الصناعي لِما لذلك القطاع من أثر كبير على

الجانبين الإقتصادي والاجتماعي. فعند عقد جلسة 30 آيار والمذاكرة في المجلس بشأن الميزانية العامة لعام 1937، قال محمد حديد: " **لقد مضى علينا خمس عشرة سنة ولم تقم في البلاد صناعة مهمة سوى معملين صغيرين للغزل والنسيج ومعمل مشلول للدباغة، وعلى الحكومة عدم التعويل على الجهد الفردي للنهوض بالصناعة، لأنه من واجب الدولة نفسها الأخذ بيد البلاد إلى التقدم والرقي إذا كنا نريد النهوض بسرعة، وذلك يعني في بلادنا قيام الحكومة بأعمال قام بها في البلاد المتقدمة أفراد ومؤسسات خاصة..... إذا تصفحنا ميزانيات الحكومات العراقية إنها تعكس فكرة عن أعمال الدولة تنحصر في الأمور التي لامناص من تدخل الدولة فيها كحفظ النظام الداخلي والدفاع ضد الاعتداء الخارجي والقضاء بين الناس. وفيما عدا ذلك يجب أن تترك الأعمال للجهود الفردية والإحسانات الخيرية. غير إن تحديد الأعمال بتلك الدائرة الضيقة وإطلاق العنان لتلك الجهود الفردية كانتْ سياسة غير ناجحة. إن هذه السياسة سياسة (دعه يمر دعه يعمل– Faire laissez–faire) التي وجدتْ في فرنسا في زمن لويس الرابع عشر وانتقلتْ إلى الغرب والتي نجد أحد زملائنا يبشر بها اليوم قد فشلتْ، وإن فشلها أصبح أمراً مفروغاً منه. فلا نجد اليوم أحداً يجسر أن يدين بهذا المبدأ في الغرب". وتوصل محمد حديد من ذلك إلى مطالبة الحكومة بالقيام ببعض المشاريع الصناعية أو مساهمتها فيها واستثمار مرافق البلاد والقيام بمشاريع إنتاجية ناجحة"** [96] .

بالمقابل، رد سلمان شيخ داود – نائب الديوانية – على طلب محمد حديد قيام الحكومة بمشروعات صناعية، فذكر إن الاشتغال بالصناعة ومن حيث النتيجة الاشتغال بالتجارة، من يضمن إن هذه المصانع والتي ستقوم بها الحكومة إنها ستربح، وثانياً فإنها بذلك – أي الحكومة – تزاحم الأفراد في أعمالهم، وتنصرف إلى عمل ليس من أعمالها. مضيفا وقال إنه يستشهد في رأيه هذا إلى آراء علماء الاقتصاد وعلى رأسهم (آدم سمث) الذي بين من الصالح العام إن توزيع الدولة الأراضي على الإفراد لتنفيذ مشاريعهم الإقتصادية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية [97].

في الجلسة التالية التي انعقدتْ في 31 أيار عقّب محمد حديد على أقوال سلمان شيخ داود بخطاب صرح فيه:

" إن حضرة النائب السيد سلمان عندما تكلم أمس واستشهد بعلماء الاقتصاد ضد قيام الدولة بالمشاريع الصناعية فإنه كان يتكلم عن (اقتصاد عتيق) ولاسيما لأنه استشهد بآدم سمث وهو رجل عاش قبل 150 سنة ، يوم لم يكن الاقتصاد عِلْماً، وكانتْ آراؤه مبدأ البحث في هذا العلم الحديث..إن موضوع قيام الحكومة بمشاريع اقتصادية صناعية أو تجارية أو زراعية هو بالحقيقة موضوع سياسي وليس موضوعاً اقتصادياً.. إن علم الاقتصاد لم يثبت لنا إن قيام الحكومة بالمشاريع الصناعية هو عمل مُضر، ومن يقول ذلك إنما يفتري على العلم ويشوهه لأجل الدفاع عن مصالح معلومة، وإني أُكرر القول بأن من الواجب على الحكومة في بلادنا المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً أن تأخذ بيد نهضتها وتقوم هي بالمشاريع المهمة التي تحتاجها البلاد. وقد برهنتْ التجارب على نجاح هذه الخطة في تركيا وإيران..... لو كانتْ الحكومة قائمة بمضاربات تجارية لكان قول النائب صحيحاً، ولكن المضاربات التجارية شي، والقيام بمشاريع بعد دراسها والتأكد من إنها مشاريع رابحة شيء آخر" [98].

وختم محمد حديد خطابه بما نصهُ " **أو ليس من الأنفع صرف الربح الذي يأتي من المشاريع الصناعية على توسيع الخدمات الصحية والمعارف بدلاً من أن تتكدس في الجيوب الخصوصية القليلة التي يحرسها حضرة النائب ؟ أنه من المؤسف حقاً إن يكون حرص النائب على الدفاع عن بعض المصالح الخصوصية قد أعمته عن المنطق**"[99].

من جهة أخرى، أيد ذبيان الغبان، قيام الحكومة بمشروعات صناعية مبيناً، إن المشاريع الصناعية لم يكن حتماً على الحكومة القيام بها؛ وإنما يجوز لها أن تساهم بها بعد درس الموضوع والتمحيص وتقوم بما هي مكلفة به. لذا فإن تشجيع الأمور الصناعية أمر ضروري لا مناص عنه، علاوة على ذلك إنها بحاجة إلى أمور قد عينتها في الميزانية وهي مشروع الأسمنت ومعمل النسيج. إن الحكومة تصرف في كل سنة مبالغ لايُستهان بها للجيش وذلك لجلب أقمشة لهُ وأشياء أُخرى

هو بحاجة إليها. والحكومة بحاجة إلى الأسمنت فلا بدّ وأن تكون مسيطرة على المعامل المذكورة[100].

في حين، ذكر صادق كمونة " **إذ لاحظنا النهضات الحديثة وجدناها لا تستند إلا على أساس صناعي، فلقد مضى الوقت الذي بنيت فيه الدول على أساس زراعي... إن الدول التي تتمتع بالمكانة السامية هي الدول التي اعتنت بالصناعة... كيف نبدأ بالصناعة؟ إن الدولة الصناعية الحديثة في الشرق اليوم هي اليابان وهي بدأتْ نهضتها بالمساهمة بالمشاريع الصناعية الحكومية**[101] " ثم أشار إلى قيام الحكومتين التركية والإيرانية بمشاريع صناعية وقال " **يجب على الحكومة أن تقوم بتأسيس معامل صناعية حتى يرى الشعب فائدتها ويطمئن من إن رؤوس الأموال التي ترصد لهذه المشاريع لا تذهب سدى**"[102].

أما فيما يتعلق بالعّمال ونقاباتهم فقد طلب النائب عزيز شرف في المداولة على الميزانية العامة لعام 1937، بحق تكوين الجمعيات والنقابات وقال " **لقد صودر من الأمة هذا الحق في ظروف سالفة، لا اعتقد بأن ثمة ضرورة لاستمرار نتائج تلك الظروف. فاحتراماً للديمقراطية يقضي بأن تعالج هذه النقطة في حياة الأُمة**"[103].

وفي المذاكرة على الميزانية أيضاً قال عبد القادر إسماعيل: "**إن ما يستلزمه الوضع الراهن هو بعث الحياة في الشعب وترسيخ النظام الديمقراطي والتمتع بالحريات الديمقراطية.... لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتأسيس النوادي والجمعيات ونقابات العمال والجمعيات التعاونية وإفساح مجال العمل إمامها ضمن الدستور لتساهم في بناء المجتمع على أساس نفعه... ولا أظن إن بين حضرات النواب من يدعي إن النقابات عندنا قامتْ بعمل غير مفيد. فالنقابة التي عطلتْ في عهد إحدى الوزارات السابقة لم تعطل إلا لقيامها بأمر شعر فائدته وضرورته كل أبناء بغداد. فقد عطلتْ لأنها طالبتْ بتخفيض أجور الوحدات الكهربائية الباهضة التي تذمر منها الناس ولا يزالون. هذا الطلب الذي أبدته اللجنة المالية في المجلس النيابي وطلبتْ تأييده، وبيّن الكثير من النواب في مناسبات عدة مدى الإجحاف**

الذي يلحق المستهلكين من جراء غلاء الوحدات الكهربائية وهذا يدل على إن النقابة أحسنتْ العمل وظلمتْ في التعطيل الذي نريد أن يزول أمره"[104].

ثانياً: مراقبة النظام السياسي ومكافحة الفساد في الجهاز الإداري.

بالرغم من اشتراك جماعة ديمقراطية –كجمعية الإصلاح الشعبي–تؤمن بالديمقراطية أسلوباً في العمل، وغاية تعمل على تحقيقها في الانقلاب. بَيْدَ إن ذلك لا يعني أن هدف الجمعية إلغاء الدستور؛ بل العكس من ذلك أعلنوا أنهم استهدفوا إزالة العوائق التي كانت تَحولُ أمام ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته العامة المنصوص عليها بالدستور. وبهذا الصدد قال حكمت سليمان في 25 آذار 1937: **" نحن حكومة دستورية مستندة إلى الدستور... نعم أتينا بانقلاب. ولكننا تركنا هذا الانقلاب لنظهر بإعمال تكون دستورية ديمقراطية"**[105].

وبهذا الصدد قال عبد القادر إسماعيل: **" إن مهمة كل وزارة تختلف وفق ظروف مجيئها إلى الحُكم ووضع البلاد التي هي فيه وحال الشعب الذي تتولى أموره. فالذي يستلزمه الوضع الراهن في هذه المرحلة التي يجتازها الوطن هو الخلق الاجتماعي وبعث الحياة في الشعب وترسيخ النظام الديمقراطي والتمتع بالحريات الديمقراطية. ذلك هو الهدف وهو الأساس الأول للتطوّر المنشود وأني لمعتقد إن البحث في سياسة الدولة من هذه الناحية الحيوية يتقدم على غيره بالنسبة إلى وضع العراق"**[106]. ولم يكتف عبد القادر إسماعيل بهذا الكلام فحسب؛ بل ذكر أيضاً "**إن قسماً غير قليل من أسباب الخلق الاجتماعي من الميسور أحياؤها عاجلاً وتثبيتها بتوسيع مجال التمتع بالحريات الديمقراطية كما تطلق الأفكار من محبسها التي طال أمد حجزها فيه السنين الماضية ....يجب القيام بما يعوّد الناس على ممارسة حقوقهم الدستورية وحرياتهم الديمقراطية كما يساهموا فعلاً في شؤون الدولة العامة فيعضدوا ما فيه النافع وينبذوا الضار. وأهم ما أرى أن نسلك في هذا الشأن، فضلاً عن ما سبق، إتباع قاعدة انتخاب رؤساء البلديات وجعل انتخابهم ومجالس البلديات والقرى طليقاً من كل قيد وجارياً في فترات**

متقاربة لكي ما يتعود الناس الانتخابات فيمارسونها على الوجه الصحيح في مجالها الأوسع"[107].

وعندما تقدمتْ الحكومة إلى المجلس بلائحة قانون تعديل قانون إدارة البلديات: في جلسة 17 آذار 1937، طالب مكي جميل – نائب ديالى – بتبديل طريقة تعيين رؤوساء البلديات إلى الانتخاب لتثبت دعائم الديمقراطية وليخف ضغط بعض الموظفين الإداريين على شؤون البلديات[108].

وفي مناقشة أخرى حول تباين القوانين التي يخضع لها المواطنون ، واختلاف المحاكم التي يرجعون إليها رأى عزيز شريف أن مدعاة ذلك يعزى إلى التباعد السحيق بين الكثير من النزاعات والفروقات الاجتماعية، فهناك قانون للعشائر وآخر للمدنيين ، وبعض الحقوق الشخصية للمسلمين من شيعة وسنّة، ولليهود والمسيح محاكم خاصة بهم ، وكذلك الفرق بين الأهداف الفكرية والثقافية في المجتمع ،مشيراً على الحكومة إذا ما أرادت أن تقوم بالإصلاح عليها توحيد هذه الأهداف، وإلغاء هذه المجموعة الرثة من القوانين التي أصبحت عبئاً على كاهل الشعب [109]، مؤكداً أنه كلما كان للاعتبارات السياسية نفوذ في النظام القضائي أضمحلت الحياة الديمقراطية [110].

في حين أباح عزيز شريف تدخل السلطة التنفيذية في القضاء في بعض الحالات من أجل صيانة الحرية الشخصية، كما حدث في قضية سجن محمد مهدي الجواهري، صاحب جريدة الانقلاب[111]، فتعرض إلى نقد لاذع من بعض النواب لهذا الرأي [112].

وفي السياق ذاته، وعند مناقشة الباب الخاص بوزارة العدلية من الميزانية العامة قال ذبيان الغبان " **إن القوة القضائية هي إحدى القوات الثلاث التي ترتكز عليها الدعائم الديمقراطية، وهذه القوة يجب أن تكون بعيدة عن التأثيرات وبعيدة عن أي تدخل فيها وذلك لأجل صيانة استقلال هذه القوة بالنظر إلى المادة(71) من القانون الأساسي التي تضمنتْ لزوم استقلال المحاكم وصيانة استقلالها وعدم التدخل في شؤونها** "، وطالب بتأسيس محاكم في الأماكن التي لا توجد فيها محكمة، من الأقضية وبعض النواحي[113].

ومن جانبه قال صادق كمونة " **القضاء هو الملجأ الأخير الذي يلجأ إليه أبناء الشعب فيجب أن تتظافر الجهود وتتفق الآراء على جعله مستقلاً بعيداً كل البُعد عن الأهواء كي يطمئن الناس على أمورهم حسبما يتطلبه الحق... علينا أن نوفر للقضاء استقلاله من كافة نواحيه ففي قانون إدارة الألوية يسمح للمتصرف أن يقدم تقاريره عن سلوك الحُكام ولا اعتقد إن هذا التشريع يُلائم الوضع الحاضر**" **(114)**.

مؤكداً على ضرورة بأن يربط التفتيش العدلي بمحكمة تمييز العراق وليس بوزارة العدلية. كما طلب التعجيل بإصدار القانون المدني ليحل محل **(مجلة الأحكام العدلية)** والتعجيل بإصدار قانون للأحوال الشخصية تتلاءم أحكامه والعصر الحاضر على أن لا تنافي الشرع الشريف[115].

وفي جلسة الأول من حزيران والحديث عن ميزانية مصلحة السجون قال صادق كمونة: " **إن قوانين العقاب التي ورثناها عن الدولة المحتلة لا تأتلف مع الأحكام من مراعاة أسس الإنسانية وأسس أُخرى. ومن أهم هذه النقاط هي لزوم التفريق بين السجين السياسي والسجين العادي. جاء في قانون السجون إن لوزير العدلية أن يفرق بينهما بعد استشارة دائرة التدوين القانوني. ولكن هذه معاملة قد تطول وقد تؤدي أحياناً إلى أن ينهي المحكوم محكوميته دون أن يتلقى جواباً سريعاً حول طلبه. فأرى بعد أن ارتفعتْ الضرورة لصالح الدولة المحتلة أن نرجع إلى الأُسس العامة ونفرق بين السجين السياسي والسجين العادي. وذلك لشرف الغاية التي يتوخاها السجين السياسي من عمله ولما لهُ من احترام وتقدير**"**(116)**. واقترح صادق كمونة في جلسة 5 حزيران تعديل قانون العقوبات لتقرر فيه الجرائم السياسية[117].

ومن القضايا المهمة التي شغلت أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي مسألة ميناء البصرة. ففي جلسة 13 آذار عرضتْ على المجلس (لائحة قانون لإضافة مبلغ إلى قانون الأعمال الرئيسية لإدارة ميناء البصرة) وبهذا المجال ألقى عبد الجبار الملاك – نائب البصرة – خطبة تحريرية بشأن اللائحة ذكر فيها " **إن من عادة دائرة الميناء في البصرة البذخ والإسراف وصرف المبالغ الطائلة لإنشاء بنايات**

ودور وقصور وإعطاء الرواتب الضخمة لموظفيها. كل ذلك مما جعلها تعبث بأموال الدولة ولا تراعي طريقة الاقتصاد بالمصروفات" وطلب التدقيق والتأكيد من الحاجة إلى صرف المبلغ الذي يُراد إضافته في هذه اللائحة [118].

وفي السياق ذاتهُ، انتقد عزيز شريف سياسة الإسراف والتبذير التي سارت عليها إدارة ميناء البصرة متمثلة بمدير الميناء الذي منح بعض الموظفين من ذوي الدخل المرتفع والذين يملكون السيارات، دوراً مؤثثة داخل الميناء، وترك صغار الموظفين يصرفون قسماً كبيراً من رواتبهم الضئيلة، أجرة لوسائط النقل ذهاباً وإياباً من البصرة إلى الميناء وبالعكس[119] . موضحاً أن المبالغ السابقة هي كافية لاستكمال الأعمال العمرانية في الميناء ولا حاجة لإضافة 5400 دينار جديدة، مطالباً الحكومة ومجلس النواب التريث في منح هذه المخصصات المالية ، حفاظاً على الأموال العامة[120].

فيما قال محمد حديد **"إن الميناء مدين، ولذلك إذا كانتْ الواردات فيها وفر يجب أن يُسدد الدين أولاً وبذلك نتمكن من إزالة النفوذ الأجنبي المُسيطر عليه. فالخطة التي سارتْ عليها إدارة الميناء منذ تأسيسها هي إنها تصرف جميع الوفورات المتأتية في نهاية السنة على مشاريع اعتقد إن القسم الأكبر منها لا لزوم لها. لذلك أود أن تغير الحكومة هذه السياسة وأن تسعى لإيجاد مبلغ احتياطي تتمكن به من تسديد الدين بعد مرور سنة أو سنتين. وإذا تعذر ذلك فيمكن للحكومة العراقية وحدها أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية وتسدد لها الدين في أقرب وقت وتكون إدارة الميناء حرة تحت رقابة الحكومة العراقية وحدها مباشرة" [121].**

من جانب آخر، حظيت مشروعات سكك الحديد باهتمام نواب الجمعية. فعند عقد الجلسة الثالثة عُرِضَ على المجلس تقرير اللجنة المالية (لائحة إضافة مبلغ إلى قانون مشروع الأعمال العمرانية الرئيسة لخمس سنوات رقم (33) لسنة 1936). اعترض عزيز شريف، على عرض اللجنة المالية المتعلق بإضافة مبالغ جديدة لتسديد ثمن شراء السكك الحديدية في العراق، مبيناً ضرورة عمل الحكومة العراقية، على إعادة النظر مع الحكومة البريطانية بشأن إدارة السكك الحديدية في العراق.

اعترض نائب الرئيس محمد علي محمود الذي كان يرأس الجلسة على ما ذكره عزيز شريف قائلاً: " **أرجو إن تحصروا كلامكم داخل الموضوع والكلام ينبغي إن لا يتعداه**" أجابه الأخير" **إن كلامي محصور حول اللائحة ولا يتعدى الموضوع. إن إدارة السكك الحديدية تتماشى مع المصالح البريطانية ، فالموظفون جميعهم أجانب ، وإذا وجدنا فيها موظفين عراقيين فهم قليلون وحقوقهم مغصوبة**". عاد نائب الرئيس إلى مقاطعة النائب قائلاً:" **بحثكم ليس له دخل في موضوع اللائحة وارجوا إن تتكلموا حولها إذا أردتم، إذ ليس موضوع بحثنا نقابة السكك الحديدة**"[122].

من جانبه ساند محمد حديد رأي عزيز شريف وقال لنائب الرئيس اعتقد إننا نريد الآن أن نصادق على وضع المبلغ المخصص لشراء السكك الحديدية لذلك فكلام الزميل هو داخل في الصدد. أصر نائب الرئيس على موقفه وقال " **لا يرى ديوان الرئاسة إمكان البحث عن نقابة السكك الحديدية وشرائها بل يقتضي أن نحصر كلامنا حول نفس اللائحة** "، أجابه محمد حديد إن شراء السكك الحديدية داخل في الموضوع، ولدي كلام حول شراء السكك فأرجو من ديوان الرئاسة أن يعطيني الأذن بالكلام [123].

أكد نائب الرئيس إن ديوان الرئاسة لا يرى إمكاناً بأن يعطيكم الأذن بالكلام عن اتفاقية أبرمتْ من المجلس وصودق عليها من قِبل صاحب الجلالة، وإذا كان لكم كلام حول اللائحة فيمكنكم أن تتكلموا. لم يوافق محمد حديد على رأي نائب الرئيس وأوضح إن هذه اللائحة لها علاقة بشراء السكك الحديدية وطالب بالتكلم حول شراء السكك الحديدية . أجابه نائب الرئيس "**لا يمكنني أن أعطيكم الأذن بالكلام حول موضوع شراء السكك الحديدية، إذ إن ديوان الرئاسة قرر ذلك وقراره نهائي**". وبما إن ليس للنائب أن يتكلم في الجلسة قبل أن يستأذن الرئيس للكلام ويأذن لهُ – حسب المادة (66) من النظام الداخلي للمجلس – فقد سكت محمد حديد ولم يتكلم حول موضوع شراء السكك الحديد. ووضعتْ مواد اللائحة بالتصويت وقبلها المجلس[124].

أما فيما يتعلق بمكافحة الفساد في الجهاز الإداري، أعلن رئيس المجلس فخر الدين جميل ورود تقرير من محمد حديد – نائب الموصل – يؤيده فيه أثنا عشر نائباً بسنّ قانون تُؤَلَّفُ بموجبه لجنة تحقيقية تحصي ثروات الوزراء السابقين وموظفي الدولة والتحقق من مصادرها. وكان من مؤيدي الاقتراح ستة نواب من جمعية الإصلاح الشعبي هم(عزيز شريف، مكي جميل، عبد الجبار الملاك، ذيبان الغبان، نعمة المنصور، محمد الجرجفجي)[125].

ولأهمية هذا الاقتراح، ولأن موضوَعهُ عرض لأول مرة في العراق، رأينا من الضروري أن ننقلهُ نصاً دون زيادة أو نقصان:

" **نقدم في أدناه تقريراً باقتراح وضع لائحة قانونية راجين إجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة(39) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب**".

" **لما كان من المعروف بأنه من أهم أسباب سوء التصرفات التي لازمتْ الحُكم قبل 29 تشرين الأول سنة 1936، والتي نوه بها في صدر خطاب العرش في اجتماع المجلس الحاضر هو الانتفاع الشخصي من قِبل الكثير من رجال الحُكم من وزراء وموظفين على حساب المصلحة العامة مما أدى ذلك إلى تراكم ثروات غير قليلة لدى أولئك الرجال الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الأمور من حين إلى آخر بينما لم يطرأ على حالة أكثرية الشعب التي تعاني الآم فقر وبؤس شديدين أي تغيير في تلك الأثناء، ونظراً إلى إن ضرورة الإصلاح تقضي بتقويم الأعوجاجات التي كانتْ سبب التذمر في العهد السابق ومحاسبة الذين ضحوا بالمصلحة العامة لأجل منفعة ذاتية لكي يكونوا عِبرة في الحاضر وفي المستقبل. نقترح أن يُسَنَّ قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيقية لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة، وتَحقّق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها، فإذا ما وجد إنها أو أي قسم منها حصل أو أنمي بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية** " [126].

قال رئيس المجلس إن هذا التقرير سيطبع ويوزع على النواب، وفي الجلسة القادمة تجري المذاكرة عليه. وفي جلسة 12التالية، كانتْ إحدى مواد المنهاج المذاكرة حول هذا التقرير، قدّم سلمان الشيخ داود – نائب الديوانية – اقتراحاً بإحالة التقرير إلى اللجنة الحقوقية لدرستِهِ من الناحية القانونية والدستورية، والتصويت عليه قبل الاقتراح[127].

وفي جلسة 29آذار1937، أعلن رئيس المجلس ورود تقرير لجنة الشؤون الحقوقية حول الاقتراح، وتلي في الجلسة وهو يوصي المجلس بقبول التقرير بعد تبديل كلمة (المصادرة) فيه بجملة " **تعد الأموال التي يقرر إنها وصلتْ الوزير أو الموظف بطرق غير مشروعة إلى أصحابها إن وجدوا، وإلا فتعتبر ملكاً للحكومة**"[128].

بدأ المجلس في مناقشة التقرير، عارض الاقتراح يوسف الكبير – نائب الموصل – وكانتْ النقاط التي عرضها في معارضته تتلخص في قوله إن اللجنة المقترح تشكيلها إذا اعتبرت محكمة خاصة فإن للدستور لا يساعد على تكوين محكمة خاصة. فإذا أحالتْ شخصاً على المحاكمة، وذلك الشخص لم يُجِبْ المحكمة عن مصدر أمواله فلا يمكن أن تدينه المحكمة بدون دليل لأن الأصل براءة الذمة. وقال النائب إذا كان الغرض التحقيق عمّا يملكه الوزير أو الموظف دون استدعائه أمام اللجنة، فإن ذلك لايتطلب قانوناً جديداً فإن بالإمكان إجراء التحقيق في ضوء القوانين النافذة عن طريق المفتشين أو المُدعي العام[129].

مضيفاً إن الاعتراض المتقدم هو من الناحية الشكلية، ومن الناحية الموضوعية فإن جوهر المطلوب إحصاء الثروات، لقد سمعنا عن وزراء وموظفين أخذوا أراضي أميرية، فإذا كان أخذهم لها مخالفاً للقانون فإن بالإمكان معالجة الحالة بتعديل القانون الحالي دون إصدار قانون جديد. كما إن الأخذ بالاقتراح ينتج عنه إحداث جو من المشاغبات وأسباب العداء والوشاية والانقسام فتشتغل بأمور شخصية تصرفنا عن العمل. وقال " **إنا مع تقديري للنزاهة وحسن النية والحمية الوطنية التي دفعتْ أصحاب التقرير إلى تقديمه أرجو عدم قبول الاقتراح** " [130].

رد محمد حديد على أقوال يوسف الكبير، وكانتْ خلاصة رده إن اللجنة التحقيقية إذا تبين لها استغلال وزير لنفوذه وحصل من ذلك على كسب غير مشروع فإنها ترفع الأمر إلى مجلس النواب لإصدار قرار اتهام وإحالته على المحكمة العُليا لمحاكمته. وإذا كان ذلك الشخص موظفاً فإن اللجنة التحقيقية تحيله إلى مجلس الانضباط لمحاكمته[131].

وأيد التقرير كمال السنوي– نائب الدليم – وأجاب على ما قال به يوسف الكبير من إن (الأصل براءة الذمة) بأن قانون العقوبات النافذ قرر في المادتين 280 و281 إن مَنْ وُجِدَ عنده مال منقول مما يظن لسبب معقول إنه أستحصل بجريمة يجب أن يبين الوجه المشروع لحيازته على ذلك المال، وإلا أُدين بجريمة الحيازة على ذلك المال[132].

اقترح عزيز شريف بحكم صلاحيته كعضو في لجنة الشؤون الحقوقية إبدال العبارة الاتية بكلمة (المصادرة) الواردة في التقرير ، " تعاد الأموال التي يُقرْ أنها وصلت الوزير أو الموظف بطرق غير شرعية إلى أصحابها إن وجدوا ، ولا تُعد ملكاً للحكومة[133]. فاعترض النائب يوسف الكبير عن الموصل ،على قيام اللجنة المقترح تشكيلها ، لأنها ليست محكمة ، بالإضافة إلى أن الدستور يمنع تكوين مثل هذه المحاكم[134].

فردَّ عليه عزيز شريف قائلاً إن قانون أصول المحاكمات الجزائية فيه الكثير من الخروقات، لأن الحكومة العراقية كانت تنظر إلى بعض الموظفين على أنهم مختلسون ومرتشون ومستغلون للنفوذ، ولكن لا يمكن إثبات هذه التهم عليهم بالطرق الأصولية لعدم وجود قانون ينص على ذلك، مؤكداً أن الهدف من هذا القانون براءة الذمة ، ولأجل ذلك يجب أن يشمل جميع الموظفين والوزراء السابقين والحاليين، ونوه عزيز شريف على أهمية التفتيش الإداري والمالي على المتصرفين ومدراء المعارف ورؤساء الدوائر الذين يمتلكون الصلاحيات ، لتحجيم استغلال نفوذهم فيها[135].

اكتفى المجلس بما تم مذاكرتُهُ حول التقرير، وقال نائب الرئيس – الذي كان يرأس الجلسة وهو محمد علي محمود بالنظر إلى المادة 39 من النظام الداخلي

تستشار اللجنة ذات الاختصاص حول الاقتراح للاستنارة برأيها. ويوضع في التصويت نفس الاقتراح المقدم. وبنتيجة التصوت أُعِلنَ قبوله[136].

ومما يلفت النظر إن حياة المجلس انتهتْ بحِلهِ في 26آب1937، ولم يقدم مشروع القانون الذي أيد المجلس تقرير الاقتراح بتشريعه. والسؤال الذي يطرح نفسه هل بقي الاقتراح لدى اللجنة التي طلب رأيها للاستنارة، أم بقي لدى جهة أُخرى ؟ .

ومن أجل تعزيز مكافحة الفساد الإداري، طالبتْ جمعية الإصلاح الشعبي بمتابعة الأموال التي صُرِفَتْ في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية دون الحصول على موافقة المجلس النيابي. ففي زمن الحركات العسكرية في الفرات الأوسط عام 1936، صرفتْ وزارة ياسين الهاشمي واحداً وعشرين ألف دينار مكافآت نقدية إلى قسم من منتسبي الجيش والشرطة بنسبة راتب شهر واحد لكل واحد منهم، ولم يكن ذلك المبلغ قد أجيز صرفه في قانون الميزانية العامة، ولم تصدر الوزارة –قبل صرفه– مرسوماً يجيز لهُ صرفه استناداً لحُكم الدستور [137].

وعندما جاءت وزارة حكمت سليمان إلى الحُكم قدمتْ إلى مجلس النواب لائحة قانون يجيز ذلك الصرف، أعلن رئيس المجلس في جلسة 16آذار1937، وروده من الحكومة وإحالته إلى اللجنة المالية لتدقيقه وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس. وفي جلسة 25آذار أعلن رئيس المجلس ورود تقرير اللجنة. وكان التقرير يتضمن قبوله بالأكثرية وتوصية المجلس بالموافقة عليه[138].

وفي ضوء ذلك سأل ذبيان الغبان وزير المالية جعفر أبو التمن عن زمان سحب المبلغ موضوع القانون وصرفه. فأجابه إن ذلك المبلغ صُرِفَ في زمن حركات أجرتها الوزارة السابقة، وأعطيتْ إلى الجيش بما يساوي راتب شهر واحد، وقد تحقق للمجالس النيابي ووجدها –أي الحكومة السابقة– بأنها خالفتْ القانون بصرفه ولم تتقدم إلى المجلس حتى مرسوم بذلك [139].

قال ذبيان الغبان " **إن المجالس النيابية أساس تشكيلها هو المحافظة على أموال الدولة والميزانية، وأما ما بقي فكله تفرعات. والمجلس هو وكيل عن دافع الضريبة، والميزانية هي توزع على أعمال الحكومة ولا يمكن لكل وزارة أن تصرف خلافاً لقانون الميزانية، ولا يمكنها أن تجبي أو تصرف من غير أن تستأذن من**

المجلس وتستحصل المصادقة منه ...إن أهم شيء دستوري في المجلس هي الميزانية، فإذا يصرف الوزير بكيفة فأين تبقى قيمة للمجالس النيابية.. هذه المبالغ(21) ألف دينار صرفتْ بلا مرسوم وليس لها في الميزانية فصل أو مادة أو باب ... فهذا المال أي(21) ألف دينار يجب تضمينه الوزارة السابقة... مشتركاً ومنفرداً لأن المادة(97) من الدستور هي (لا يجوز تخصيص راتب أو إعطاء مكافأة أو صرف شيء من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأية جهة إلا بموجب القانون) وأنا بصفتي نائباً أتهم الوزارة السابقة لأنها خالفتْ الدستور" [(140)]. فضلاً عن ذلك، فقد أكد المتحدث نفسه على إن الوزارة إذا صرفتْ من دون الميزانية مسؤولة سياسياً ويجب أن تُحال إلى (المحكمة العُليا) وتكون مُلزمة بتعويض المصروفات ، وطالب الحكومة أما أن تقرر اتهام الوزارة السابقة أو تسحب اللائحة[(141)].

دافع محمد علي محمود، رئيس اللجنة المالية في المجلس عن صرف المبلغ في حينه، مبيناً إن الحركات التي استدعتْ صرف ذلك المبلغ مقرونه بالمصلحة العامة، الجيش قام بواجبه، ضُباط ضحوا بحياتهم ومنحوا مكافأة، فتلك المكافأة لا تسترد منهم ولا من الذين صرفوها، فيجب علينا تشجيع بطولة الجيش والشرطة لأن الغاية تبرر الواسطة [(142)].

رد عليه ذبيان الغبان قائلاً " **إذا اتبعنا القاعدة القائلة بأن الغاية تبرر الواسطة فلا يخفى إن الحكومات المستبدة لها ميزانيات، ولكن الشعب قام وعمل ثورات دامية وأزال ذلك الدور وجعل المجالس النيابية فوق كُل شيء، فإذا أعطينا هذه الضرورات فما هي الفائدة من تشكيل المجالس النيابية؟ ولماذا تدقق الميزانية؟** [(143)]. وبعد انتهاء المناقشة وعند وضع مواد اللائحة بالتصويت وافق عليها المجلس.

الفصل الثالث

الموقف المناوئ لعمل جمعية الإصلاح الشعبي

أولاً: تكتل خصوم جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي.

ثانياً: استقالة الوزراء الإصلاحيين وحلّ جمعية الإصلاح الشعبي.

الفصل الثالث: الموقف المناوئ لعمل جمعية الإصلاح الشعبي.

أولاً: تكتل خصوم جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي:

أثار أسهام جمعية الإصلاح الشعبي في الحكم مخاوف الرجعيين المناوئين للاتجاه التقدمي الديمقراطي، وجماعة العهد السابق الذي أطاح بهم الانقلاب، وكان ذلك التكتل في الواقع واسعاً ونشيطاً في خارج مجلس النواب. وإذا كان الرجعيون ومن تحالفوا معهم، اخفوا نواياهم في معاداة الحكم الجديد في الأيام الأولى عقب الانقلاب، فأنهم كانوا يتحينون الفرص للبدء بنشاطهم ضد جمعية الإصلاح الشعبي، والعناصر التقدمية والديمقراطية، وذلك بقصد إضعاف الحكم وإحداث فجوة بين الجماعات التي قام عليها الحكم. وكان المدخل في ممارستهم لنشاطهم في ذلك الاتجاه اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بالشيوعية ومساندتها الحركة الشيوعية وعناصرها في العراق.

وبهذا الصدد نشرت مجلة المعلم الجديد في شباط 1937 مقالاً للدكتور كامل عياد– أستاذ التاريخ الإسلامي في دار المعلمين العالية– بعنوان(التربية السياسية للناشئة). ذكر فيه إن التربية يجب إن ترمي إلى إيقاظ الشعور الوطني وإفهام الإفراد واجباتهم حيال المجتمع ومسؤولياتهم في الحياة العامة ودفعهم إلى التعاون والتضامن المشترك، لان ذلك شرط أساسي للنهضة الوطنية[144].

في ضوء ذلك قال رفائيل بطي في جلسة 25 آذار 1937، إن احد الأساتذة نشر مقالاً في مجلة المعلم الجديد التي تصدرها وزارة المعارف جاء فيه ما يناقض مبادئ الحكم في هذه البلاد وما يناقض الدستور.

أجابه رئيس الوزراء حكمت سليمان في الجلسة ذاتها " **إن الكتابات حول هذا الموضوع زائدة في هذا المملكة لأننا مستندون إلى اسس قومية إسلامية ومسندون إلى الدستور ولكن الأفكار حرة** ". وطالب النواب الكف عن الكلام في هذا الموضوع. وكان محمد حديد يريد التعقيب على ما أدلى به رفائيل بطي، ولكنه قال بناء على رغبة رئيس الوزراء ليس لي إن أقول شيئاً[145].

يظهر إن النائب سلمان الشيخ داود وجد إن الأمر من الخطورة بحيث لا يمكن السكوت عنه، فقال " **يسمح لي فخامة رئيس الوزراء أن أتكلم حول نفس الموضوع لأن ليس من البساطة في مكان حتى نسكت عنه، فنحن مضطرون بحكم موقعنا إن نبين ما يخالج ضمائرنا، لأن المعارف في كل بلاد الله تدريها سياسة معينة فهذه السياسة هل هي سياسة قومية أم سياسة أتكالية أم سياسة عمومية؟ يجب على الحكومة أن تبين سياستها بوضوح. فخامة رئيس الوزراء يقول الأفكار حرة فمن منا يريد تقيد الأفكار؟ ولكننا لا نريد مجلة رسمية تصدرها دائرة مسؤولة وفيها أفكار خطرة على مبادئ الدين. لا.لا نريد ذلك ولا نقبل. إن الذين يُريدون إن يوضحوا أفكارهم الحرة يجب إن لا يتستروا وراء كراسي الحكم؛ بل يجب إن يبقوا بعيدين عن الحكم ويبينوا أفكارهم. العالم يتطور ولكن هذا التطور يرمي إلى القومية وإلى النشاط العسكري الذي ينقذ البلاد من البراثن الهدامة....تكلمت مع وزير المعارف وبينت إنهُ قد ثبتْ في المدارس وجود أفكار مضرة بين طلاب المدارس وأننا مستعدون لإثبات ذلك، لماذا وإلى أي وقت نبقى ساكتين؟ أؤكد أننا جميعاً نحترم الحرية، ولكن قلع الأفكار الفاسدة من جذورها"**[146].

ردَّ عليه وزير المعارف يوسف عز الدين إبراهيم "**أنا لا اعتقد بصحة كل ما قاله النائب المحترم من وجود دعايات مخلة بالقومية العربية، فإذا كانت هناك حركة من قبل طالب أو طالبين أو معلم أو مُعلِمْينِ يجب أن لا تؤخذ قياساً بشمول الحركة على الهيئة التعليمة بصورة عامة، كما أني سأحقق عن حقيقة ما أشار أليه الزميل في النشرة التي تصدرها وزارة المعارف**"[147].

والمقال كل ما جاء فيه لم يتضمن إي رأي يناقض مبادئ الحكم في العراق أو يناقض الدستور كما قال رفائيل بطي، وعلى العكس فأنه يتفق ومبادئ الحكم التي يأخذ بها دستور العراق حينذاك، وليس في المقال أي مساس بالدين كما بينَ سلمان الشيخ داود؛ بل لا يوجد فيه أي حديث عن الدين. ويبدو إن تفسير تلك معارضة بسبب إن المجلة التي نشرت المقال تصدرها وزارة المعارف ووزير المعارف احد أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي، لذلك وجدَ النائبانِ الفرصة سانحة لمهاجمة

الوزير بحجة إن ما تنشره المجلة يتعارض مع مبادئ الدستور العراقي، والدين الإسلامي.

من جانب آخر، كان النواب من جمعية الإصلاح الشعبي قد تحدثوا عن الفقر الذي تُعاني منه الأكثرية وقالوا عنه إنه أساس مشاكل العراق، وأثاروا مسألة الأراضي في مجلس النواب وهم وحدهم الذين تكلموا عنها فيه، وسموها(مشكلة) وطالبوا بحلها على أساس توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين. وقد أشرنا إلى بعض ما تكلموا به في هذا الشأن في قسم سابق من هذا البحث. وكانوا هم أيضاً من تكلم في المجلس عن العُمال في العراق وطالبوا بتحديد ساعات عملهم والاعتراف بحقهم بتشكيل نقابات لهم.

في جلسة 30 أيار 1937، هاجم النائب سلمان الشيخ داود النواب الإصلاحيين الذي تحدثوا في هذين الموضوعين. وألقى خطبة تحريرية مطولة جاء فيها: " **يظهر إن بعض الآراء الاقتصادية غير المفيدة والمضرة لتقدم البلاد ضرٌر بليغٌ قد تسرب إلى أفكار بعض رجال الحُكم وأدت إلى تضرر منهاج الإصلاح الاقتصادي العام، وإلى تسرب روح القلق ليس فقط إلى الملاكين وأصحاب الأعمال؛ بل إلى كل فرد يروم للحركة الاقتصادية والعُمرانية في البلاد نمواً شاملاً على ضوء المبادئ العلمية والاقتصادية الناضجة**"[148].

مضيفاً " **أني أؤكد إن الرفاه الاقتصادي الشامل في بلادنا هو أوفر بكثير من البلاد الأُخرى المجاورة بالنظر للفرد وبالنظر للمجموع.... فلا يوجد عندنا مشكلة اقتصادية كما هو الحال في كثير من البلاد، إنما هناك اتجاه مضر سيخلق هذه المشكلة إن لم يوقف الأمر عند حده. يقولون إن هُناك مشكلة تُسمى مشكلة الأراضي. ليس هناك مشكلة في بلادنا من هذا النوع... إن خلق مشكلة غير موجودة والبحث عن إقطاع لا أثر لهُ في البلاد، ووضع بذور خلاف بين الفلاح والملاك، وبين صاحب المضخة وصاحب الأرض إلى آخره من الأمور التي تأرجح البيئة الزراعية وتضيع الثقة السائدة وبالنتيجة توجب الاضطراب في سبيل التكامل الزراعي كما وقع فعلاً... إن قانون التسوية الذي أوقف العمل به على وجه**

التقريب ليس مضراً كما يظن بل هو مفيد وقد أنهى كثيراً من المشاكل وسبب إعمار كثير من الأراضي ووطد الاستقرار" [149].

ثم انتقد سلمان الشيخ داود الدعوة إلى اشتغال الدولة بالصناعات واستثمارها، مبيناً إن فكرة قيام الحكومة ببعض الأعمال الصناعية وتأسيسها المعامل جرياً مع بعض الدول التي أخذت تقوم بذلك، يُعد تقليداً للدكتاتورية الشيوعية التي مارستها بعض الدول الغربية، فضلاً عن ذلك هي مظهر من مظاهر الأستبداد، وضربة قاضية على إقتصاد العراق.

وقد ذكر النائب سلمان إن مشكلة العُمال، هذه نغمة جديدة اخذ البعض يردد صداها، الحقيقة إنه ليس في العراق مشكلة يُمكن أن تسمى مشكلة عمال، إن العمال في أوربا كما شاهدتهم بنفسي يشتغلون (15) ساعة في الأعمال البسيطة كالطهي والخدمة في الفنادق وغيرها. مبيناً إنه يريد لكل فرد من أفراد هذا الوطن أن يعيش بالرفاه والخير والسعادة، ولكن هذه الرغبة لا تعني أن نفتح باب الإضراب والتجاوز على الملكية باسم حقوق العُمال من حين لآخر.

وعن المطالبة للعُمال بحق تأليف النقابات قال" **نعم إننا نود أن تؤسس نقابات العُمال... لكننا لا نرضى أن تكون هذه النقابات مراكز دعاية مضرة أو محلات للاشتغال بالسياسة بصورة تشل أيدي العُمال الاجتماعية والاصطياد بالماء العكر باسم حقوق العُمال**" [150].

وفي الجلسة التالية التي انعقدت في اليوم التالي(31 أيار) قال سلمان شيخ داود: " **ذكر الأخوان قضية العُمال. حريصون على العُمال باعتبار أنهم مواطنون، ونحن غير حريصين فيظهر إنهم لم يريدوا أن يسمعوا ما قلته، أنا قلت إني أُشفق منهم على العُمال وأحرص منهم على سعادتهم لأني لا أُريد استغلال العُمال لأغراض شخصية وأجعلهم ينصرفون عن الأعمال في المملكة ويضربون بحجة إن لهم مبادئ ستسود الطبقات المختلفة... يأتون ويقولون إنهم حريصون على العمل، بل إنهم حريصون على الإجرام في هذا البلد ولدي وثائق تؤيد ذلك**"[151].

وتجدر الإشارة إننا لسنا في صدد تدوين ما ردَّ به بعض النواب الإصلاحيين على أقوال سلمان الشيخ داود ورفائيل بطي؛ بل قصدنا عرض نماذج من تلك

المواضيع لما تحدث به التكتل المناوئ في مجلس النواب ضد أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي. وقد اقتبسنا سابقاً ما رأينا مناسباً من آراء وأفكار النواب من الإصلاحيين وإعطاء فكرة عما قاموا به من مسعى في مجلس النواب في خدمة مبادئهم وأهدافهم.

ويبدو إن التكتل المعارض للإصلاحيين كان يتحين الفرص من أجل تحجيم دورهم في الحياة السياسية العراقية. فمثلا كان جعفر أبو التمن – كما هو معلوم – زعيم شعبي عمل في قيادة الحركة الاستقلالية معادياً الاحتلال البريطاني والانتداب، وقد بقي طيلة حياته أحد ابرز قادة الحركة الوطنية. وفيما عدا الأشهر التي عمل فيها وزيراً في وزارة حكمت سليمان، كان احد قادة المعارضة ضد الانتداب البريطاني وضد أوضاع الحُكم الذي قام في العراق منذ أواخر عام 1920، وضد النفوذ الأجنبي الذي استمر في العراق بعد انتهاء الانتداب رسمياً ودخول العراق عضواً في عُصبة الأُمم وبدء ما سُمي بعهد الاستقلال، وذلك بسبب من أحكام معاهدة 1930، مع بريطانيا[152].

وفي الوقت الذي كان فيه وزيراً للمالية في وزارة حكمت سليمان خصص يوماً في الأسبوع لمقابلة من يُريد مقابلته وفتح بابه لهذا الغرض. ومن حقه بِصِفَتْيهِ سابق الإشارة إليهما، كزعيم شعبي أولاً وكوزير في الحُكم ثانياً أن يفعل ذلك، لكي يبقي صلته بالشعب وثيقة ويتعرف على آراء المواطنين وشكاواهم ومطالبهم وأمانيهم. ولما كان جعفر أبو التمن من أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي التي عارضها تكتل كبير داخل المجلس النواب، فإن أحد الناطقين باسمها وهو سلمان الشيخ داود عدَّ فتح جعفر أبو التمن بابه ليتمكن أبناء الشعب من مقابلته دون قيود، مثلبة يجب أن يندد بها، إذ قال سلمان شيخ داود في جلسة 30 أيار 1937:

" **توسع بعض أصحاب المعالي أو أصحاب السعادة أو سمهم ما شئت أن تسميهم وأخذوا باسم الرأفة أو الإنسانية أو الإحسان أو الديمقراطية إلى آخره من الأسماء التي يتذرعون بها. نعم أخذ هؤلاء بإتباع طريقة تشابه طريقة ديوان المظالم في القرون الأولى والقرون الوسطى. ومعنى ذلك إن الوزير أو صاحب السعادة فتح بابه على مصراعيه لعموم المراجعين ليس بالمفرد؛ بل بالجملة وأدى**

ذلك إلى إن المراكز السامية أخذتْ تنظر في أبسط الأمور وأتفهها مما هي من اختصاص الشرطة أو مدير الناحية"[153].

رد ذيبان الغبان على ذكره سلمان شيخ داود في هذا الشأن فقال " **تكلم أحد الزملاء بالأمس وقال إنه لا يرضى أن تكون أبوب الوزراء مفتوحة أمام الناس وشبههم بالحُكام الذين يجلسون تحت الأشجار والنخيل. يسمح لي الزميل أن أبيَّنَ إن أولئك الأشخاص كانوا في الصدر الأول الإسلامي والديمقراطية التي يتغنى بها مأخوذة منهم فكانوا يتصلون بالناس مباشرة. ونحن كل شكوانا من سوء تصرف بعض رجال الإدارة، فإذا جعلنا أبواب الوزراء من الفولاذ فأين يُراجع المظلوم. يبقى الرجل المظلوم شهراً يراجع الدوائر وبعد ذلك يقول لهُ راجع بعد خمسة عشر يوماً..... أظن إن الديمقراطية الصحيحة هي أن يتصل الوزير بالأشخاص مباشرة والموظفين المربوطين معه. أنا من المحبذين لهذه الفكرة ومن المنتقدين لفكرة إيصاد الأبواب بوجوه المراجعين من الناس... لا نريد من الوزير إن يسد بابه ويذهب إلى محلات الإنس؛ بل يجب إن يذهب بنفسه ويعقب ويدقق"**[154].

من جانبه أيد مكي جميل أقوال ذيبان الغبان وأوضحَ إن إيصاد الوزراء أبواب دوائرهم في وجوه المراجعين من أبناء الشعب لا يتفق والأُسس الديمقراطية الناضجة في البلاد العراقية وقد نص دستورها على إن الملك الديمقراطي وحكومته الديمقراطية فلا يوصد الوزير بابه بوجهِ المراجعين من أبناء الشعب لأن ذلك مضر من جهات شتى، فالوزير يجب أن يكون بابه مفتوحاً لجميع المراجعين حتى يتصل بأبناء الشعب كافة ويتفاهم معهم لا أن يكتفي بمطالعة الإضبارات والأوراق ويفحصها فقط[155].

في السياق نفسه، رأى سلمان شيخ داود بأن فتح الوزير بابه لقبول المراجعين دون قيود أمر على درجة من السوء بحيث لا يصح السكوت عليه، مضيفاً أنا لا أنكر إن البلاد الديمقراطية التي يسودها سلطان الشعب هي بلاد يجب أن يكون فيها باب الشكوى والمراجعة مفتوحاً للجميع ولهذه الشكاوى طرقُ مألوفة، طرق جرتْ عليها البلاد الديمقراطية التي يتغنى بها الأخوة، وهذه الطُرق هي أن يراجع الفرد المرجع المختص فإذا رفض يراجع ما فوقه وإذا رفض يراجع المراجع الذي فوقه

أيضاً وهكذا، وإذا ما سُدَّتْ الأبواب بوجهه يراجع الوزير بعريضة يبين فيها سبب المراجعة ولزوم إعطاء الإيضاحات الكافية [156].

يبدو أن تكتل الرجعيين المناوئين للاتجاه التقدمي الديمقراطي وجماعه العهد السابق الذي طوح به الانقلاب، في تهويلهم بوجود نشاط شيوعي يشكل خطراً على نظام الحكم في العراق والأوضاع الاجتماعية فيه، سواءً نسبوا ذلك النشاط إلى الحزب الشيوعي السري الذي كان قد أُسِّسَ في العراق بتاريخ 31 آذار 1934، أو أناطة الأفكار والمفاهيم الشيوعية إلى أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي، أو كون تلك الجماعة تتعاون مع الشيوعيين أو إنهم – أي الشيوعيين– يعملون تحت ستارها، أيا كانتْ الصيغة التي قالتْ بها الرجعية وحلفاؤها، وقد يكون قد اشترك معهم في تلك الدعاية بعض القوميين بحسن نية، أو بسوء نية[157].

ويظهر إن هؤلاء في تهويلهم بوجود نشاط شيوعي أو خطر شيوعي نجحوا في تسريب وجود ذلك النشاط وهذا الخطر إلى ذهن بعض المسؤولين في النظام الذي قام بعد الانقلاب. وبهذا الصدد نشير إلى حديث بكر صدقي رئيس أركان الجيش في هذا الشأن فقط، لما كان لذلك الحديث من آثار خطيرة في مفاهيم الحُكم السليم، واتجاهات وتشجيع هذه الحملة الدعائية. وقد فهم الناس في حينه إن الحديث مقصود به جمعية الإصلاح الشعبي.

ففي صباح يوم 18 آذار 1937، طلعت جريدة البلاد لصاحبها ورئيس تحريرها رفائيل بطي وفي صدر صفحتها الأولى وفي محل المقال الافتتاحي حديث لبكر صدقي بعنوان**(حديث بطل الانقلاب سعادة الفريق بكر صدقي العسكري رئيس أركان الجيش مع رئيس تحرير جريدة البلاد)**، وفي وسط الحديث صورة لبكر صدقي ممتطياً جواداً أبيض. وبدأ رئيس التحرير مقاله على الوجه التالي:

روج المصطادون في الماء العكر إشاعات خبيثة ابتغاء تسويد صفحة العراق البيضاء في الخارج. من ذلك إنهم دسوا بين الناس إن النزعة الشيوعية متغلغلة في النفوس. وعلى أثر هذه الإشاعات الكاذبة التي ما أنزل الله بها من سلطان قصد رئيس تحرير هذه الجريدة إلى سعادة بطل الانقلاب وحبيب الشعب الفريق بكر صدقي العسكري للوقوف على رأيه في هذه الإشاعات ..... دخلتْ مكتب القائد

العظيم فقابلني بمعهود بشاشته ولطفه وأجلسني إلى جانبه جلسة الصديق دون أن أشعر بتكلف في الحديث الذي جرى بيننا. ولما استقر بي المقام وجهت السؤال التالي إلى سعادته.

لا ريب في إن سعادتكم عالمون بأمر الإشاعات التي يبثها المفسدون الذين يضمرون الشر لهذه البلاد ولحكومتها حول الشيوعية وتسربها إلى نفوس العراقيين. فما قول سعادتكم الفصل في هذه الإشاعات المنكرة وأنتم الذين لكم اليد البيضاء على العراق سابقاً ولاحقاً وأنتم الذين لم تحجموا ولن تحجموا عن التضحية بالنفس والنفيس لخلاص وطنكم من كل ورطة وأزمة؟ فلما سمع سيف العراق البتار –على حد قوله– هذا السؤال فاضتْ على وجهه ابتسامة عريضة تدفقتْ من ملامحه الجذابة وامتزجتْ ببريق عينيه اللامعتين اللتين يشع منهما نور الذكاء والفطنة[158].

ردَّ بكر صدقي على تساؤل رفائيل بطي قائلاً: " **يضحكني أن أرى الأحابيل الواهية التي ينصبها للعراق العزيز أولئك المفسدون الذين ذكرتهم، فلو عمدوا إلى غير هذهِ الدسيسة لربما كان في إفتاءاتهم بعض المنطق، ولكنهم ولحسن حظ العراق سلكوا طريقاً وعرة إذ وقع اختيارهم على موضوع الشيوعية وهذا وحده كاف ليكشف عن كذبهم ودسيستهم للناس.أفي العراق شيوعية؟ أيكون العراق شيوعياً؟** [159].

" **كلا ثم كلا، ليس العراق تربة صالحة للشيوعية. قل لي بربك أين معاملنا وعُمالنا؟ أي مشروعاتنا الاقتصادية الصناعية ورؤوس أموالنا وأرباب رؤوس الأموال .... إن كل من أوتي مثقال ذرة من العقل يضحك من سخف أولئك الذين يقولون بأن في البلاد استعداد للشيوعية. نحن لا نزال في الدور الابتدائي من أدوار الحضارة الصناعية وبلادنا زراعية اكثر بكثير منها صناعية، ولابدّ من انقضاء زمن طويل قبل أن نصل إلى بعض ما وصلتْ إليه الأقطار الأوربية الصناعية تلك التي على بلوغها القدح المعلى في الصناعة نراها أرضاً قاحلة جدباء لمبادئ السوفييت تلك المبادئ التي عتمتْ إن وصلتْ إليها حتى رأينا عليها رد فعل شديد قضى على الشيوعية القضاء المبرم. كلا – تربة العراق غير صالحة للشيوعية والذي يحاول بث المبادئ الشيوعية في العراق كمن يحاول زرع نخيل**

البصرة في جبال النرويج. لأن كما إن للنباتات تربتها الخاصة كذلك للمبادئ بيئاتها الخاصة. وليطمئن العالم إن لا خوف على العراق من البلشفة" (160).

وانتهى صدقي إلى جملة تهديدية، إذ قال" **الشيوعية لا تتلاءم مع الحكم الملكي.. وأنا كرئيس لقوة الإصلاح أعلن هنا استعداد الجيش لسحق أية حركة شيوعية كانت أو غيرها تنهك حرمة العرش وإن بدرجة صغيرة**" (161).

لم يكن باستطاعة الإصلاحيين الشعبيين أن يقرأوا كلمات بكر صدقي من دون إن تغمرهم الريبة. وكان واضحاً إن هدفه هو استرضاء العناصر الأكثر محافظة وقرباً إلى تفكير الشعب العراقي، في الوقت ذاته، يبدو أن صدقي كان يرمي إلى ما وراء الشيوعيين الذين كانوا –أنفسهم– ما زالوا قوة لا تُؤخذ في الحسبان. لذلك، فقد عقد الإصلاحيون اجتماعات عاجلة قرروا أثنائها مناقشة كيفية مواجهة تحرك بكر صدقي، وإذا كانت تقارير الشرطة صحيحة، فإنه يبدوا أنهم بحثوا جدياً أمر انسحابهم كليةً من مجلس الوزراء ومن مجلس النواب، بيدَ إن النصائح بالتروي هي التي انتصرت في النهاية(162).

كان من اثر الدعاية الرجعية على أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي ونعتهم بالشيوعية، أثر لدى حكمت سليمان الأمر الذي دفعه للتكلم في جلسة 31 أيار قائلاً: " **نحن نود أن نسير في وسائلنا الاقتصادية الجديدة بالطرق العلمية... فهل هذا يعد شيوعية وتطعن الحكومة والأشخاص بالشيوعية. أرجوكم أنصفوا وتكلموا بصراحة، وبينوا الأعمال بصراحة أي قانون سنته الحكومة وجعلت الفرد بموجب أحكامه غير حر في الأعمال الصناعية ... إن قيام الحكومة بمشاريع صناعية ليس شيوعية فقد أتى العراق قبل(70) سنة احد الولاة وأسس كذا معمل(163)، وكان إتيانه بهذا العمل قبل سبعين سنة كما ذكرتُ فهل نسميه بـ"شيوعي" ؟ ، وهل كان عمله من الأعمال الشيوعية؟ وهل تنعت الحكومة التركية الحديثة بالشيوعية لأنها قامتْ بتأسيس كذا معامل؟ وهل تنعتْ الحكومة الإيرانية بالشيوعية لأنها قامت بتأسيس المعامل ؟"** (164).

مبيناً إن قضية قانون التسوية فاسمحوا لي أن أُبين عليكم كما بينت سابقاً في المجلس وأُبين مرة أُخرى إن قانون التسوية– **ويقصد هنا قانون تسوية حقوق**

الأراضي- أيضاً هو آلة. أتخذ آلة للهجوم على الحكومة، فصوروا قيام الحكومة في تعديله بتصوير، الحكومة بعيدة عنه. يعني أقول بصراحة إذا كانتْ الحكومة تعدله أو تلغيه فهل هذا هو شيوعية من الحكومة؟... أنا ما عندي شيوعية ولا توجد هنا شيوعية إنما أُريد تطبيق الحق في البلاد، وأنا لا أُريد سلب مئات الأفدنة من الأشخاص الذين ورثوها من آبائهم. أنما أُريد إعطاء الحق إلى الذين سكنوا الأراضي من مئات السنين... أنا لا أُعارض من امتلك الأراضي واشتراها، ولكني أخالف من استفاد من هذا القانون الذي وضع لأغراض خاصة(165).

إن تعديل قانون التسوية لم يكن القصد منه شيوعياً، وإنما القصد الذي يسوقني كرئيس حكومة هو جعل أفراد القبائل المحرومين من الري والزراعة إن يستفيدوا من تشكيل البنك الزراعي – الصناعي وأن يكون نصيبهم كنصيب صاحب المضخة، ويقوموا هم والقبيلة المنتمون إليها بزراعة تلك الأراضي. أنظروا نظرة بسيطة إلى هذه الأراضي بعد قانون التسوية، أراضي أميرية صرفة صارتْ تعطى الأراضي إلى هؤلاء الأشخاص بإيجار ويبقى أصحابها محرومين منها وصارتْ كأراضي الطابو.... لقد قمنا واسترجعنا القسم الذي يمكن استرجاعه، ولا يكون هذا مخالفة قانونية، كما إننا صرنا نعطي مقادير من الأراضي للقبائل وجعلناهم يتصرفون بها، ويبقون فيها، فهل هذا من الشيوعية؟... وأنا أقول للذين يرمون الحكومة وأشخاصها بالدس، إن الساعة قريبة لمحاسبتهم وفق أحكام القوانين(166).

ولكثرة لغط الرجعيين من مناوئي الوزارة أو خصوم الإصلاحيين في موضوع الشيوعية، وإسرافهم في نسبة كبيرة من الأقوال والأفعال إلى الشيوعية- صراحةً أو تلميحاً- أصبح لذلك الموضوع حساسية لدى رئيس الوزراء- وربما شاركه في ذلك بعض رجال الحُكم- لأنه يعلم ويعرف المقاصد التي يستهدفها مثيرو تلك الضجة المكثرون من الحديث في هذا الموضوع.

وتظهر تلك الحساسية في المثال الذي نورده الآن. ففي جلسة 7 حزيران 1937 لمجلس النواب والحديث فيها عن الميزانية العامة قال بشير الصقال – نائب الموصل "**إني أرجو من الحكومة السليمانية نصيرة الفقراء إعفاء الجسر من الرسوم رحمة بالضعفاء الذي هم أولى بعطفها ورعايتها** "(167).

عقب رئيس الوزراء على أقوال النواب حول الميزانية كان من جملة ما صرح به، إن النائب المحترم بشير الصقال ذكر شيئاً مهما هو رسوم العبور على الجسر، ولكن جاء في أثناء خطابه عندما قال نطلب من الحكومة التي هي نصيرة الفقراء. فأقول أولاً القضية قضية مالية، فالرسوم الموضوعة في الميزانية لا يمكن رفعها الآن ولكن أقول إن الحكومة ستنظر في هذا الموضوع ولكن خوفي من كلمة الفقراء التي ذكرها النائب المحترم بان يكون معناها الشيوعية.

"**وبصفتي رئيس الحكومة أقول يا جماعة إن هذه الحكومة بعيدة كل البعد عن الشيوعية ومن كل كلمة نشمُّ منها رائحة الشيوعية. فبهذه المناسبة اسمحوا لي أن أقول إن قانون العُمال الموجود عندنا قد استقيت أحكامه من عصبة الأُمم وإن الأنظمة المستندة إلى هذه القانون هي مستندة إلى قانون عصبة الأُمم لا غير. فالمطاليب كثيرة، ولكن لخوفي من كلمة الشيوعية سأصرف النظر عن البحث عنها. مثلاً عصبة الأُمم تطالبني بأرسال ممثل عن العُمال، سألتكم بالله إذا أرسلت هذا العامل أما يُقال إن الحكومة شيوعية؟**"

" **إني أوردت كلامي هذا لأجل أن يفهم الجمهور العراقي جميعه بأن الحكومة بعيدة كل البُعد عن الشيوعية، وإن قوانين البلاد تستقي أحكامها من عصبة الأمم أنا مجبور على تطبيقها لأن فيها نفعاً للمُجتمع**"[168].

عقب النائب معروف الرصافي – نائب الدليم– على ما ذكره رئيس الوزراء فقال: " **إن الذي أفهمه من كلام فخامة رئيس الوزراء في هذه المرة وفي غيرها هو إنه يتحفظ ويتخذ الحذر من أن يسمع أو يتكلم بكلمة تدل على الشيوعية أو يشم منها رائحة الشيوعية. وأفهم أيضاً إن هناك أُناساً يريدون في طي الخفاء أن يضعوا تحت أقدام الحكومة مزالق من ثلوج الشيوعية. إن هذا لشيء غريب، الشيوعية مبدؤها معلوم ومبدؤها عال وسام جداً فليت شعري من هم هؤلاء الذين يريدون أن يقاوموا هذا المبدأ السامي، إن هذا المبدأ لا يقاوم إلا بشيئين، أما بثقافة عالية، أو بقوة غاشمة عظيمة جداً**" [169].

"**أقول أيها السادة لكم عن نفسي كما يقول المثل العامي – لبستْ الأرض وأخرجتْ يدي من السماء – فليس لي ملك أن يذهب ولا ولد أخاف أن يضيع ولا**

دار أخاف على امتلاكها. فإذا لم أكن شيوعياً فإني أحمق، أنا فقير مع إني أحمد الله على ذلك، سادتي أنا شيوعي ولكن ليس بالمعنى الذي يعرفُهُ الناس. أنا شيوعي وشيوعيتي إسلامية، الشيوعية التي جاء بها محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وجاء في القرآن الكريم(وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)، فالضمير هنا يعود إلى الأغنياء. فهذه كلمة حق وكل فقير لهُ حق في مال الغني. وكان صلوات الله عليه وسلم يرسل عماله إلى جباية الزكاة ثم يقول خذوها من أغنيائهم وردوها إلى فقرائهم. فسألتكم بالله هل إن الشيوعية غير هذا. فأرجو من فخامة رئيس الوزراء أن يعرفني بالرجال الذين يقاومون هذا المبدأ السامي بالجهل" (170).

عقب حكمت سليمان رئيس الوزراء على كلمة معروف الرصافي مباشرة بعد انتهائه من الإدلاء بها فقال:

" يسمح لي الأُستاذ معروف الرصافي أن أقول إن حضرته أُستاذي، وإني أشكره كل الشُكر على ما بينه في خطابه. وسأقول كلمتي حول ما تفضل به، في الحقيقة إن هناك زمرة متحيرة من أي طريق تريد مهاجمة الحكومة، لأن الطُرق التي تهاجم بها الحكومات هي معلومة ربما. إن هذه الحكومة أتت إلى الحُكم لتجعل الناس الذين كانوا يتظلمون ويشتكون من الوضع السابق ممنونين جداً، وإن تكون الأعمال متناسبة مع أحوال الأهلين بصورة عامة وتقطع ألسنة الناس عن مهاجمتها. لذلك لم يتمكنوا من مهاجمتها من غير طرق، إذ إنها لم تزل تقوم بأعمال مستندة على الصراحة والنزاهة، وهي بعيدة كل البُعد عن أن تجعل الشخص الذي في الحُكم هو ضعيف وهي بعيدة أيضاً عن جمع الأموال وغصب الأراضي كما فعلت غيرها من الوزارات السابقة، وتشكل لها عدواناً في المجتمع إلا اللهم إذا كان لها أعداء – كما بيّن الأُستاذ– يهاجمونها بطرق غير مرتكزة على أساس قويم. لذلك أقول أنا لا أخاف وإن مجيئي إلى الحُكم بهذه الظروف لهو دليل وشاهد على ما أقول. وإن الكلام الذي قلته إلى الأستاذ بشير الصقال فهو من باب المداعبة لا غير، وإن السياسة الاجتماعية التي سأقوم بها هي مناصرة الضعيف والفقير وجعله مستفيداً من جميع نواحي خدمات الدولة" (171).

من جانب آخر، كانت هناك عدد من الصحف القومية التي هاجمت مسار عمل أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي. فقد زعمتْ جريدة الاستقلال من إن أحد النواب الإصلاحيين طالب بـ **(إلغاء الأديان)**. وقبل أن تنقل أقوال النائب الذي نسبتْ إليه جريدة الاستقلال ما نسبتْ، نبين أولاً المناسبة التي جرتْ فيها في مجلس النواب المذاكرة بشأن العُطل الدينية في العراق.

كان قانون العُطل الرسمية رقم 72 لسنة 1931، يقرر نوعين منها، احدهما عام، هو أيام الأعياد الإسلامية وأيام المناسبات الإسلامية، وأيام كانتْ تُعدّ حينذاك أياماً وطنية، والنوع الثاني هو أيام العطل للمسيحيين والموسويين–أي اليهود–، ولم يعترف القانون بالأيام الدينية لطوائف دينية أُخرى غير المسيحيين والموسويين، نتيجة ذلك قدمتْ وزارة حكمت سليمان لائحة قانون إلى مجلس النواب بتعديل هذا القانون، بإضافة أيام عطلة لمنتسبي طائفتين دينيتين هما الصابئة المندائيين واليزيدية [172].

في جلسة 30 أيار 1937 أعلن رئيس المجلس ورود تقرير لجنة الشؤون الحقوقية عن لائحة تعديل القانون. فتكلم عن التقرير عزيز شريف – نائب البصرة– بصفته مقرر تلك اللجنة. وحيث إنه هو المقصود بمقال جريدة الاستقلال، ننقل نص كلمته، قال:

" **هذه اللائحة سَدَّتْ نقصاً كان غير كامل لأنها أنصفتْ قسماً من السُكان الذين يشتغلون بأوقات عاداتهم الدينية على أن لا يشتغلوا خلالها، والتشريع لهذا الغرض ضروري. وقد يرد الاعتراض إن التوسع في الأعياد الدينية والطائفية قد يؤدي إلى عدم توحيد الطبائع والمراسيم الدينية في البلاد. هذا صحيح ولكن ما دمنا الآن قابلين أعياداً دينية لقسم من العراقيين فيجب أن نقبل للقسم الباقي إلى أن نتوفق لحذف جميع الأعياد ونجعل أعياداً وطنية للجميع. هناك عيدان لم يوضحا تمام الإيضاح وهما عيد الأربعانية الصيفية وعيد الأربعانية الشتائية. وقد سألنا ممثل الحكومة ليفهمنا تعيينا حاسماً، فذكر إن تعيين العيدين غير ممكن لأنهما يختلفان بالنظر للأشهر الشمسية لهذا فإن تعيينها منوط بالشرع وما لم تعين السلطة الشرعية لا يمكن تعيين موعد العيد كما هو الحال في تحديد يوم عيد**

الأضحى وعيد الفطر منوطان بسلطة القضاء الشرعي. والقانون لم يعين هذه السلطة التي تعين هذين العيدين، ولا مانع من إيداع ذلك إلى الرؤساء الروحانيين. وأرجو الموافقة على اللائحة كما جاءتْ من اللجنة "[173].

يجد القارئ إن عزيز شريف لم يقل بقبول اقتراح الحكومة إلى أن نتمكن من إلغاء الأديان، كما زعم مقال جريدة الاستقلال. أنما قال بقبول اقتراح الحكومة إلى أن نتوفق لحذف جميع الأعياد ونجعل أعياداً وطنية للجميع. وهذا نفس ما قاله مصطفى علي – نائب بغداد – ونص كملته هو الآتي:

" شاءت تقلبات الدهر وتطور الأحداث أن يكون العراق مأهولاً بشعب يختلف قومية وطائفية ودیناً. وهذه اللائحة بين يدي المجلس العالي والقانون الذي جاءت لتعديله كلاهما يؤيد هذه الناحية، وأنا إذ أوافق عليها فإنما أوافق مراعاة لعواطف هاتين الطائفتين العراقيتين لكي تتمتعا بحق تتمتع به الطوائف الأُخرى، وإلا فإنني ممن يود الابتعاد عن مثل هذا التشريع الذي يجعل أبناء طائفة بعيدين عن أبناء الطائفة الأُخرى ويرون أنفسهم أجانب عنهم. وكل ما أتمناه في هذا الصدد أن تكون العطل الرسمية مستندة إلى أحداث تاريخية يجلها ويقدسها الشعب العراقي على اختلاف مللهِ ونحلهِ ليكون مدعاة للتقارب وواسطة إزالة الفروق وليصبح ضامناً للوحدة العراقية التي ننشدها ونسعى لتحقيقها. هذه أمنيتي أصرح بها في هذه القاعة ولا أدري أتوفّقُ الأيام إلى تحقيقها أم لا؟ إلا إنني اعتقد جازماً إنه إذا أراد الشعب العراقي ذلك وُفّقَ إلى تحقيقه [174]".

عقب عزيز شريف على كلمة مصطفى علي، قائلاً " **أود أن أرد على ما جاء به الزميل مصطفى علي فأقول لا أشاركه بقوله مرغماً بل محبذاً لأن الأساس التي تتمشى عليه دولتنا هو الديمقراطية فالجميع يجب أن يمارسوا عقائدهم وأن يشعر جميع السُكان بأنهم متساوون في الحقوق. وهذا من الأُسس الأخلاقية في مبدأ الدولة، فكلما أعطينا للناس حرية في ممارسة عقائدهم وشعائرهم بصورة واسعة نتمكن من اجتذاب شعورهم وقلوبهم وشدة تعلقهم بالوطن. فليسمح لي الزميل المحترم أن أخالف ما ذهب إليه وأرحب باللائحة [175]** .

ثانياً: استقالة الوزراء الإصلاحيين وحلّ جمعية الإصلاح الشعبي:

أخفق (التضامن الوزاري) بين أعضاء الوزارة السليمانية منذ تأليف تلك الوزارة في 29 تشرين الأول 1936، واتضح لبعض الوزراء صعوبة الاستمرار في العمل بعد إن تجلت مطامع بكر صدقي العسكرية، وأخذت حدة الخلافات تزداد، لاسيما بين الأخير والوزراء الإصلاحيين وأخذ يتدخل في أمور البلاد الصغيرة والكبيرة، كما أنه دأب على حضور اجتماعات مجلس الوزراء ويتدخل في شؤونه وفي مقرراته، ويحاول إن يفرض تعيين بعض الأشخاص في مناصب معينة، وذلك الأمر كان يثير جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي[176].

على أثر ذلك قدم الجادرجي استقالته من الوزارة في 26 آذار 1937، وقد تضمّنتْ الاستقالة إشارته إلى إن مهمة الوزارة هي القضاء على الأوضاع السابقة والبدء بالإصلاحات الشاملة بالسرعة المستطاعة، ولكن مضى على تأليف الوزارة ما يقارب الستة أشهر ولم تتحقق الآمال ولم تتغير الأوضاع السابقة، وعليه، فلا يستطيع الاستمرار في المسؤولية، ولكن تلك الاستقالة ظلت معلقة[177].

ومن جانبه كان جعفر أبو التمن يدعوا إلى التريث ولا يؤيد كامل الجادرجي في اندفاعه نحو الاستقالة وترك الحكم، وكان يأمل إن تتغير الأمور، وفي الوقت نفسه كان حكمت سليمان يؤملّ أبو جعفر التمن بان الأوضاع سوف تتحسن، وكان الأخير يعتقد بقوة حكمت سليمان وقدرته على السيطرة على الأمور من جهة، ومن جهة أخرى كان جعفر أبو التمن يحاول البقاء في الوزارة وإصلاح الأمور لأنه كان يخشى الإخفاق[178].

بَيْدَ إنَّ الأمور أخذتْ تسير منْ سيء إلى أسوأ، وقد أثارت بعض الحوادث التي وقعت في منطقة الفرات الأوسط[179]، كلاً من كامل الجادرجبي وزير الإقتصاد والمواصلات، وجعفر أبو التمن وزير المالية، نتيجة ذلك اجتمعا في دار الأخير واستعرضا الموقف في الساحة السياسية، وقررا الاستقالة، وتم عرض الأمر إلى يوسف إبراهيم وزير المعارف، فأقر وجهة نظرهما، ثم رأوا من المناسب إن يعرضوا الأمر على صالح جبر وزير العدلية فوافقهم، لاسيما وإن الأخير كان مستاءً من

سير الأوضاع العامة التي لا يبعث الطمأنينة، وتفشي المبادئ المتطرفة تفشياً مزعجاً[180].

في 19 حزيران 1937، قدّم جعفر أبو التمن وزير المالية، وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات، ويوسف عز الدين إبراهيم وزير المعارف، وصالح جبر وزير العدلية استقالتهم من وزارة حكمت سليمان، والثلاثة الأولون هم من جمعية الإصلاح الشعبي. وقد قبلتْ الاستقالة في 24 حزيران[181]. وجاء في نص الاستقالة.

(فخامة رئيس الوزراء).

"لما كانت البلاد التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة أبناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم وتأمين العدل بين الجميع، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسليمة التي قررناها في سبيل استقرار البلاد والتي أجمع الرأي العام على تحبيذها، توخى الجميع حسن نتائجها، فقد شاءتْ الأقدار إلا أن تنعكس الآية فتمزق دماء أبناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا لولا شيوع استهجانها في كثير من الأوساط. ولأن التمادي في إتباع السياسة المحسوسة والاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين إتباعها فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية. ولذلك قدمنا استقالتنا. مع الاحترام"[182].

ومن الأهمية بمكان أعطاء إيضاحٍ مختصرٍ عن الحادث الذي أشارتْ إليه خلفية تلك الاستقالة والأوضاع التي تجمعتْ فأدتْ إليها عندما وقع الحادث المباشر الذي كان سبباً لتقديمها في الموعد الذي قُدّمَتْ فيه.

إن ما جاء في الاستقالة من إن دماء أبناء البلاد ترهق ضحية تصرفات بقيت مكتومة، هو إشارة إلى حركات عصيان مدني وقعتْ في منطقة الفرات الأوسط في 15 آذار 1937، فتح مخافر للشرطة بين مركز الديوانية والسماوة والعمل بالتجنيد الإجباري، فحصل تمرد عشائري نسبتْ فيه إلى القوة الحكومية القسوة في قمعه[183]. فكان هذا الحادث السبب المباشر لتقديم الاستقالة، أما أسبابها الأُخرى فإنها كانتْ

تجمعتْ منذ وقت سابق وبعد مدة قصيرة من بدء الحُكم بعد نجاح الانقلاب، إذ بدأت تظهر لدى بكر صدقي نزعات ممارسة الحُكم الفردي.

وقد أشار إلى ذلك كامل الجادرجي عندما قال: منذ البداية بدأ اتجاهان متغايران في المحيط السياسي الجديد، الاتجاه الأول اتجاه يميني دكتاتوري كان يمارسه بكر صدقي، والاتجاه الثاني هو التطرف اليساري عند كثير من التقدميين، فقد مارس بكر صدقي شؤون الحُكم ضد منهاج جمعية الإصلاح الشعبي بالاعتراض عليه – رغم اعتداله– وفرضه احد أعوانه ليشارك في وضع منهج جديد للجمعية[184]، الأمر الذي أدى إلى تجميدها وعدم ممارستها لعملها، وأحد مظاهر مناوأة بكر صدقي للإصلاحيين حديثه عن الشيوعية – وقد سبق اقتباسه – وكان معروفاً إنهم المقصودين بهذا الحديث[185].

وذكر كامل الجادرجي إنه بعد أن بلورت اتجاهات بكر صدقي الدكتاتورية، وتوجيه حملة قمع متزايدة ضد العناصر التقدمية، لم يعد أمام تلك العناصر مجال للنشاط وحرمتْ – بالإضافة إلى الاضطهاد – من حرية العمل السياسي ومن التعبير عن الرأي[186].

يظهر إن جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وباقي أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي الآخرون لم يتمكنوا من تصحيح ذلك الوضع الذي كانوا يطمحون إلى إقامته بعد الانقلاب، ولم يتمكنوا من حمل حكمت سليمان على الوقوف موقفاً منسجماً مع موقفهم ضد تدخل بكر صدقي في شؤون الحُكم السياسية وغيرها والحيلولة دون تنفيذ اتجاهاته بفرض حكم فردي في العراق. وعندما رأى الوزراء من الإصلاحيين إنه لم يعد لوجودهم في الحُكم يخدم أهدافهم التي قبلوا الاشتراك في الانقلاب وفي الحكم لغرض تحقيقها، ومن ذلك تحقيق الحياة الديمقراطية للعراق، وجدوا إنه يتعين عليهم الاستقالة من الوزارة، وعندما وصلوا إلى تلك القناعة جاء السبب المباشر للاستقالة سابق الإشارة إليه– فقدموا استقالتهم من الوزارة واشترك معهم في تقديمها صالح جبر وزير العدلية.

من جانبه، وصف السفير البريطاني في العراق، كلارك كير في رسالة له إلى وزارة الخارجية البريطانية، دوافع الوزراء المستقيلين بقوله" **إن جعفر ابو التمن قد**

تأثر بأخبار الخسائر الفادحة لمواطنيه الشيعة في الهجوم على العشائر في السماوة والروايات المبالغ فيها عن قساوة متصرف الديوانية، وقد أثار ذلك سخط أبو التمن، أما كامل الجادرجي فأنه انضم إليه لأنه توقع أنه على أية حال سيخرج من الوزارة، ويوسف عز الدين تبع كاملاً كصديق مخلص له، وصالح جبر ربما كان مسروراً حقيقة بالانسحاب مع جماعة جديدة من وزارة لم يكن مرتاحاً أبداً في وجوده فيها. كما إن لكل وزير من الوزراء المستقيلين نظرته في نقد حكمت سليمان ولكنهم يتفقون على إنَّ رئيس الوزراء هو في يدّ رئيس أركان الجيش وهذا الأمر لا يحتمل"[187].

كان وقع الاستقالة على حكمت سليمان وقع (الصاعقة) على حد وصف كامل الجادرجي،لاسيما وقد اتفق موعد الاستقالة مع زيارة وفد من وزارة الخارجية التركية إلى العراق[188].

وقد قابل رئيس الوزراء الاستقالة بانزعاج كبير وابدي دهشته من أن يكون جعفر أبو التمن على رأس المستقيلين، لأنه لم يكن يعتقد أنه لا يتعاطف معه، بالرغم من علمه إن الجادرجي وصالح جبر كانا مستائين من الوضع. كما قام بكر صدقي بمناشدة أبو التمن للعدول عن استقالته، لكن الرجل رفض ذلك قائلاً" **إني أرفض أن أحمل الطبل بينما أنت الطبال**"[189]. ولكي يسبب جعفر أبو التمن إرباكا لرئيس الوزراء وينشر روح السخط ضد الحكومة، أوعز بطبع نسخ كثيرة من الاستقالة ووزعت على المواطنين في بغداد ومناطق الفرات الأوسط[190].

كان لاستقالة الوزراء الأربعة ردود فعل واسعة لدى خصوم الإصلاحيين، فعلى صعيد الصحافة، وصفت صحيفة الأنباء أسلوب الاستقالة بـ"تصرف مبتكر" ينطوي على الرغبة في التحري والتصيد في الماء العكر، وشنت الصحيفة حملة على مبدأ الشعبية بقولها " **إن الشعبية التي تبجحتم بها طويلاً قد فضحت نفسها بنفسها وأدرك القاصي والداني أنها لا تمت إلى التضحية التي تزعمون بأية صلة نسب**". أما صحيفة الاستقلال فقد حملت على الوزراء المستقيلين بقولها " **لما باءت ألاعيبهم بالفشل المريع أما يقظة الشعب حاولوا ستر موقفهم ببيان الاستقالة في ظروفها الغريبة، وتصنعوا لأنفسهم أسباب الاستقالة، ولكنهم لو كانوا على شيء من**

التمسك بالأدب السياسي والعادات المألوفة في هذه الأمور لسارعوا إلى الاستقالة من مدة طويلة، وهم ما استقالوا لهذا السبب أو ذاك، وإنما لشعورهم إن لعبتهم داخل الحكم لا يمكن الصبر عليها، وان الشعب ناقم على ما يبيتون لمستقبل البلاد، فأرادوا إن يصبغوا موقفهم الأخير بصبغة وطنية، وهذا الأمر عجيب". ونشرت صحيفة البلاد مقالة لسلمان الشيخ داود بعنوان(فقاقيع) هاجم فيه الإصلاحيين وأفكارهم مبيناً أنهم ليس لهم كيان في المجتمع وإنهم أشبه بفقاقيع صابون ما ظهروا حتى زالوا دون أن يتركوا أثر[191].

وفي جلسة مجلس النواب التي انعقدتْ في 26 حزيران 1937 – وكانت آخر جلسة في الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس – تليت الإرادة الملكية الصادرة بقبول استقالة الوزراء الأربعة. تحدث رئيس الوزراء حكمت سليمان عن الاستقالة فقال "**إن العمل الذي جوبهت به الحكومة وتقديم الوزراء استقالاتهم بهذه الكيفية الغريبة، اترك عليها الحكم إلى المجتمع العراقي، ولا أقول أكثر من هذا الآن، لأن المستقيل كفيل بفسح المجال للمناقشة والعتاب، ولابد للمجتمع العراقي النبيل إن يقف على الحقيقة في جميع المسائل مع مضي الزمن**" [192].

ثم أخذ حكمت سليمان يتودد إلى القوميين بان أعلن إن سياسة وزارته وطنية والوطنية والقومية هما الأساس الذي ترتكز عليه تصرفات الحكومة، كما أوضح عن الأفكار والآراء الأخرى الهدامة والمناقضة للعقيدة الوطنية والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد وعن تقاليده ونزعاته، لن تجد لها أي مستند في هذا البلد. وهدد رئيس الوزراء باستخدام القوة ضد الذين يبثون الدعايات التي تؤدي إلى أثارة القلاقل في البلاد، ثم تودَ في نهاية خطابه للعسكريين بإعلانه إن التطور العالمي الحاضر يستند قبل كل شيء إلى القوة ويقصد بها قوة الجيش، وطلب معاونة المجتمع العراقي في سبيل تقوية الجيش لكي يصبح قادراً على صيانة كيان البلاد[193].

ثم انبرى خصوم الإصلاحيين من النواب، وتناولوا موضوع الاستقالة بالنقد، فعقب رفائيل بطي – نائب الموصل – عليها قالاً " **أظن إن جميع الأخوان أو أكثر الزملاء الحاضرين قد عرفوا الشيء الكثير عن الأساليب التي اتخذتْ لإذاعة**

الاستقالة، وما دار حولها من أقاويل ودعايات، فهذه الحركة لا يمكن أن تفسر إلا بكلمة واحدة وهي مؤامرة. هي مؤامرة وتحريض على الفوضى ودعوة إلى الثورة. وقد قال فخامة رئيس الوزراء إنه يتمسك بالقانون وسيعمل بموجبه فالقانون هو الذي يحكم على هذا العمل"[194].

وقال سلمان شيخ داود " **هناك رجال في كل بلد وفي كل وطن من الدنيا لا يعرفون سوى الهدم، ولا يتمكنون من العمل إلا تحت جنح الظلام. ولا يتمكن ولا يستطيع هؤلاء الذين استقالوا أن يعملوا في حياتهم لهذا الوطن ما من شأنه البناء إنما كانوا يحرضون الجماهير على الشغب والفوضى فلما لم يجدوا من يشاغبون عليه شاغبوا على أنفسهم. فإن كانتْ هناك فوضى وآلام وشغب فهم المسؤولون عنها فبإزالتهم ولله الحمد زال البأس وحصلتْ الثقة الكاملة بوزرائنا الجُدد**[195] **الذين هم مثال الشباب المثقف والأخلاق الرصينة. أنا أرجو بإلحاح أن يتحقق ما بينه فخامة رئيس الوزراء من تطهير البيئة العراقية تطهيراً أساسياً من عناصر الفوضى، ليس فقط ممن يحاول العبث في مصلحة البلاد، إنما أقول لفخامة رئيس الوزراء ولأعضاء الوزارة إنه كان لهؤلاء الأشخاص أذناب أخرجوهم من السجن ووظفوهم وأنا مستعد أن أذكر عدداً كثيراً من الأشخاص من هذا القبيل. كنا نعلم هذا ولكننا غضينا النظر لأننا ما كنا نريد إحداث مشكلة ولكنهم هم الذين أحدثوا هذه المشكلات، فلأجل أن نعمل لراحة هذا المجتمع يجب أن نطهره من هذه العناصر**[196].

بعدها عقب باقر الشبيبي – نائب المنتفك– على الاستقالة فقال " **كنت أود حقيقة بعد أن أعلن فخامة رئيس الوزراء سياسته الجديدة وفي هذا المجلس العالي أن يكشف للنواب أسباب استقالة زملائه السابقين ولا يترك بيان هذه الاستقالة أو إيضاحها إلى الزمن لأن الاستقالة التي رفعها الوزراء المستقيلون كانتْ مبنية على أسباب لها خطورتها فمن هذه الناحية لا أعتقد أبداً إن من المصلحة كتمان هذه الأسباب التي أشار إليها فخامة رئيس الوزراء. وكل ما أتمناه أن يقف رئيس الوزراء ويبين هذه الأسباب حتى نتمكن من مناقشتها على ضوء الواقع" [197].**

وأما في مجلس الأعيان فقد تلت الإرادة الملكية بقبول استقالته الوزراء الأربعة، فأنبرى العين أحمد الداود بقوله: إن الوزراء المستقيلين أرادوا إن يحدثوا في البلاد ضجة غير محمودة، وأن تلك الاستقالة خلاف المتعارف عليه في تقديم الاستقالات، لأن من المفروض في الوزير المستقيل إن يكتم أسباب استقالته حفاظاً للمصلحة العامة، أما الوزراء المستقيلون فقد وزعوا استقالاتهم بمنشورات خلاف الأوضاع السياسية والدبلوماسية والإدارية، واني آسف لوقوعه بهذه الصورة، والزمان سيبين حقائق الرجال كما هم عليه[198].

ردّ العين جميل المدفعي على كلمة أحمد الداود معتبراً كلامه في التعليق على الاستقالة بدعة جديدة. قائلاً: أني لا أرى مانعاً للوزراء الذين يستقيلون لبيان أسباب استقالتهم، فيمكن إن يوجد فيهم من يريد إن يوقف الرأي العام بداعي المصلحة العامة، على ما هناك من حقائق، وآخرون لا يريدون ذلك، فهذه ليست بدعة ولا مخالفة للآداب السياسية، ثم وَجَّهَ النقد إلى العين أحمد الدواد بقوله: إنني لا اعلم كيف حصل عنده هذا التبدل السريع بينما قبل يومين يحيي الوزراء ويثني عليهم، فأصبح يوجه لهم الانتقاد الشديد[199]. وفي 27 حزيران 1937 صدرت الإرادة الملكية بفض اجتماع مجلس الأمة غير الاعتيادي لعام 1937[200].

تمهد السبيل أمام بكر صدقي لإقامة دكتاتورية عسكرية بعد إن تخلص من الإصلاحيين وبدأت الحكومة تمارس أسباب القمع ضد العناصر اليسارية التقدمية. فأسقطت الجنسية العراقية عن عبد القادر إسماعيل وأخيه يوسف وسافرا إلى سوريا، وتعرض الاصلاحيون إلى الاضطهاد ومحاولات الاغتيال، فأضطر قسم منهم السفر إلى الخارج، فقد سافر كامل الجادرجي إلى قبرص وصادق كمونة ومكي جميل إلى سوريا، أما جعفر أبو التمن فقد قيل انه سافر إلى إيران تحت ضغط التهديد بالاغتيال[201].

ومن جانب أخر، أعلنتْ وزارة الداخلية إغلاق جمعية الإصلاح الشعبي في الرابع عشر من تموز 1937، وجاء في بيان الوزارة " **قررتّ وزارة الداخلية إغلاق جمعية الإصلاح الشعبي بعدما ثبت لديها إن مقاصدها مضرّة بكيان المملكة**

وسلامة المجتمع، واستهدافها بثّ فكرة مسمومة كالشيوعية وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلّة بالأمن العام" [202].

لم يطل الزمن بوزارة حكمت سليمان، إذ ما لبث إن أغتالت العناصر القومية بكر صدقي، ومحمد علي جواد، قائد القوة الجوية في مطار الموصل في (11 آب 1937) على يد نائب العريف محمد عبد الله التلعفري[203]، فحدثت تمردات عسكرية في الموصل وبغداد، حينذاك شعر حكمت سليمان، أن وزارته زائلة لا محال، فقدّم استقالته في (17 آب 1937) ، وفي اليوم نفسه كلف الملك غازي جميل المدفعي بتأليف وزارته الرابعة، وإعلان إتباع سياسة إسدال الستار على الماضي والترفع عن الانتقام[204]. وهكذا فشلت تجربة التحام جمعية الإصلاح الشعبي بالجيش العراقي، ذلك الألتحام الذي لم يكن قائماً على ي تقارب أيدلوجي بين الطرفين[205].

رأى الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي إن بكر صدقي وحكمت سليمان لم يكونا يؤمنان بالإصلاح الجذري، وكانت علاقتها بجماعة الأهالي منذ البداية علاقة مصلحية لاستغلال ما لهذه الجماعة من شعبية في سبيل الوصول إلى الحكم. وعندما استولى بكر صدقي على السلطة أدرك إن استمرار التعاون مع الإصلاحيين والعناصر اليسارية الأخرى يحد من دكتاتوريته ويقف حائلاً دون رغبته في السيطرة على كل شؤون الدولة لهذا بدأ بمقاومتهم[206].

وهكذا أسدل الستار عن حياة بكر صدقي ووزارة الانقلاب بعد تسعة أشهر وبضعة أيام، وبعد إن سنَّ سابقة سيئة لسلسلة من الانقلابات العسكرية في العراق وفي دول عربية أخرى، لم يكن من شأنها سوى قمع الحريات وكبت الديمقراطية وتدخل العسكريين في السياسة وعرقلة تقدم البلاد.

الفصل الرابع

اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية

أولاً: عبد الجبار العمر، حزب الإصلاح الشعبي (جماعة الأهالي)والصهيونية.

ثانياً: تعقيب حسين جميل، وصادق كمونة على مقال " حزب الإصلاح الشعبي " (جماعة الأهالي والصهاينة).

الفصل الرابع: اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية:

أولاً: عبد الجبار العمر، حزب الإصلاح الشعبي (جماعة الأهالي)والصهيونية.

نرد فيما يلي النص الكامل لما جاء في مقال عبد الجبار العمر في مجلة (آفاق عربية) بخصوص موقفه من جمعية الإصلاح الشعبي، واتهامهُ لها بدعم الحركة الصهيونية أثناء مدة عملها في العراق. فضلاً عن ردّ كل من حسين جميل وصدق كمونة على ما جاء على لسان عبد الجبار العمر. وتركنا المقال والردود كما جاءت، مع الإشارة إلى بعض التوضيحات والتعليقات الضرورية فقط.

لا يمكن عدّ جماعة الأهالي بأنهم الوجه السياسي المتكامل للانقلاب على الرغم من اشتراك هذه الجماعة في الإعداد لهُ، ومشاركتهم في وزارة حكمة سليمان بأربعة وزراء من كبار الموظفين، لأننا إلى الآن لا نتمكن من قول الكلمة الفصل في هدف بكر صدقي من وراء انقلابه بعد إن أودت الرصاصة التي انطلقتْ في نادي القوة الجوية في الموصل به وبأسراره على حد سواء، دون أن تتيح لهُ الوقت الكافي للوصول إلى الغاية التي كان ينوي الوصول إليها والتي لم يفصح عنها على وجه الحقيقة في يوم من الأيام[207].

ومع ذلك فقد علق في الأذهان بأنه انقلاب شعوبي كان يهدف أول ما يهدف إلى عزل العراق عن الأُمة العربية وقضاياها الأساسية، والترويج إلى النزعة الإقليمية في صفوف الشعب وإلغاء دور العراق القيادي في مسيرة الوحدة العربية، ومعاونته على تحرير الأجزاء الرازحة تحت نير الاستعمار من الوطن العربي التي قطع فيها ياسين الهاشمي شوطاً بعيداً أثناء توليه الحُكم في وزارته الأخيرة، وخاصة في أحداث فلسطين عام 1936[208]، لقد صرح بكر صدقي بأنه كان ينتظر أوامر صاحب الجلالة الملك لتحرير فلسطين.

وكذلك أغضبت تصريحات حكمة سليمان الحكومة البريطانية حول مقترحات **(لجنة بيل)**[209] الملكية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود إلى حد الذي هدد بالاستقالة، ومع ذلك يبقى الفرق بين حكومته وحكومة ياسين الهاشمي شاسعاً، حيث

لم تعزز تصريحات حكمة سليمان بأي عمل ايجابي ينفع القضية الفلسطينية في الوقت الذي يمكن أن تقول معه بأن العراق هو الذي نهض أيام وزارة ياسين الهاشمي بقسط وافر من أعباء الثورة الفلسطينية عام 1936[210].

هذا وقد قامت حكومة الانقلاب بمجاملة السفارة البريطانية عندما حددت إقامة المجاهدين الفلسطينيين الذي لجأوا إلى العراق بعد هدوء الثورة، وتغيرتْ نبرة تصريحات المسؤولين العراقيين في أول الانقلاب بصدد المشكلة الفلسطينية.

كتب قنصل العراق في حيفا الأُستاذ (كاظم الدجيلي)[211]، يقول حول تصريحات وزير الخارجية ناجي الأصيل:

" وقد تأثر الرأي العام العربي هنا- في فلسطين- من بيان وزارة الخارجية العراقية لمكاتب رويتر الانكليزي عن موقف العراق تجاه انكلترا والقضية الفلسطينية، واعتبروا نعته عرب فلسطين بقوله(أصدقاؤنا عرب فلسطين) قولاً غير مأمول من مثله، ويرون الواجب عليه أن يقول أخواننا عرب فلسطين. وقد وجدتُ الرأي العام هنا يعتقد إن حكومة العراق ليس عنده(ها) الفكرة العربية التي كانت عند الوزارة السابقة" 6 /1/ 1937) [212].

ولاشك إن الدكتور ناجي الأصيل انطلق في نعته(عرب فلسطين) بعبارة(أصدقاؤنا) من المنطلقات الفكرية لجماعة الأهالي التي كان محسوباً على كتلتها في الوزارة السليمانية[213].

ويمكن أن نصف أفكار الجماعة في ذلك الوقت بأنها سديمية-ونعني اختلاط عناصر مختلفة في حالة تبخر- حيث فرزت عند تجمدها السياسي، اليميني(خليل كنه) والديمقراطيين الليبراليين(الحزب الوطني الديمقراطي) والشيوعيين الماركسيين(الأخوين يوسف وعبد القادر إسماعيل البستاني) وماركسيين آخرين على مختلف درجة سلم الماركسية.

لقد تنازل الحزب الوطني الديمقراطي(وقد بقي يمثل العناصر الأساسية لجماعة الأهالي) عن أفكاره الصهيونية فيما بعد ورفع بدلاً عنها شعار(نحن أخوان اليهود وأعداء الصهيونية) عام 1948، وهو شعار مقبول في حالة وقوعه على اليهودي المتجرد عن الصهيونية[214].

إلا إن الحزب الشيوعي العراقي بقي يدافع عن حق الصهاينة في فلسطين– أثناء تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948– بسبب الأُممية واتحاد القوى العاملة[215]، والأهم من ذلك هو تأييد الاتحاد السوفيتي لإنشاء(دولة إسرائيل) في هيئة الأُمم المُتحدة[216].

لقد سجل (الياهو ساسون)[217]– ويعرف أيضاً باسم الياس ساسون– ممثل الوكالة الصهيونية في فلسطين وفد إلى العراق بعد ثلاثة أشهر من الانقلاب– أوائل شباط 1937– في رسائله إلى زوجته والتي نشرت مؤخراً، انطباعاته عن الانقلاب ومقابلاته مع جماعة الأهالي، ومما لا ريب فيه إن انطباعات الموفد الصهيوني سوف تولد انطباعات أخرى – ولكن في غاية السوء – عن رجال كنا نعدهم من الأخيار. مع إن الياهو هذا قابل الرجال الذين قابلهم بصفته الصهيونية الصريحة وكان يسمي فلسطين(أرض إسرائيل) أينما وردت في أحاديثه معهم فقد لاقى من لدنهم ترحيباً حاراً وتعاطفاً فكرياً عميقاً وتسهيلات لإنجاز مهمته المريبة[218].

ويبدو من الوثيقة التي ننشرها مع رسائل الياهو ساسون إن الأمل انفتح بعد قيام الانقلاب أمام الحركة الصهيونية؛ لا لكسب رجال الانقلاب إلى جانب باطلهم في فلسطين، وإنما لفتح أبواب العراق نفسه أمام أربعمائة ألف صهيوني أجنبي يقيمون إلى جانب نحو ربع مليون يهودي عراقي لأنه فلسطين – كما قال (بن زيفي)[219]، لقنصل العراق في القدس "**لا يمكن أن تستوعب كل الصهاينة التي تريد الوكالة الصهيونية تهجيرهم إلى الشرق**".

لقد لاحظنا من خلال الحوار الذي دار بين القنصل العراقي والياس ساسون إن وزارة الخارجية العراقية قد كتبت إلى قنصلها في القدس عن أخبار الزيارة التي قام بها المذكور إلى العراق ولكن لا يكون الحديث معلقاً من طرف واحد فقد عمدنا إلى محفوظات وزارة الخارجية العراقية للتفتيش عن كتابها ذلك لتأكيد أو نقض ما سجله الوفد الصهيوني، ولكننا لم نعثر على الكتاب المذكور، وإنما وجدنا كتاباً آخراً من قنصل العراق في القدس كاظم الدجيلي إلى وزارة الخارجية يرد فيه نبذاً مما ورد في رسائل الياهو ساسون – جاء اسمه في الكتاب الياس ساسون– وللقارئ أن يقارن

بينها وبين ما ورد بشأنها في الرسائل موضوع البحث. وهذا هو نص ما ورد في كتاب القنصل في 5 آب 1937.

بن زيفي واحتجاجه

لما زار الوفد العراقي الرسمي برئاسة معالي ناجي بك الأصيل[220] دمشق عند عودته من تركية جاء من القدس إلى دمشق الياس ساسون السكرتير(السري) للوكالة السياسية اليهودية وقد حمل معه كتاباً إلى معالي وزير الخارجية من المستر (شرتوك)[221] رئيس الوكالة يطلب فيه تعيين موعد لملاقاته حتى يطير إليه من القدس، ولكن معالي الوزير لم يكن لديه وقت حينذاك، فأحال الأمر إلي لأرى ما يريد شرتوك، فقابلت الياس ساسون وأخبرته بضيق وقت الوزير وإني مستعد لإيصال كل ما يريد قوله المستر شرتوك إلى وزارة الخارجية فإذا أحب ذلك فإني مستعد لملاقاته في حيفا.

ولكن المستر شرتوك لم يأتِ، ولما انتقلت قنصليتنا إلى القدس زارها الياس ساسون مهنئاً وفي الوقت نفسه، أخبرني إن المشتر شرتوك يحب ملاقاتي. فقلت له: إن القنصلية مفتوحة الأبواب لهُ متى ما أراد، وإني مستعد للإصغاء لكلامه. ولكن المستر شرتوك لم يزر القنصلية – وهذا الكلام يطابق ما أورده الياهو ساسون في رسائله – ولما سافر قبل أربعة أيام لحضور مؤتمر زيوريخ اليهودي وعيّن في محله وكيلاً المستر بن زفي رئيس المجلس المالي اليهودي، فزارني هذا الرجل في اليوم الثاني مع الياس ساسون وبعد السلام قال لي: إني جئت محتجاً على مذكرة الحكومة العراقية إلى لجنة الانتدابات بواسطة ممثلها في جنيف، تلك المذكرة التي تحتج حكومة العراق فيها على فكرة التقسيم وإن اليهود هنا يعدونها موجهة ضدهم.

وعليه جاء باسم اليهود وبصفته وكيلاً لرئيس الوكالة السياسية يحتج على ذلك ويرجوني أن أبلغ الحكومة العراقية هذا الاحتجاج، وإن اليهود أخذوا يعتقدون الآن إن الحكومة العراقية موجهة سياستها ضدهم ليس إلا وهي تكرههم لأنها لم تعترض على مسألة الأسكندرونة وهي الآن تعترض على مسألة فلسطين المماثلة لها. فقلت لهُ: إن سياسة الحكومة العراقية موضحة في بيانات فخامة رئيس

الوزراء وليس فيها ما يشير إلى (مادة) – لعلها معاداة – اليهود خاصة. والحكومة العراقية تريد إنشاء حكومة عربية في فلسطين دستورية يشترك فيها الا اليهود وغيرهم كما هو الحال في العراق. ونرى إن هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يجعل السلم دائماً في فلسطين. فقال: إن قصدنا بعد إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين أن نجعل مناسباتنا السياسية حسنة مع العرب جيراننا، ولاسيما العراق الذي نأمل أن نتفق معه بعد ذلك على قبول مهاجرة أربعمائة ألف يهودي إليه لأن فلسطين كما يعلم كل أحد سوف لا تتسع لجميع اليهود.

وهذا ما جرى في ذلك الاجتماع، وأمس صدرت الجرائد اليهودية والعربية وفيها خلاصة عن اجتماعنا هذا واحتجاج بن زفي على مذكرة الحكومة العراقية.

وفيما يأتي صورة الخبر كما نشر في (جريدة هابوكر):

" **زار في يوم الاثنين 1937/8/2 المستر بن زفي باسم المجلس المالي سعادة القنصل العراقي وهنأه بعد أن انتقل إلى القدس لأن هذا الانتقال ساعد في توفيق العلاقات بين العراق وفلسطين، وبعد ذلك قال لبن زفي: إنه متأثر جداً باسم يهود فلسطين على تقديم المندوب العراقي مذكرة إلى لجنة الانتدابات وفي هذه المذكرة تعارض الحكومة العراقية في تكوين الدولة اليهودية في فلسطين على طول الخط، وكذلك تطلب الحكومة العراقية تحديد المهاجرة اليهودية في المستقبل لأسباب سياسية التي تناقض التعهدات التي قطعت لليهود بالهجرة إلى فلسطين وتأسيس الوطن القومي. وقال بن زفي إن تلك التعهدات قطعت من جميع الأُمم التي تنتمي إلى عصبة الأُمم والخارجة منها. وقد طلب رفع نص هذا الاحتجاج باسم يهود فلسطين إلى الحكومة المركزية في العراق**" [(222)]. هذا هو كل ما وجدناه في محفوظات وزارة الخارجية حول هذا الموضوع. ويلاحظ:

1. إن اسم المؤلف على كتابه هو: الياهو ساسون أما القنصل العراقي فقد دعاه باسم الياس ساسون.
2. قال الياهو ساسون في كتابه حول عمله " **دون أن أُخفي شخصيتي الحقيقية أمام الجميع كمفوض(وكالة الشرق) المصرية في الشرق الأدنى التي تعمل بتأثير من القسم السياسي للوكالة في القاهرة** ". أما

عمله في كتاب القنصل إلى وزارة الخارجية فهو السكرتير السري للوكالة السياسية اليهودية.

3. يتفق الكتابان حول مواجهة الياهو هذا لوزير خارجية العراق الدكتور ناجي الأصيل في دمشق أثر عودة الأخير من مهمة رسمية لهُ في تركية، وتشبث الياهو مع وزير الخارجية لتحديد موعد لموشي شرتوك لمواجهة الوزير، واعتذار الوزير لضيق وقته وإحالة الأمر من الناحية الأولية إلى قنصل العراق في حيفا كاظم الدجيلي والتقاء الياهو ساسون(الياس) بكاظم الدجيلي لنفس الغرض.

ولا ريب إن الياهو والياس هما اسمان لمسمى واحد فبالإضافة إلى إن الاسمين من جذر واحد فإن موسى شرتوك رئيس الوكالة نفسه قد حول اسمه إلى شاريت فيما بعد.

ويبدو إنه كان سكرتير الوكالة السياسية الصهيونية ومفوض(وكالة الشرق) الصحفية في نفس الوقت، وقد اختار تقديم نفسه للإعلاميين الانقلابيين كصحفي وذلك أنسب لهُ مما لو قدّم نفسه سكرتيراً للوكالة السياسية الصهوينية.

أما ثبوت صدق ما دونه حول مواجهته لوزير الخارجية في دمشق لتوافق ذلك مع ما كتبه قنصل العراق في القدس فلا نريد أن نسحب ذلك لنثبت صدق كل ما دونه عن كل مقابلاته لرجالات الانقلاب وإنما المجلة المفتوحة – أقول ذلك بأذن من السيد رئيس التحرير – لكل ما يردها من نبذ تفند أو تثبت ما دونه المسؤول الصهيوني المذكور[223].

ومما تجدر ملاحظته أيضاً إن القنصل كتب كتابه في الأيام الأخيرة من عمر الانقلاب(5 آب 1937– قتل بكر صدقي في 11 آب).

وقد تلاشى تأثير جماعة الأهالي في الانقلاب، فقد استقال وزراء جماعة الأهالي (حزب الإصلاح الشعبي) إضافة إلى صالح جبر في 19 حزيران 1937.

أما الوزراء المستقيلون فهم: كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن ويوسف عز الدين، وقد استمر الدكتور ناجي الأصيل في الحُكم مع حكمة سليمان، ومع ذلك فإن سياسة الحكومة تغيرت ولو بصورة غير جذرية إزاء قضية فلسطين.

ومهما يكن فإننا نحيل القارئ إلى أوراق الياهو ساسون التي دونها حول مقابلاته في العراق في الأشهر الأولى من الانقلاب، وقد أبقينا عبارة(ارض إسرائيل) على حالها دون استبدالها بكلمة(فلسطين) وقد ألحقنا بها هوامش ضرورية لإصلاح خطأ تاريخي واضح أو لبيان غموض. أما آراؤه فلم نعقب عليها بتفنيد لأننا نصدر في ذلك منطلق ثابت إن كل الوجود الصهيوني في فلسطين باطل منذ وعد بلفور وإلى ما شاء الله[224].

لا هدوء في العراق

بعد وفاة الملك فيصل الأول تربع على العرش الملكي في العراق أبنه غازي، وفي هذه المدة (1936–1939)، أشتد تأثير الجيش فطلب مساعدة المجموعات التقدمية مثل جماعة(الأهالي) وبعض المثقفين لتغيير نظام الحُكم القائم محتذين حذو جارتهم المتطورة تركية التي أنقذها زعيمها مصطفى كمال(أتاتورك)[225]. وهكذا قاد الجنرال بكر صدقي في شهر أكتوبر(من عام 1936) أول انقلاب عسكري في العراق، فأحتل بغداد وقتل وزير الدفاع جعفر العسكري وعيّن حكمة سليمان رئيساً جديداً للحكومة العراقية.

زيارة إلى العراق

القدس 1937/2/17

زرنا أنا–المقصود هنا الياهو ساسون– وافشطين مسؤول القسم السياسي في العراق باعتبارنا بعثة بقصد التعرف على أوضاعه واستجلاء علاقة الساسة العراقيين وموقفهم من قضايا العرب واليهود. فالتقى افشطين مع رجالات الحكومة وكذلك مع مجموعة سياسية خاصة. أما أنا فقد التقيت بمجموعة مقربة من السلطة ولها تأثير بيّن عليها. وهذه المجموعة عبارة عن 28 شخصية عراقية يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية، وقد قام بترتيب هذه اللقاءات خلال الأيام الثمانية التي قضيتها في بغداد(3–11 شباط 1937) مدير قسم الإعلام العراقي الذي وفر لي فرصة الحصول على صورة صادقة وكاملة عن الوضع الجديد في العراق[226].

لقد تحدثت معهم حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك على عهدي النظام السابق والنظام الحالي دون أن أخفي شخصيتي الحقيقية أمام

الجميع كمفوض(وكالة الشرق) المصرية في الشرق الأدنى التي تعمل بتأثير من القسم السياسي للوكالة في القاهرة. كنت أكشف باستمرار عن يهوديتي وصهيونيتي ومع هذا فلم يحل ذلك دون حصولي على كافة المعلومات المطلوبة.. بل ساعدني ذلك في توثيق وشائج الصداقة والأُلفة مع عدد من الشباب الوطنيين الطموحين للاشتراكية الذين أبدوا رغبة صادقة في زيارة(أرض إسرائيل) للاستفادة من عملنا في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعمل والتربية. كما زرت(نادي الرافدين)[227] اليهودي حيث التقيت فيه مع شباب يهود فعبروا عن رضاهم عن النظام الجديد وسرورهم به، ومدحوا مزايا رئيس الحكومة الحسنة وكذلك تحدثت مع سليم جوري وهو يهودي أيضاً ويعمل كمعلم خاص للغة الإنكليزية في منزل رئيس الحكومة فأكد لي إنه أجرى عدداً من المحادثات مع حكمت سليمان عن الحركة الصهيونية عموماً، وعن وضع اليهود في العراق، وكان سليم جوري هذا يلقي باستمرار أذناً صاغية لحديثه.

حديث مع حسين الجميل[228]

زرت في 3 شباط 1937، مكاتب قسم الإعلام في بغداد وعرفت نفسي هناك بأنني مفوض(وكالة الشرق) في الشرق الأدنى وصحفي مراسل مختص بقاضيا الشرق للصحافة اليهودية بشكل عام والعبرية الصادرة في (أرض إسرائيل) بشكل خاص. عرفني المدير بدوره على موظفين وضيوفه وطلب منهم مساعدتي في مهمتي الصحفية.

وكان من بين ضيوفه ستة من الصحفيين وجهوا أسئلة كثيرة حول الوضع في (أرض إسرائيل) وتطور صحافتها وقد ذهلوا تماماً عندما أخبرتهم إن صحيفة(دافار) التابعة لعمال(أرض إسرائيل) توزع وحدها 30,000 نسخة من كل عدد، في الوقت الذي ذكروا فيه إن أوسع الجرائد رواجاً في بغداد توزع بين 1500–2000 نسخة من العدد الواحد.

استهل حسين جميل حديثه بقوله: إن الحكومة العراقية تقدر تماماً مدى تأثير الشعب اليهودي المنتشر بين أُمم الأرض في العالم، ويهمنا تماماً أن يتعرف هذا الشعب الذي يناهز الخمسة عشر مليوناً على أحوالنا السياسية والاقتصادية. وعلى ما يقول، إن الحكومة العراقية في منتهى الغضب على السوريين وسكان(أرض

إسرائيل)، ولاسيما الصحفيين الذين أخذوا يوجهون انتقادات لاذعة ضد الحكومة بعد الثورة[229]، ولا يفسر عملهم هذا إلا بأنه تدخل غير شرعي في شؤوننا، فقبل الثورة كانت حكومة الهاشمي تدعمهم مادياً لتكون كتاباتهم عنها إيجابية. فقد حصل محرر جريدة(فتح العرب) الدمشقية على 1000 ليرة فلسطينية وقبض إبراهيم الشنطي محرر جريدة الدفاع اليافاوي على 500 ليرة فلسطينية، وحصل أسعد داغر محرر قسم بلاد المشرق في الأهرام على 600 ليرة فلسطينية، وثمة مبالغ صغيرة أُخرى قبضها صحفيون عرب قاموا بزيارة العراق أثناء سلطة حزب الاستقلال ولكن الحكومة الجديدة أوقفتْ كل ذلك الدعم[230].

وحدثني حسين عن اتصالات سبق وأن أجراها (إبراهيم حلمي العمر)[231] مع القنصل الألماني، وعن المضايقات التي يسببها اليهود. وعلى أقوال حسين الجميل فقد كان النظام السابق يطلب من الصحافيين مهاجمة اليهود، واتهامهم بالصهيونية، والتآمر ضد الحكومة وذلك لإثارة الجمهور والحكومة ضدهم على السواء. كما وضعتْ الحكومة السابقة(حكومة ياسين الهاشمي) مراقبة خاصة على رسائلهم ولاحقتْ كل يهودي يدخل العراق، ولاسيما يهود فلسطين أو اليهود الذين يقدمون منها. ومنعتْ منعاً باتاً إدخال الصحف اليهودية إلى العراق. ولكنه واعدني في ختام حديثه بإثارة قضية إلغاء هذا المنع بعد انعقاد البرلمان العراقي الجديد[232].

محادثات مع قاسم حسن[233]

لقد أجريتُ عدداً من المحادثات مع السيد قاسم حسن حين كانتْ الأولى في 5 شباط 1937، في مكاتب مدير قسم الإعلام وثلاث محادثات أُخرى في أماكن مختلفة. وفي كل تلك الأحاديث أكد لي السيد قاسم إنه لا يوجد أي اتصال بين الحكومة العراقية الجديدة وبين الحكومتين الألمانية النازية أو الإيطالية الفاشية، وليس هناك نية لإقامة مثل هذه العلاقة لا في المستقبل القريب ولا البعيد، لأن بريطانيا لا ترتاح لمثل هذه العلاقة ومن الممكن أيضاً أن تؤدي إلى ثورات وقلاقل وعصيان في العراق.

لقد قاطع أعضاء الحكومة الجديدة جميع المناسبات التي يقيمها القنصل الألماني في بغداد وهم يحثون مؤيديهم وموظفيهم على تلك المقاطعة.

وذكر لي أيضاً إن الإعلام النازي كان مؤثراً جداً أيام حكم ياسين الهاشمي، وقد أتبع القنصل الألماني العام في العراق (غروبة) مختلف الوسائل والأساليب للحصول على تأييد المواطنين العراقيين وتقريب النشيطين منهم مستخدماً النساء الألمانيات لهذا الهدف، وكذلك أستطاع شراء الصحفيين العراقيين فحملهم على نشر مقالات تمجد هتلر وتهاجم اليهود، ومثل هذا الأمر لا يمكن أن يجري في أيامنا هذه[234].

وعلى العكس فإن صحافتنا تنشر كل يوم تقريباً مقالات ضد النازية مثل جريدتي(الأهرام) ، و(الأهالي) أما باقي الصحف فإنها تؤثر الحياد سوى صحيفتين بقيتا مواليتين للقنصل الألماني هما(العالم العربي)، و(الصباح). ومما يهون من شأنهما إن أحداً لا يأبه لهما في المجال الإعلامي[235].

وذكر لي أيضاً: إنه في الأيام القلائل الأخيرة في (أرض إسرائيل) كان سعيد الحاج ثابت وسليم عبد الرحمن على اتصال دائم بالقنصل الألماني، وحصلا منه على مبالغ طائلة وأيضاً وهب القنصل مبالغ كبيرة لمطبعة الجزيرة التي أخذت تطبع يومياً نشرات ضد البريطانيين واليهودي تحتوي على أخبار مبالغ فيها عن تعاظم قوة(الإرهابيين العرب)، في (أرض إسرائيل) وعلى فشل الإنكليز هناك. وقد باعوا هذه النشرات، وهكذا وزعوا عشرات الآلاف من النسخ التي كانت تحمل توقيع(لجنة الدفاع عن فلسطين)[336].

ويضيف قاسم حسن: إن القنصل الألماني اشترك في تنظيم المجموعات الإرهابية العراقية وهدفها ملاحقة واغتيال اليهود في العراق، وكذلك دعم العراقيين الذين سافروا إلى(أرض إسرائيل) وانضموا هناك للإرهابيين.

وقد ضربت الثورة العراقية(يريد النظام الجديد) الإعلام النازي ضربة قوية ولكن القنصل الألماني لم ييأس، بل تابع جهوده وهو الآن يركز نشاطه بشكل أساس بين أوساط المعارضة.

وقد وافق قاسم حسن بواسطة مدير قسم الإعلام أن يكون مراسل وكالة الشرق ببغداد وبدأ وظيفته.

محادثة مع عبد الجواد هاشم

أما عبد الجواد هاشم الذي زرته في 5 شباط في مكتبه فقد أوضح: "**إن ماضي أعضاء الحكومة الحالية أبيض وقد اشتهروا بأنهم رجال وطنيون، ومخلصون لقضايا شعبهم ويطمعون بازدهار بلادهم. ومع إن قسماً منهم تنقصهم التجربة- ذلك لأنهم لم يشاركوا بمسؤولية الحُكم سابقاً- إلا إن من العدل إعطاءهم الفرصة الكافية ليثبتوا فيها قدرتهم وإخلاصهم وكفاءتهم قبل إصدار أي حُكم عليهم . إن المعارضة تصف حكومة حكمت سليمان في الداخل والخارج بأنها حكومة مغولية أو كردية أو شيوعية فلماذا لم تزعم المعارضة مثل هذه المزاعم من قبل وقد اشترك حكمت في أغلب الحكومات التي تسنمتْ الحُكم في العراق منذ 1922-1934**".

وحكمت سليمان لا يهتم لمثل هذه الإدعاءات الموجهة ضد حكومته لأنه واثق من نفسه ويحظى بثقة وتأييد الملل والجيش وأكثرية الشعب العراقي.

إن الحكومة العراقية الحالية هي حكومة عربية ويهمها تقدم العالم العربي إلا إنها يجب أن تهتم بتقدم العراق أولاً ثم البلاد العربية بعد ذلك.

والجيش العراقي مخلص تماماً لحكومته وينفذ تعليماتها بدقة، والحكومة من جانبها دائبة على تقويته وتسليحه وإمداده بالمعدات حتى يصل إلى مستوى جيوش جارته من الدول الإسلامية كتركية وإيران مثلاً[237].

لقائي بالطبيب أحمد قدري

زرت في 6 شباط وبناء على توصية قسم الإعلام أيضاً الكلية الطبية حيث التقيتُ هناك بمديرها الدكتور احمد قدري طبيب الملك غازي الخاص.

وقد أبدى الدكتور أحمد قدري عن أسفه لأنه اليهود لم يهتدوا حتى الآن إلى الطريق المطلوب للتفاهم مع العرب، وبعد أن شرحتُ لهُ تجارب اليهود بهذا الصدد، أجابني إن على اليهود إثبات حسن نيتهم بطرق أُخرى، وتجنب أساليب العمل العبري وعلى رأيه:

1. إن القادة العرب يستغلونها كسلاح لتحريض العرب في(أرض إسرائيل) ضد اليهود.

2. إثبات قاطع بيد العرب عندما يشرحون لإخوانهم في الدول الأُخرى نوايا الصهيونية.

الذي ذكرته صحيح- هكذا أجبته- ولكن اليهود لو اعتمدوا على العمال العرب لتحطم اقتصادهم خلال إضراب العمال، الذي استمر ستة أشهر[238]. وبفضل العمل العبري استطعنا المحافظة والاستمرار في أعمالنا الاقتصادية، ولكن الدكتور قدري أدعى العكس، فلو إن اليهود شغلوا عدداً كبيراً من العمال العرب لما استمر الإضراب كل هذه المُدة، ولما تيسر للعمال والفلاحين والأفندية أن يتحدوا ويكونوا جبهة موحدة ضد اليهود.

وفي نهاية اللقاء أسهبتُ في الحديث عن الجامعة العبرية في القدس واقترحتُ عليه ترتيب زيارة(لأرض إسرائيل)[239].

فخري الجميل

في السادس من شباط دعيتُ لتناول طعام العشاء على مائدة السيد فخري آل جميل فذهبتُ إليه برفقة حسين الجميل وناظم حميد(نائب مدير كمرك)، وإسماعيل يوسف(عضو الحزب الحاكم)[240]، وصادق كمونة(سكرتير الحزب)، والسيد علي عبد الجواد(عضو البرلمان العراقي)، وقد دار البحث في تلك الزيارة عن اللجنة الملكية(بيل). وكان من رأي فخري إن مقررات اللجنة لا تحقق رغبات العرب ولا اليهود،لأن مطاليب الطرفين متناقضة مع بعضها، ويرى أيضاً إن الموضوع بحاجة إلى تدخل عرب الأقطار المجاورة في النزاع اليهودي العربي في(أرض إسرائيل) ثم تساءل عن مدى استعداد اليهود للجلوس أمام لجنة وساطة عربية[241].

أثرتْ قضية تنظيم الطاولة المستديرة وذكرت إن اليهود على استعداد دائماً لأن يجلسوا مع العرب ويشرحوا لهم أعمالهم في البلاد على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادي للبلاد، والبركة التي حلتْ فيها نتيجة هجرة اليهود إلى(أرض إسرائيل) دون تمييز عنصري أو ديني. وأضفتُ إن ما يسر اليهود إقامة مناسبات وإجراء استشارات مع عرب البلدان المجاورة حول علاقتهم بعرب(أرض إسرائيل) بصورة خاصة وبالشعب العربي عامة. وحدثتهم عن جهود اليهود المبذولة في هذا المجال منذ نهاية الحرب العامة(الأولى) إلى يومنا هذا وما اعترضتها من مشاكل، وتعنت

القادة العرب في(أرض إسرائيل) وأطماعهم الشخصية من جراء خلق النزاع بين العرب واليهود.

لقد دهش الجميع من حديثي هذا لأن معلوماتهم القديمة عن قضايا(أرض إسرائيل) مستقاة من مصادر(أرض إسرائيل) العربية، وكانت دهشتهم شديدة عندما سمعوا تفاصيل المنافسة بين الحسينيين والنشاشيبيين وإن (المفتي المقدس) [242] يتذرع في نزاعه ضد معارضيه عرباً ويهوداً بأمور دينية، فقد بث المفتي دعايات مفادها إن اليهود ينوون الاستيلاء على الأماكن الإسلامية المقدسة مع إن اليهود دحضوا هذه الافتراءات مرات عديدة شفهياً وكتابةً.

وفي هذه الجلسة طرحتُ جملة من المقترحات.

اقترح نفر من الحضور على الوكالة اليهودية أن تتوجه رسمياً إلى الحُكام العرب وتشرح لهم حقيقة ما يجري في البلاد.

واقترح فخري آل جميل ضم(أرض إسرائيل) إلى إحدى الدول العربية المجاورة حتى يتبدد الخوف وتزول الشكوك التي تنمو في صدور عرب(أرض إسرائيل) من جراء تزايد عدد اليهود سنة بعد سنة في البلاد.

وقد أوضحتُ تعليقاً على هذا الاقتراح: إن المفتي سيكون أول معارض لهُ لأنه يطمح أن يكون خليفة المسلمين. ومن أجل هذا الطموح يمكن تفسير:

1. اجتماع اللجنة الإسلامية في القدس عام 1931.
2. وساطته إنهاء النزاع بين ابن سعود والإمام يحيى ملك اليمن.
3. جهوده لإقامة جامعة دينية إسلامية في القدس شبيهة بالأزهر.

وكان جوابهم على إيضاحي هذا إن طموح المفتي إلى منصب الخلافة ليس أكثر من حلم.

وقد استمرتْ المحادثة ثلاث ساعات وانتهتْ بوعد من أغلبية الحاضرين بزيارة (أرض إسرائيل) والوقوف عن كثب على العمل الصهيوني الذي يتحدثون عنه الكثير والكثير في العالم العربي[243].

لقاء مع سكرتير الحزب الحاكم صادق كمونه

وقد تم هذا اللقاء في السابع من شباط 1937 في مكتبه بمركز الحرب. افتتح صادق الجلسة بقوله: منذ ما يقارب الثلاثة أشهر على الثورة العراقية وما زالتْ الصحافة العربية خارج القطر تبحث عن مدى ولائها للأُمة العربية، وذلك بسبب الأخبار الزائفة التي ينشرها أعضاء الحكومة السابقة عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، ولكن حقيقة أمر العراق ليس كما يصفه ياسين الهاشمي ونوري السعيد.

لقد أعال العراق قديماً عشرين مليون نسمة ومع إن نفوس العراق في الوقت الحاضر أربع ملايين نسمة إلا إن نظامه أكثر رجعية من أنظمة الدول المجاورة لهُ. في العراق عُملاء للإنكليز والفرنسيين والإيطاليين والألمان، وهم يعرفون ضعفنا الشديد في جميع المجالات.إن التصريحات الضخمة وكتابة المقالات المتطرفة لا تستطيع الوقوف في نزاع، القول الفصل فيه للمدفع ولسلاح الطيران.

وخطأ فاحش محاولة الدول العربية حمل رمانتين في يد واحدة. إن على هذه الدول قصر اهتمامها خلال عشرين السنة القادمة على الأقل على بناء نفسها، فإذا تم لها ذلك فيمكنها من بعد الاهتمام بمن يحيط بها وأخواننا عرب(أرض إسرائيل) إن الحركة الصهيونية ستطردهم من ديارهم خلال عشرين السنة هذه.. ولا أُريد مناقشة هذا الزعم.. قد يكون صحيحاً وربما يبالغون فيه مهما يكن من أمر فلا يجوز تقديم كل إمكانيات الشرق العربي من أجل تخليص حفنة صغيرة من العرب لا يتجاوز عددها 900,000 نسمة[244].

إن (أرض إسرائيل) ليستْ أغلى من العالم العربي من لبنان التي وافق أخواننا السوريون على بقاء جيشها مسيحياً. وربما كانوا مجبرين على ذلك أو إن الأمر تم عن قناعتهم: إنه لا بأس من إقامة دولة مسيحية صغيرة داخل الشرق العربي الكبير عديمة التأثير، وإذا كان من حق المسيحيين إقامة حكومة لهم على قسم صغير من الشرق العربي فإن لليهود نفس هذا الحق في بناء دولة لهم.

امتدتْ الزيارة ساعة ونصف وقد توفقتُ لأن السيد صادق كمونة كل على موعد للاجتماع بـ(لجنة العامل) التابعة لحزبه. ووعد إنه سيقوم بزيارة البلاد.

المحامي يوسف إسماعيل صاحب كتاب الثورة

التقيتُ به يوم 7 شباط في مكاتب حزب الإصلاح الشعبي وذكر لي: إن العلاقة بين الحكومتين العراقية الجديدة والسورية ليستْ على ما يُرام بسبب استقبال السوريين شعباً وحكومة لأعضاء البعثة العراقية، السابقة والانتقادات الشديدة التي وجهها الصحفيون السوريون للحكومة العراقية.

وقال أيضاً: إن العراق دولة عربية إسلامية، وعلاقاتها مع الدول العربية الإسلامية يجب أن لا تتعدى التأييد كما تؤيد الدول المسيحية بعضها البعض.

أجبته إن قولك هذا يتناقض مع برنامج الوحدة العربية الذي كثُر حديث الفلسطينيين العرب في(أرض إسرائيل) عنه وكذلك في سورية والعراق والسعودية. فرد عليّ بأن هذا يشكل مصدراً هاماً لمعيشتهم ونحن نأسف إذ لا يوجد لدينا فائض مالي في الثورة العراقية لكي نوزعه على(مهووسين) في دول عربية أُخرى[245].

وقد أكد يوسف إن الحكومة السورية قررت قبر ياسين الهاشمي في دمشق بعد أن علمت إن الحكومة العراقية لن تسمح للاستقلاليين السوريين بزيارة بغداد حتى تضيع عليهم فرصة اللقاء بإخوانهم العراقيين، ومن ثم للحيلولة دون قيامهم بترتيب الأمور التي يودون ترتيبها فيما بينهم.

وفي هذه الأيام يقوم الإعلام العراقي بحملة واسعة من أجل جمع التبرعات لإسناد السلاح الجوي وتقويته فأعضاء الحكومة والموظفون ورجال الأعمال ورجال الجيش والتجار وأصحاب المصانع يتبرعون من أجل ذلك بسخاء، لكن المتبرعين اليهود–كما أوضح يوسف– قلة لا يؤبه بها مع إن هذه الفرصة–على رأيه– أمام اليهود العراقيين لإثبات وطنيتهم تقربهم من القادة وينالوا تأييد جيل الشباب العراقي الراغب في محو الفوارق الدينية والذي يطمح إلى بناء أُمة عراقية جديدة شعارها(العراق للعراقيين) وطلب مني نقل حديثه هذا إلى رئيس الطائفة اليهودية في العراق.

في كتابه "الثورة" ص20 ذكر: " **إن اليهود خافوا كثيراً من الثورة وظنوا إنها موجهة ضدهم وخوفهم هذا نابع من محاولات اغتيالهم التي نظمها الهاشمي[246]، حيث طلب من مساعديه تهديدهم كي يجبرهم على طلب حمايته وتكون له فرصة**

إنقاذهم. أما في يوم الثورة فقد قام عدد من الشباب العراقيين بزيارة العائلات اليهودية لإزالة مخاوفهم من الثورة وشرحوا لهم إن أهداف الثورة هي عكس أهداف الهاشمي السافلة المقبورة وإن الثورة ستدافع عن الأقليات"[247].

بين الصحفيين العراقيين

زرت في 5 شباط مكاتب الصحف وتحدثت مع المحررين. وقبل المساء أقام لي محرر جريدة الأهالي عبد القادر إسماعيل حفلة شاي في مكاتب حزب الإصلاح الشعبي، اشترك فيها محامون وصحفيون ودار الحديث حول الوضع في(ارض إسرائيل) والعلاقة بين العرب واليهود هناك. وقد اتضح لي من خلال أسئلتهم إنهم لا يعرفون إلا النزر اليسير عن البرامج الاقتصادية والإنشائية عن اليهود في(ارض إسرائيل)، وإنهم يستقون معلوماتهم الضئيلة تلك من مصادر عربية من(أرض إسرائيل)، وأتضح لي أيضاُ إنهم يرغبون في الحصول على أخبار(أرض إسرائيل) من مصادر يهودية تحتوي على معلومات عن الحركة اليهودية بشكل عام وعن عملها في (أرض إسرائيل) بشكل خاص، ليتسنى لهم نشر مقالات غير منحازة لطرف من الأطراف، وطلبوا مني أيضاً تزويدهم بمعلومات عن الاستيطان اليهودي في(أرض إسرائيل) وعن الحركة العمالية، والتربة.. الخ. وذكروا أمامي أسماء الكيرن كيميث[248] والهستدروت[249]، واللجنة الوطنية والوكالة اليهودية دون أن تكون لهم أية معلومات عن عمل وأهداف تلك المؤسسات مقتنعين إن الحركة الصهيونية حركة إمبريالية تخدم المصالح البريطانية في الشرق[250].

ثم أثاروا قضية عرب(وادي الحوارث)[251] ، وقد فوجئوا تماماً عندما ذكرت لهم إن (عوني عبد الهادي)[252] ضلعاً فيها.. وتحدثوا لي أيضا عن الخطر الصهيوني على البلاد المجاورة، ولاسيما على الأردن، وأعادوا للذاكرة تصريحات جيبوتنسكي حول الموضوع ونقل عرب(أرض إسرائيل) إلى دول عربية أُخرى[253].

شدد محرر الأهالي[254] بأن العراقيين يعلمون إن قسماً من معلوماتهم عن(ارض إسرائيل) وعن أهداف الصهيونية غير صحيحة. وإن ذلك لا يلقي عليهم أية تبعة ما دام اليهود غير مهتمين بشرح موقفهم أمام العالم العربي، فاقترحت تشكيل وفد من الصحفيين العراقيين لزيارة(أرض إسرائيل) فيقف مباشرة على ما

يجري داخل البلاد ويقابل قادة الصهيونية ويجري أحاديث معهم حول أهداف حركتهم.

ولكن بدا للحاضرين إن قضية إرسال مثل هذا الوفد تتطلب وقتاً تسبقه إعداد أرضية مناسبة في العراق لتنفيذ الفكرة فليس من المعقول أن يبحث الصحافيون العراقيون بقضية(أرض إسرائيل) في نفس الوقت الذي تحاول فيه حكومتهم جهد طاقتها الأبتعاد عن أمور الأُمة العربية وفي انتظار ذلك وافقوا على نشر(أخبار وكالة الشرق) الصهيونية كخطوة أولى.

ثم تحدثنا عن الإعلام النازي في الشرق وخاصة في العراق.. وقد هاجم الصحفيون الإعلام النازي والنازية لأن غالبيتهم لوحقوا أيام حكومة ياسين الهاشمي وعانوا من أحكام السجن والنفي[255].

ملاحظة

قصّ عليّ فخري الجميل تفاصيل عن النشرات التي أصدرها سعيد الحاج ثابت أيام الأحداث في(أرض إسرائيل) وقال: يجب أن نحمد الله لأن الأحداث لم تطل وذلك لأن سعيد الحاج ثابت كان يهيء الجو ويسمم أفكار الجمهور العراقي لتنفيذ مجزرة بحق يهود العراق.

مع سكرتير البرلمان العراقي محمود السيد

وفي يوم 7 شباط زرت سكرتير البرلمان العراقي محمود السيد وذلك حسب توصية سكرتير مجلس الوزراء. والسيد كاتب معروف في العالم العربي. فبعد جولة تعارف في مبني البرلمان، شرح لي خلالها ترتيب الجلسات وقانون الانتخابات والنظام الداخلي ثم تفضل وأهداني ثلاثة كتب من نتاجه.

وبعدها أخذنا نتحدث عن الوضع في (أرض إسرائيل) فاقترح أن تتوجه الوكالة اليهودية إلى الأمير عبد الله تطلب وساطته بينها وبين الملوك العرب لترتيب لقاء وإجراء محادثات بين يهود(أرض إسرائيل) وعرب الدول المجاورة. فالأمير عبد الله وفق رأي محمود السيد يحظى باحترام الملوك العرب جميعاً، ويمتلك القدرة على التأثير فيهم ويستطيع إن يشرح لهم الفائدة التي يجنيها عرب(أرض إسرائيل) وعرب الدول المجاورة من الصهيونية، والأمير إضافة إلى ذلك أقرب جار إلى(أرض

إسرائيل) وتبعاً لهذا فله لقدرة على الحديث عن العمل الصهيوني وطموحاته وأهدافه من خلال خبرة الصهاينة وتجربتهم. ومحدثي على ثقة بأن الأمير عبد الله في هذا الصدد سوف يؤدي إلى إنهاء أي نزاع في (أرض إسرائيل) بعد أن يضغط على عرب(أرض إسرائيل) لكي يحملهم على المثول أمام اللجنة الملكية، ويبني جبهة متراصة لملوك ورؤساء العرب. هذا وقد سبق للأمير عبد الله أن شرح في رسالته لإخوانه الملوك من إمكاني حل النزاع العربي اليهودي حلاً مرضياً عن طريق المفاوضات وليس عن طريق التلويح بالحرب[256].

حديثي مع محمد صالح القزاز[257]

وكنت قد التقيت به في 8 شباط بمكاتب قسم الإعلام وجرى الحديث عن الحركة العمالية في العراق ثم ما لبثت أن زرته برفقته مكاتب اتحاد العمال العام.

والحقيقة إن لجنة العمال في النقابة اهتمت كثيراً لسماع تفاصيل عن حركة العمال في أرض إسرائيل وعن دستور الهستدروت، وطلبوا مني تزويدهم بمواد تساعدهم على تطوير حركتهم النقابية. وأبدوا كامل استعدادهم لبناء علاقة مع حركة العمال في البلاد. وقد وعدني السيد محمد صالح القزاز بزيارة(أرض إسرائيل) في السنة القادمة عندما يكون في طريقه إلى أوربا حيث ينعقد مؤتمر العمال الدولي. هذا وقد انتخب القزاز عضواً في البرلمان الجديد[258].

ناجي الأصيل

أوفدتُ إلى دمشق لمدة خمسة أيام لأقوم بترتيب لقاء بين مدير القسم السياسي م.شرتوك وبين ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقي الذي وصل في نفس اليوم إلى العاصمة السورية في طريق عودته من تركية إلى بغداد.

وهذا هو تقرير عن هذه المهمة.

القدس في 1937/5/10

وصلت إلى دمشق الساعة التاسعة مساء، وحال وصولي علمت إن الدكتور ناجي الأصيل ينزل في فندق (أورنط بالاس) لإجراء محادثات خاصة في نفس الفندق مع رئيس الحكومة السورية[259]. وقد انتهى اجتماعهم في حوالي الساعة عشرة ليلاً.

كان الدكتور ناجي ومرافقوه محاطين بحرس من الشرطة السورية دون أن يتيحوا فرصة الحديث معهم لأحد.

انتظر الصحفيون السوريون في الفندق لمقابلة وزير الخارجية العراقي إلى ما بعد انتهاء اجتماعه برئيس الحكومة السورية[260]، ولكن الشرطة أجبرتهم على الانصراف دون إجراء أي لقاء صحفي معه، ولما علمت بأنه سيقضي فترة قصيرة في سورية فقد أرسلتُ لهُ، وفي نفس الليلة، طلباً مستعجلاً لمقابلته وأرفقتُ رسالة شرتوك له بطلبي ذاك.

وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ذهبت لمقابلة إبراهيم عبد السلام مدير أمور الشرق الأوسط في وزارة الخارجية العراقية وساعد الدكتور ناجي الأيمن في سفرته هذه فقال لي:

إن الدكتور ناجي تعب جداً، ثم سألني عن هدف القسم السياسي في الوكالة اليهودية من مجيئي إلى دمشق.

فأجبته: إننا نقدر مدى اهتمام حكومة العراق بالوضع في (أرض إسرائيل) ونعلم إن معلومات الدكتور ناجي مستقاة من طرف واحد وتبعاً لذلك فمن الصعب عليكم بحث الصهيونية ومعاملات اليهود في (أرض إسرائيل). إن لم تسمعوا مثل تلك المعلومات من مصادرها الرئيسة، وسيكون مدير القسم السياسي سعيداً إذا اتيحتْ له فرصة زيارة الدكتور ناجي في دمشق وعقد لقاء غير رسمي معه لتزويده هو وحكومته بتفاصيل وافية عن موقف الصهيونية إزاء عرب(أرض إسرائيل) وعرب الدور المجاورة.

أبلغ إبراهيم عبد السلام الدكتور ناجي عن لقائه معي وما لبث إن عاد وبصحبته كاظم الدجيلي قنصل العراق في حيفا الذي أفصح عن سرور الدكتور ناجي من رسالة شرتوك وعن رغبته في لقائه.. وأضاف الدجيلي إن الدكتور ناجي يقدر بعمق تجربة شرتوك في تقاربه مع العرب في البلدان المجاورة والمهتمين بقضية(أرض إسرائيل)، ويرى في هذه التجربة خطوة مباركة، إن العراق يهتم بنشر الهدوء والاستقرار في(أرض إسرائيل) وأن تسود العلاقات الحسنة بين المواطنين هناك، وإنه ليسعدنا أن نشارك في هذا المجال لأنه يعود بالفائدة على المواطنين

أنفسهم وعلى حكومة الانتداب. وأضاف إبراهيم إن الدكتور ناجي يأسف لأنه لا يتمكن من لقاء شرتوك في سورية فهو لا يحبذ الإثقال على الحكومة السورية، كما إنه لا يريد ربط شرتوك بموعد السفر إلى دمشق خاصة وإن وقته(الدكتور ناجي) مثقل بمواعيد لقاءاته مع أعضاء الحكومة السورية، ويطلب عقد مثل ذلك اللقاء بينه وبين قنصل العراق في حيفا الذي يتصل اتصالاً مباشراً بوزير الخارجية العراقي لبحث الأمور الهامة التي يود بحثها، فإذا ثبت للمستر شرتوك إن لقاءه بالقنصل العراقي في حيفا لا يكفي فإن الدكتور ناجي على استعداد لترتيب لقاء ثانٍ بينهما في بغداد، على إنه في الوقت الحاضر على استعداد لاستقبالي في غرفته الخاصة في الفندق لسماع أية تفاصيل عن موقف اليهود وعن قضية أرض إسرائيل عموماً[261].

فأجبتُ بأن هذا ليس من صلاحيتي ولست مفوضاً بالحديث عن أمور تخص مدير القسم السياسي فقط خاصة، وإن مهمتي تنحصر في ترتيب اللقاء بينهما حسب. ثم أردفتُ: وبدوري فإنني أقدر من الصميم رغبتكم الطيبة في اللقاء مع القادة اليهود والتباحث معهم حول قضية(أرض إسرائيل) وسأقوم بتبليغ شرتوك بكل ما جرى ولاشك إنه سيكون سعيداً بزيارة القنصل الدجيلي المحترم في أقرب فرصة.

بعد افتراقنا أنا وإبراهيم تواعدنا أن نلتقي في نفس اليوم بعد الظهر لزيارة الأماكن التاريخية المهمة في دمشق وكان القنصل قد تطرق في حديثه عن علاقاته مع العرب النشطين في(أرض إسرائيل) وقال إن رؤساء الحركات العربية هناك على اتصال دائم معه ويمدونه دائماً بتفاصيل عن أعمالهم ومقرراتهم ولكن اليهود لا يهتمون بمثل هذه الأمور وبحثها مع القنصل. وعلى الرغم من إنه أمضى مدة سنتين في حيفا، إلا إن أحداً من القادة اليهود لم يزره ولم يفكروا بتقديم التهنئة القنصلية في الأعياد الرسمية والمناسبات العامة وهو متأكد بأنهم لا ينهجون هذا النهج مع قناصل الدول الأُخرى الموجودين في البلاد. وحسب رأيه فإن على اليهود التماس مثل هذه الروابط لأنه يمثل دولة عربية يطمح اليهود إلى التقرب منها.

وهو لا ينكر إنه عربي ويؤيد إخوانه العرب في (أرض إسرائيل) ولكن تأييده الشخصي والسياسة العامة أمران مختلفان. وتأييده لعرب(أرض إسرائيل) يجبره على الاهتمام أكثر فأكثر في البحث عن حل لقضية(أرض إسرائيل)، وعلى اليهود أن يلتمسوا شخصاً مصغياً لحديثهم، ولو كانتْ بينه وبين الوكالة اليهودية علاقة حسنة لما أضطر أن يجمع المعلومات عما يدور في الوسط اليهودي وعن موقف اليهود من مسألة التقسيم لتقديم تقاريره إلى الحكومة العراقية منها من جريدة(فلسطين بوست) وهو إلى الآن لا يعرف معرفة تامة: فيما إذا اتخذت لجنة العمال قرارها بتأجيل بحث قضية التقسيم بالإجماع أو الأغلبية، ولا يعرف أيضاً موقف اليهود من جهود الأمير عبد الله التي تهدف إلى ضم قسم من(أرض إسرائيل) أو كلها إلى شرق الأردن[262].

فأجبته: إنه ليس من الصحيح تحميلنا مسؤولية هذه المقاطعة لعدة أسباب:

1. وجود القنصلية في حيفا ومقر الوكالة اليهودية في القدس.
2. جرت العادة أن يرسل القناصل دعوة خاصة للوكالة اليهودية في المناسبات ولم يسبق لقنصل عراقي أن أرسل للوكالة مثل هذه الدعوة أبداً.
3. لا نفضل إرهاق الممثلين العرب الرسميين بزيارات ومباحثات ونحن نعلم إنه من الممكن استغلال ذلك من قِبل الصحافة العربية.
4. الحكومة العراقية مشغولة دائماً بإصلاحاتها الداخلية وليس من المستحسن إرهاقها بقضايا(أرض إسرائيل).

وختمت كلامي بأنني مسرور جداً لأن أسمع رغبة القنصل في بناء علاقة مع الوكالة اليهودية ووعدتهم بالعمل حال وصولي إلى(أرض إسرائيل) بهذا الاتجاه، فأجاب القنصل بأنه لا يعير أي اهتمام للضجة التي من الممكن أن تقوم بها الصحافة العربية حول علاقاتنا معكم، وهو يعرف كيف يسكتها عند الحاجة، كما إن القنصلية العراقية سوق تنتقل من حيفا إلى القدس بعد عشرين يوماً، ويأمل أن يرانا في أوائل الضيوف الذين يؤمون القنصلية في مكانها الجديد إضافة إلى سهولة الاتصال الهاتفي به والبحث معه عن الوضع في العراق أو اهتمامات العراق في مسألة(أرض إسرائيل).وقد استغرقت هذه المحادثة ساعة واحدة[263].

مع إبراهيم عبد السلام

التقيت بإبراهيم عبد السلام في القوت المحدد وقمنا بزيارة بعض الأماكن الأثرية في دمشق، وفي الطريق تحدثنا عن مهمة ناجي الأصيل في تركية وعن الوضع في العراق وكذلك موقف الحكومة العراقية من قضية(أرض إسرائيل). كان إبراهيم حذراً للغاية في إجاباته.. وقد اتضح لي من خلال حديثه إن ناجي الأصيل قد أجرى محادثات غير رسمية في سورية وتركية حول قضية(أرض إسرائيل)، ويعتقد ناجي إنه إذا دعمت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية فإن الأكثرية الساحقة في البرلمان الإنكليزي ستصادق عليها دون أدنى شك.

لطفي الحفار

التقيت في دمشق بالسيد لطفي الحفار نائب رئيس البرلمان السوري واستفسرت منه عن العرض الذي تقدم به داود لوزيه حول قضية اشتراك إحدى الشركات اليهودية في التنقيب عن منابع النفط في منطقة(الجزيرة) السورية فقال لطفي: "**إن الحكومة السورية مستعدة لبحث كل عرض عليها يصلها من أية شركة سواء لدينا أكانت تلك الشركة إنكليزية أم أمريكية أو يهودية والقضية في نظرنا هي قضية تجارية محضة.. ولا مانع لدى الحكومة السورية من إعطاء هذا الامتياز إلى الشركة اليهودية إذا كانت شروطها أفضل من شروط الشركات الأُخرى**".

وأضاف إلى إن الحكومة السورية قبلتْ إلى الآن العرض الذي تقدمت به الشركة العراقية دون العروض المقدمة لها ولم يبق إلا شهر لقبول العروض من الشركات التي لم تتقدم بعروضها إلى الآن. وأعدته بأنني سأبلغ هذا الأمر إلى إدارة الوكالة وأبديتُ له عن أسفي لأن فترة زيارتي القصيرة لاتتيح لي متابعة وترتيب مثل هذه القضية المهمة.

كاظم الدجيلي

القدس في 1937/6/22

في 6/21 قابلت القنصل العراقي كاظم الدجيلي في مكتبه في القدس.

سألته: ماذا سيكون موقف العراق في حالة معارضة العرب في(أرض إسرائيل) لسياسة بريطانيا الجديدة؟ وكانت إجابته تعتمد على تصريح رئيس حكومته حكمة سليمان لمراسل(نيويورك تايمس) الذي يقول فيه: إن العراق لن يتدخل في النزاعات الداخلية والخارجية للدول المجاورة. لما قلت لهُ إن العراق قد تدخل في الأحداث التي دارتُ في السنة الماضية في(أرض إسرائيل). أجاب القنصل: كان ذلك على زمن حكومة ياسين الهاشمي وليس في زمن حكومة حكمة سليمان، فالعراقيون اليوم مهتمون بتطوير بلدهم وبناء اقتصادهم وجيشهم. وشعارهم هو " **العراق للعراقيين**". ورغبتي رغبة حكومتي أن تنجح بريطانيا في حل مشكلة(أرض إسرائيل)، وأن يستتب الأمن والسلام بين مواطنيها المختلفين ويسودهم التفاهم والعلاقات الطيبة عرباً ويهوداً. ثم أضاف إلى قوله ذلك" **إن الدول العربية تستطيع أن تجني فائدة كبيرة من تجارب(أرض إسرائيل) وعلى وجه الخصوص في مجالي الصناعة والزراعة الذين تطورا في عشر السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً... ومن الخطأ التفكير بأن العراقيين يكرهون اليهود، فمنذ مئات السنين واليهود والمسلمون يعيشون في العراق كأخوة.. صحيح إن غالبية العراقيين يعارضون الصهيونية وهذه المعارضة ناتجة عن التصريحات الكثيرة التي يطلقها الصهاينة عن رغبتهم في إقامة الدولة اليهودية التي ستنمو مع الزمن وتضم شرق الأردن ومناطق عربية أُخرى. ولملاحظتي إن الصهاينة ليسوا سواء في نظرة بعيدة المدى كهذه النظرة، أجاب القنصل: إن العرب عموماً على اختلاف ديارهم لا يفرقون بين من لا يرى هذا الرأي وبين الصهيوني الذي يؤمن إن ذلك هو طموح الصهاينة**"[264].

ثم سأل القنصل: عن زيارة مدير القسم السياسي شرتوك لهُ، وأضاف بأنه مشتاق لرؤيته لأنه سمع الكثير عنه من عرب وإنكليز فقد ذكروا لنا إن شرتوك ليس سياسياً حكيماً حسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك محدث لبق وكاتب جيد والقنصل يبحث دائماً عن رجل مثل هذا فمن المهم للعرب أن يصادقوه حيث يتمكنون من تطوير قدراتهم السياسية والاجتماعية والإنشائية. ومن جهة ثانية نعارضه في سياسته.

فقلهُ لهُ: إن شرتوك– وبالتأكيد– سيكون سعيداً عندما يتعرف عليه. وعلى ما أعلم فإنه سيزورنا في الأيام القليلة التالية.

ثم عبر القنصل عن رغبته في زيارة الجامعة العبرية في القدس والمستوطنات اليهودية والكيبوتات ومحطة التجارب في رحوبوت وبعض المؤسسات الوطنية والمصانع اليهودية.. لأنه واثق إن العراق يستطيع التعلم من تجارب اليهود في مجالات الاقتصاد. وفي النهاية أخبرني إنه تلقى تقريراً عن الزيارة التي قمتُ بها لبغداد قبل أربعة أشهر وأراد معرفة مدى سروري من اللقاءات والاستقبال الذي تم لي في بغداد، فحدثته عن الأماكن التي زرتها وعقبتْ بشكل خاص عن التخلف الصناعي والزراعي ومجالات العمل الأُخرى والوسائل التي من الممكن إتباعها لإجراء التحسين المطلوب حسب رأيي[265].

ثانياً: تعقيب حسين جميل، وصادق كمونة على مقال " حزب الإصلاح الشعبي " (جماعة الأهالي والصهاينة):

أ: حسين جميل:

قرأت مقال السيد عبد الجبار العمر بعنوان "حزب الإصلاح الشعبي" (جماعة الأهالي) والصهيونية؟ المنشور في عدد شهر أيلول سنة 1980، من مجلة" آفاق عربية" (ص27–37)، وفي المقال مقتبسات من رسائل قال كاتب المقال إنها رسائل الياهو ساسون إلى زوجته، وإنها نشرتْ مؤخراً، غير إنه لم يذكر المصدر الذي ترجمتْ منه تلك الرسائل، مع إن أسلوب العرض العلمي للمواد يتطلب أن يذكر الكاتب مصدر كل جملة يقتبسها، وأن يذكر اسم المؤلف واسم الكتاب الذي اقتبس منه بالكامل وناشره ومحل النشر وسنته[266].

إن هذا المقال بكل ما جاء فيه يتطلب مناقشة جادة وواسعة، وهذا يتطلب الإطلاع على الكتاب الذي نشرتْ فيه الرسائل، وهذا الأمر لم يتحقق لي، غير إن في المقال وفي المقتبسات التي جاءت فيه نقاطاً لا يصح السكوت عنها حتى يتيسر الإطلاع على الكتاب، وعلى أوراق أُخرى ومراجع تتعلق بالعهد الذي تحدث عنه كاتب المقال، وهي نقاط يجب التعقيب عليها، لأن السكوت عن تلك النقاط بعدما جاء في المقال من إن " **المجلة مفتوحة لكل ما يردها من تفنيد أو تثبيت ما دونه المسؤول الصهيوني المذكور**"[267]، أقول إن السكوت عن كل ما جاء في ذلك المقال ومقتبساته مع هذه الملاحظة، قد يفسر من بعض القُراء بغير أسبابه الحقيقية، أو قد يفسر على إنه لا اعتراض على المضامين المنشورة، في حين إن كثيراً من تلك المضامين غير صحيح ويتطلب التكذيب العاجل، وبعضها يتطلب التصحيح وإعادة التوازن إلى الموازين المختلة. ولهذا الغرض بادرتْ بكتابة هذا التعقيب.

وأول ما أُلاحظه على المقال إنه لا يرتفع إلى مستوى البحوث التاريخية التي تستهدف التعرف على الحقائق والكشف عنها، وإتباع أساليب البحث العلمي لتجميع الحقائق توصلاً إلى "**الحقيقة**" في موضوع من المواضيع. أو في حدث من الأحداث. ويبدو إن المقال يستهدف "**حملة**" على "**جماعة**" معينة بصرف النظر عن

الحقائق، الأمر الذي جعل المقال على كل حال دون مستوى كتابات السيد عبد الجبار العُمر التي سبق له نشرها في مجلة "آفاق عربية" .

ومظاهر هذا الذي أقوله ستأتي الإشارة إليه في هذا التعقيب.

1. استنتج كاتب المقال ما أراد استنتاجه من بعض ما جاء فيما أسماء رسائل الياهو ساسون كما لون كان ما كتبه هذا الشخص صدقاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، خلافاً لما يجب أن يتصف به المؤرخ من الشك فيما يعرض عليه، عملاً بالمبدأ الذي قال به المؤرخ والفيلسوف الاجتماعي ابن خلدون بأن" **شك المؤرخ رأس حكمته**" في حين إن دواعي الشك – بل التكذيب– متعددة في كثير مما جاء في مضامين الرسائل التي قال كاتب المقال إنها نشرتْ مؤخراً، من ذلك إن كاتبها قصد إلى نشر مفاهيم معينة في صالح الصهيونية، وبدلاً من أن يقولها على إنها آراؤه فيكون أثرها لدى قارئها تافهاً إذ لم يكن معدوماً، فإنه أجدى للحركة الصهيونية أن ينسبها إلى أشخاص من المعسكر العربي وهم لم يقولوها ولا يمكن إن يقولوها، وهو بهذا لا يحقق غرضه بنشر تلك المفاهيم فقط، بل يظهر إلى جانب ذلك إن الصهيونية ليست مرفوضة بالكامل في البلاد العربية، ومن الأغراض التي قد يكون صاحب الرسائل استهدفها بما ضمنه تلك الرسائل من أخبار كاذبة وإدعاءات لا أساس لها، الدعاية لشخصه، وأن يظهر إن سفرته إلى بغداد حققت بعض الأغراض التي قصد إليها، وإنه كان مقبولاً في العراق بحيث" ألتقى بمجموعة مقربة من السلطة، ولها تأثير عليها، وهذه المجموعة عبارة عن 28 شخصية عراقية يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية" – كما قال – وإن من مظاهر قبوله إن محرر جريدة الأهالي أقام لهُ حفلة شاي في مكاتب حزب الإصلاح الشعبي، وإنه تناول العشاء على مائدة رئيس مجلس النواب في داره، وأنا أشك كثيراً في هذا الذي يدعيه واستبعده، وإن كنت لا أستطيع الجزم بنفسي هذا الإدعاء بسبب مرور وقت طويل هو أربعة وأربعين سنة من شباط 1937 إلى هذا اليوم[268].

لم يحمل كاتب المقال على تكذيب ما نشره الياهو ساسون كون هذا الأخير من معسكر أسس على الباطل، وقام على الأكاذيب وتزوير التاريخ، أو على الأقل لم يشك في هذا الذي كتبه الياهو ساسون مما ينطوي على دعاية للصهيونية وإن رجالها يمارسون الكذب والافتراء منذ بدأتْ فكرتها إلى يومنا هذا، بل إنه– أي كاتب المقال– نشر ما نشره على إن ما ورد في الرسائل المنسوبة إلى هذا الشخص صحيح، ولم يلفت نظر كاتب المقال عدم الدقة في عرض صاحب الرسائل لبعض الوقائع أو في إشاراته لبعض الأشخاص، فيخطر لهُ – أي لكاتب المقال – أن يسحب ذلك إلى المواد الأخرى في رسائله، ومن جملة ذلك ما نسبه إلى الأشخاص من أحاديث أدعى إنهم تحدثوا بها إليه، ومن مظاهر عدم الدقة في الرسائل موضوع البحث قول صاحبها إن جعفر العسكري عندما قتل في إنقلاب بكر صدقي كان رئيس الوزراء في حين إنه كان وزيراً للدفاع. وقوله إن الأهرام جريدة تصدر في بغداد.

وقوله إن محمد صالح القزاز انتخب عضواً في البرلمان الجديد، في حين إن القزاز لم يكن يوماً ما عضواً في مجلس من مجالس النواب، وقوله إنه تحدث مع شخص أسماه " عبد الجواد هاشم" وأنا أعرف كل الأشخاص العاملين في عهد الانقلاب ولا أعرف شخصاً بهذا الاسم، فمن هو؟ ومن يقصد صاحب الرسائل بهذه التسمية؟ ومن مظاهر عدم دقة صاحب الرسائل قوله إنه كان مع وزير الخارجية في دمشق عند عودته من تركيا " **إبراهيم عبد السلام مدير أمور الشرق الأوسط في وزارة الخارجية العراقية** " في حين لم يكن في وزارة الخارجية موظف بهذا الاسم، إنما كان فيها السيد جميل السلام وعنوان وظيفته " مدير الشعبة الشرقية" أما فيما نسبه من حديث للسيد صادق كمونة فإني لا أُريد إن أسبق السيد صادق كمونة في إبداء رأي في هذا الشأن بل أترك لهُ التعقيب على ما نسبه إلى صاحب الرسائل، ولكني – وأنا في صدد الإشارة إلى عدم دقة صاحب الرسائل في إشاراته للوقائع والأحداث أُلفت النظر إلى إن لبنان في سنة 1937، كان لا يزال تحت الانتداب الفرنسي ولم تكن فيه دولة مسيحية، حتى إنه جرى في سنة سابقة انتخاب رئيس

للجمهورية ففاز في الانتخاب الشيخ محمد الجسر، كما إن السورين لم يوافقوا يوماً على أن يكون جيش لبنان جيشاً مسيحياً كما قال صاحب الرسائل[269].

هذه أمثلة لما ورد فيها اقتبسه كاتب المقال من رسائل الياهو ساسون، مما أسميته عدم الدقة في عرض الوقائع والأسماء، ذكرتها حيث قلت أني كنت آمل أن تلفت نظر كاتب المقال فتبعث فيه الشك فيما عرضه هذا الشخص في رسائله فلا يأخذ ما جاء فيه على علاته.

2. ولم يكتف السيد عبد الجبار العُمر بأن اعتبر ما جاء في الرسائل موضوع البحث صدقاً رتب عليه النتائج التي رتبها، بل إنه أكثر من ذلك نسب إلى الرسائل أموراً لم تأتِ بها، ويخالف بعضها ما جاء فيها. من ذلك إنه قال " **ومع إن الياهو هذا قابل الرجال الذين قابلهم بصفته الصهيونية الصريحة وكان يسمي فلسطين(أرض إسرائيل) أينما وردتْ في أحاديثه معهم، فقد لاقى من لدنهم ترحيباً حاراً وتعاطفاً فكرياً عميقاً وتسهيلات لإنجاز مهمته المريبة**".

فيما يخص القول " بأن الشخص المذكور قابل الرجال الذين قابلهم بصفته الصهيونية "الصريحة" فإن هذا خلاف ما استخرجه كاتب المقال نفسه من الرسائل ودونه في مقاله موضوع البحث حيث قال (في الصفحة 29 عمود 2 فقرة2) " **قال الياهو ساسون في كتابه حول عمله" دون أن أخفي شخصيتي الحقيقية أمام الجميع كمفوض (وكالة الشرق) المصرية في الشرق الأدنى التي تعمل بتأثير القسم السياسي للوكالة في القاهرة**".

ويضيف كاتب المقال "ويبدو إنه كان سكرتير الوكالة السياسية الصهيونية ومفوض(وكالة الشرق) الصحفية في نفس الوقت وقد اختار تقديم نفسه للإعلاميين الانقلابيين كصحفي وذلك أنسب لهُ مما لو قدّم نفسه سكرتيراً للوكالة السياسية الصهيونية" (انتهى الاقتباس من المقال). وكرر كاتب المقال(في آخر ص30 عمود 1)" إن الياهو ساسون قدّم نفسه على إنه مفوض وكالة الشرق المصرية في الشرق الأدنى".

وفيما نقله كاتب المقال عن زيارة الياهو ساسون لمديرية الدعاية والنشر قال " زرت في 3 شباط 1937 مكاتب قسم الإعلام في بغداد وعرفت نفسي هناك بأنني مفوض وكالة الشرق في الشرق الأدنى وصحفي مراسل مختص بقضايا الشرق للصحافة اليهودية بشكل عام والعبرية الصادرة في أرض إسرائيل بشكل خاص. عرفني المدير بدوره على موظفيه وطلب منهم مساعدتي في مهمتي الصحفية".

فهو يقول إنه عرف نفسه بأنه مفوض وكالة الشرق في الشرق الأدنى وصحفي مراسل. و"وكالة الشرق كانت معروفة لدينا حينذاك على إنها وكالة مصرية للأنباء، وكنا نجد الصحف العربية والأجنبية تذكرها مصدراً لكثير من برقياتها، فأين هذا من القول بأنه قابل الرجال الذين قابلهم بصفته الصهيونية الصريحة.

وفيما يخص الأمر الثاني – وهو قول كاتب المقال بأن الياهو ساسون كان يُسمي فلسطين(أرض إسرائيل) أينما وردت في أحاديثه معهم، فهو قول كان يجب أن لا يفوت كاتب المقال إنه غير معقول. فليس من عربي واحد أو مسلم في مشارق الأرض ومغاربها يقبل أن يسمع من أحد تسمية فلسطين (أرض إسرائيل) فإن فلسطين لم تهن عند أحد إلى هذا الحد الذي يعنيه سماع هذه التسمية دون استنكارها والاحتجاج عليها ورفض الحديث مع من يستعمل هذه التسمية، ففلسطين كانت دوماً وما تزال البقعة العزيزة المقدسة في نفس كل عربي ومسلم، هي عنده في بؤبؤ عينيه يفتديها بروحه، وكنت ولا أزال أرجو أن لا يتطرق الشك في هذا إلى نفس السيد عبد الجبار العُمر وإلى نفس أي قارئ لهذه الكلمات.

هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فإن الذي أعرفه إن تعبير أرض إسرائيل لم يكن يستعمل حتى من قِبل اليهود في سنة 1937، وإحدى الدلائل على ذلك المقتبس الذي نشره كاتب المقال عن جريدة هابوكر الصادرة في 4 آب 1937، ففي(11 سطر) استعملتْ الجريدة الصهيونية اسم فلسطين خمس مرات ولم تقل أرض إسرائيل(ص29 أول عمود 2)، وأرجع إن هذا الاستعمال لم يبدأ إلا بعد 15 مايس سنة 1948، عندما أعلنوا قيام دولتهم باسم "إسرائيل" في قسم من أرض فلسطين، وللتأكد من هذه النقطة يجب الرجوع إلى بعض المراجع في هذا الشأن، والذي أؤكده إني لم اسمع تعبير(أرض إسرائيل) من الياهو ساسون عندما قابلني في

سنة 1937، بصفته صحفياً ومراسلاً لوكالة الشرق للأنباء وبصفتي مديراً للدعاية والنشر. ويبدو لي إن الياهو ساسون استعمل في رسائله تعبير أرض إسرائيل من فلسطين عند نشر الرسائل مؤخراً، فتصور كاتب المقال إنه كان قد استعمله في أحاديثه سنة 1937.

3. وفيما يتعلق بحديث الياهو ساسون معي بصفتي مدير الدعاية والنشر لحكومة السيد حكمت سليمان، فإني قبل أن أعقب على ذلك أود أن أُبيّن للقارئ– والعهد الذي نتحدث عنه بعيد نسبياً بالنسبة لأكثر القُراء– أقول أود أن أُبيّن كيف أصبحتْ مديراً للدعاية والنشر، والمدة الذي بقيت فيها في هذه الوظيفة.

عندما وقع الإنقلاب في 29 تشرين الأول سنة 1936، كنت حاكماً لمحكمة عانة، وقضاء عانة كما يعلم القارئ في الفرات الأعلى على الحدود الشمالية الغربية للعراق مع سوريا، وكنت قد نقلتُ إلى عانة قبل ذلك ومنذ أوائل سنة 1936، من محكمة الحلة، ولم أكن أعرف بالانقلاب ولا بالتحضير لهُ قبل وقوعه. وعندما وقع الانقلاب جرى الاتصال بي بالهاتف وعرض علي أن أكون مديراً للدعاية والنشر، وقد قبلتُ بذلك حيث كانت جماعة الأهالي مشتركة بالحُكم، وأنا من هذه الجماعة وأحد مؤسسي جريدة الأهالي، وبمناسبة ما جاء في المقال عن ممثلي جماعة الأهالي في وزارة السيد حكمت سليمان، أُبيّن إن السيد حكمت سليمان، كان قبل هذا قد أنضم إلى جماعة الأهالي، وبالإضافة إليه كان ممثل جماعة الأهالي في الحُكم السيد كامل الجادرجي والسيد جعفر أبو التمن، أما السيد يوسف عز الدين إبراهيم – وزير المعارف – والسيد ناجي الأصيل – وزير الخارجية – فلم يكونا من جماعة الأهالي – كما يفهم من مقال السيد عبد الجبار العُمر – إنما كان الأول صديقاً للسيد كامل الجادرجي وكان الثاني صديقاً للسيد حكمت سليمان ولكامل الجادرجي كثيراً الاتصال بهما منذ وقت سابق للانقلاب.

باشرتُ بعملي مديراً للدعاية والنشر التابعة لوزارة الداخلية، وكانت دائرة صغيرة تشغل غرفاً قلسللة في بناية وزارة الداخلية السابقة(محافظة بغداد الآن) وبدأ عملي في 4 تشرين الثاني 1936، وبعد بضعة أشهر وعندما قدرت أن مسيرة الحُكم

لا تتجه بحيث يقدر لها أن تحقق الآمال التي كانتْ تستهدفها جماعة الأهالي، طلبتُ من السيد وزير الداخلية – وكان السيد حكمت سليمان – الموافقة على أن أعود إلى العمل في القضاء، وبعد ممانعة منه، وافق نتيجة لرجائي منه الموافقة على طلبي، على إثر ذلك طلب السيد وزير العدلية السيد صالح جبر من وزارة الداخلية عودتي للعمل في القضاء، وقد تم ذلك وعينت حاكماً للصلح في بغداد وباشرت العمل ثانية في القضاء في 22 مايس 1937، وكان ذلك قبل إستقالة الوزراء الأربعة (جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف عز الدين إبراهيم وصالح جبر) من الوزارة بشهر واحد[270].

بعد هذه المقدمة أعود إلى التعقيب على ما نشر في المقال موضوع البحث عن زيارة الياهو ساسون إلى مديرية الدعاية والنشر، فأبيّن أولاً إني كنت أشغل في هذه المديرية غرفة، وكان بابي مفتوحاً لكل زائر، سواء كان يعمل في الصحافة أو لم يكن، وكان كل زائر يدخل علي في غرفتي دون أية شكليات فلا سكرتير، ولا موعد سابق أو حتى إخبار. وهكذا كان مجيء الياهو ساسون، وقد قال فيما هو منشور في المقال موضوع البحث إنه عندما دخل علي" كان من بين ضيوفي ستة من الصحفيين" وإني " **عرفته على موظفي الدائرة وعلي ضيوفي وطبت منهم مساعدته في مهمته الصحفية**".

إني أؤكد الحديث الذي بيني وبينه تم بحضور الصحفيين والضيوف الذين كانوا موجودين في غرفتي، وإن الحديث لم يخرج عن حدود الأحاديث التي كانت تجري بيني بصفتي مديراً للدعاية والنشر– وبين الصحفيين العرب والأجانب الذين بدا توافدهم على بغداد بالعشرات منذ وقع الانقلاب إلى عدة أشهر بعد ذلك، وإلى أن تركت الدائرة في أواخر شهر مايس سنة 1937، أسئلة من الصحفيين عن نقاط معينة تعنيهم معرفة أجوبتها وبيانات من جانب مديرية الدعاية والنشر، مما يعني الحُكم أخبار الصحفيين بها، وفي مقدمة ذلك تبرير قيام الانقلاب العسكري باعتباره حدثاً استثنائياً غير مألوف في المنطقة، وأهداف الحُكم وغاياته وتفسير الأحداث الجارية من وجهة نظر الوزارة.

وأؤكد مرة أُخرى إن هذا الشخص – الياهو ساسون – لم يذكر كلمة إسرائيل ولا أرض بحضورنا، وليس من المعقول أن يفعل ذلك في بلد عربي معروف بعدائه للصهيونية ومقاومته لها ونصرته لعرب فلسطين وللحق العربي في هذا الجزء من الوطن، ولم يقل أحد بهذه التسمية أو يشير إليها في جميع ما كتب عن تلك الفترة.

4-وفي موضع متقدم من هذا التعقيب قلت إني أعرف أن تعبير (أرض إسرائيل) لم يكن يستعمل حتى من قِبل اليهود ف سنة 1937، وإن بدء استعماله من قبلهم بعد ذلك جاء في وقت متأخر وبعد 15 مايس 1948، وهذا أمر يجب لي أن أرجع إلى كتابات اليهود قبل 1948، للتأكد منه- وعلى كل حال فلا يجوز أن ينسب إلى أُناس وأعين لقضية فلسطين العربية، إنهم يسمعون تعبير أرض إسرائيل يقولها يهودي ويسكتون عليه، والأشخاص الذين ورد في المقال إن الياهو ساسون قابلهم كلهم واعون لهذه القضية، ومن قطر عربي بدأ عمله من أجل قضية فلسطين منذ الأيام الأولى لصدور وعد بلفور في سنة 1917، إن العراق عمل لفلسطين جنباً إلى جنب مع عمله من أجل استقلاله، وكاتب هذه الكلمات وإن كان يثقل عليه أن يشير إلى أي عمل قام به في حقل الخدمة العامة، ومن جملة ذلك عمله من أجل قضية فلسطين العربية – إلا إن ما نشر في المقال البحث يحملني وأنا كاره- أن أقول إن وعيي لهذه القضية المركزية من قضايا الوطن العربي منذ العشرينات لا يمكن معه أن يصدق أحد إني أسمع شخصاً يسمي فلسطين أرض إسرائيل وأسكت عليه. وهذه المناسبة تدعوني أن أقول إن كلمة "إسرائيل" مقترنة بالحركة الصهيونية تستفزني وتثير فيّ الاشمئزاز كيفما قيلت وأينما وردت[271].

إن وعيي لقضية فلسطين العربية بدأ مبكراً فمنذ كنت تلميذاً في الدراسة الابتدائية ثم في المدرسة الثانوية كنا نحن التلامذة نضرب عن دخول الصفوف في تشرين الثاني من كل عام احتجاجاً على وعد بلفور. واستمر عملي في هذه القضية المركزية من قضايا الوطن العربي طيلة عملي في حقل الخدمة العامة، والمقال الذي

نشرته مجلة "آفاق عربية" يضطرني إلى أن أُشير إلى معالم هذه المسيرة لأقول، إن من كان هذا تاريخه لا يمكن أن ينسب إليه أي تساهل مهما كان شكله في هذه القضية التي عمل لها وسعه الجهد منذ كان تلميذاً واستمر عمله فيها طيلة السنين التي عمل فيها في حقل الخدمة العامة إلى أن اعتزل العمل السياسي في السنين الأخيرة.

وفي هذا الصدد أُشير إلى موضوعين يمثلان موقفين لي قبل عام 1937:

أ: أول الموقفين هو إني أول من فكّر بالقيام بمظاهرة شعبية في الاحتجاج على زيارة الزعيم الصهيوني السر (الفريد موند)[272] للعراق، وهي المظاهرة الشعبية الكبيرة التي قامتْ في يوم 8 شباط 1928، وهزتْ دار المندوب السامي البريطاني في بغداد وهزتْ البلاط الملكي والحكومة، وقابلتها الحكومة حينذاك بقوة غير اعتيادية، منها إنها أصدرتْ أثر قيامها مرسومين يقرر أولهما(وهو المرسوم رقم 13 لسنة 1928)، جلد الطلاب الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم ممن اشترك في المظاهرات جلدات إلى حد(25) جلدة. والمرسوم الثاني وهو المرقم(14) لسنة 1928، يجيز وضع من حرض أو يحرض على ارتكاب إحدى جرائم الباب الثالث عشر من قانون العقوبات تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن سنتين[273].

أقول إني أول من فكّر بالقيام بهذه المظاهرة وذلك عندما قرأت وأنا في مكتبة دار المعلمين خبراً في جريدة خارجية(أذكر الآن إنها كانتْ مجلة الشرق الأدنى لصاحبها أمين سعيد)، عن اعتزام السر الفريد موند زيارة العراق، ولما استقر في ذهني وجوب القيام بمظاهرة في يوم وصوله نواجهه بها عند وصوله بغداد ونعمل على الحيلولة دون دخوله إليها بسهولة، لما استقر في ذهني ذلك، ذهبتْ إلى عبد القادر إسماعيل وعرضتُ عليه الفكرة فوافق عليها. وذهبتْ إلى مدرسنا في الثانوية الأُستاذ يوسف زينل في نادي التضامن وعرضت عليه الفكرة فوافق عليها وشجعنا على القيام بها، وبدأ اتصالنا بطلاب المدرسة الثانوية المركزية الذين كنا طلاباً معهم في السنة السابقة. وكذلك مع طلاب دار المعلمين الابتدائية الذين اشتركنا معهم في السنة السابقة بالمظاهرة التي قمنا بها انتصار لحرية الفكر وحرية البحث بمناسبة إصدار السيد أنيس زكريا النصولي كتابه

(الحملة الأموية في الشام) وحبذ الطلاب في الثانوية ودار المعلمين القيام بهذه المظاهرة. طلبنا من أُستاذنا يوسف زينل أن يتحقق من موعد وصول الفريد موند إلى بغداد ويخبرنا به، وقد قام بذلك وعرفنا منه هذا الموعد بالضبط. وكنت أما وعبد القادر إسماعيل قد كتبنا شعارات المظاهرة وأعطيناها إلى الخطاط جلال – وكان محله في المحل الذي شيدتْ فيه مؤخراً بناية المصرف العقاري قرب المدرسة الثانوية المركزية فكتبها لنا واستلمناها منه أنا وعبد القادر إسماعيل ورفعناها عند بدء المظاهرة[273].

لقد طردتُ طرداً مؤبداً من كلية الحقوق. وكنت في الصف الأول فيها – وذلك نتيجة لعملي في هذه المظاهرة وكذلك طرد عبد القادر إسماعيل طرداً مؤبداً وهذا الطرد سبب سفري إلى دمشق وانتمائي إلى كلية الحقوق هناك وتخرجي فيها. (يرجى الرجوع إلى مذكرات ساطع الحصري ج2 ص11-15 وخيري العمري حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ص173-194. ومجلة آفاق عربية عدد آب 1980 ص58-61. ومجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1928 ص16-19. والجرائد المحلية الصادرة في 9 شباط 1928 والأيام التالية)[274].

ب.الموضوع الثاني الذي أُريد الإشارة إليه هو إني في سنة 1936، كنت أتعاون مع السيد فؤاد نصار وهو زعيم فلسطيني من الناصرة جاء إلى العراق في تلك السنة وكان يعمل على إرسال الأسلحة والمساعدات الأُخرى إلى الثوار من عرب فلسطين وكان يتعاون معه في هذا الموضوع أيضاً السيد ناظم حميد معاون مدير الكمرك في لواء الدليم، ولواء الدليم – كما هو معروف يقع في الحدود مع شرقي الأردن وسوريا.

ولا أُريد أن أُطيل حديثي على القارئ أكثر مما فعلت فأذكر ما قمت به في خدمة قضية فلسطين العربية محرراً في جريدة الأهالي والجرائد التي حلتْ محلها، ونائباً في مجلس النواب وعضواً في المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فكل ذلك من واجباتي، ولولا مقال السيد عبد الجبار العُمر الذي أُعقب عليه، لما نطقتُ بكلمة واحدة في هذا الشأن، وحتى أُنهي الحديث هذا أُشير فقط إلى نقطتين(أولاهما) إن خطابي عن قضية فلسطين العربية في اللجنة السياسية الخاصة في هيئة الأُمم المتحدة في الدورة الرابعة عشرة(سنة 1959)، وأنا عضو في الوفد العراقي حمل

ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السفير الأُستاذ رفيق العشا أن يقوم من محله أثر انتهائي من إلقاء خطابي ويأتي إلي ويقبلني تقديراً منه لذلك الخطاب.

(الأمر الثاني) الذي أُشير إليه هو إن وزارة الثقافة والإعلام العرب أقامتْ أثر حرب 1967، دورة لموظفي الإعلام، وقد دعتني لإلقاء محاضرة في الدورة عن قضية فلسطين، وبعد إلقائي تلك المحاضرة وسعتها وطبعتها وزارة الثقافة والإعلام في كتاب بعنوان "بطلان الأُسس التي أُقيم عليها وجود إسرائيل" طبع طبعتين، وطبعت الوزارة تلخيصاً للكتاب باللغة الإنكليزية[275]. وأخيراً أسأله تعالى أن يحتسبني وأنا ممن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان.

قال السيد عبد الجبار العُمر في مقاله انقلاب 1936، إن قد "**علق في الأذهان بأنه انقلاب شعوبي كان يهدف أول ما يهدف إلى عزل العراق عن الأُمة العربية وقضاياها الأساسية والترويج للنزعة الإقليمية في صفوف الشعب** ".

وتعقيبي على هذا، " **إن وزارة السيد حكمت سليمان التي قامتْ أثر انقلاب 1936، اتبعتْ سياسة عربية خالصة، ودورها العربي مثل دور الوزارات العراقية الأُخرى التي سبقتها، والوزارات التي أتت بعدها أتبعتْ السياسة نفسها وفي منهاج الوزارة في الشؤون الخارجية إنها تستهدف"توطيد دعائم الأخوة العربية والتحالف مع المملكة العربية السعودية والسعي لتوثيق العلائق الأخوية مع سائر الأقطار العربية**".

وتنفيذاً لهذه السياسة ألفت وفداً من السادة جميل المدفعي وسيعد الحاج ثابت ومحمد مهدي كبه أوفدته إلى اليمن لطلب انضمام اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية وقد تم ذلك فعلاً.

وعقدتْ الحكومة معاهدة إقامة وجوازات السفر ومرور مع المملكة العربية السعودية مع سوريا عقدت حكومة سليمان " اتفاق حسن جوار" (أنظر في موضوعي اليمن وسوريا – محاضر مجلس النواب لسنة 1937 ص455 و 461).

وعندما تألفت وزارة حكومة حكمت سليمان لم تكن المملكة المصرية عضواً في عصبة الأُمم فكتبتْ وزارة الخارجية إلى وزارة الخارجية المصرية تطلب منها تقديم طلب إلى عصبة الأُمم لتقرر عضويتها في العصبة حتى يقوم العراق بتأييده،

فأجابتْ الحكومة المصرية بشكر الحكومة العراقية وإنها ستقدم الطلب لهذه العضوية[276].

كتبت الحكومة العراقية إلى سكرتارية العصبة بتأييد طلب الحكومة المصرية. وفي جلسة مجلس العصبة خطب ممثل العراق بتأييد قبول مصر عضواً في العصبة. وقبل الطلب وتبادلتْ الحكومتان وبرلمانا البلدين التهاني بهذه المناسبة(أنظر السيد عبد الرزاق الحسني – تاريخ الوزارات العراقية ج4 ط5 ص319).

وفي قضية فلسطين نجد في مقال السيد عبد الجبار العُمر موضوع البحث أن قد" **صرح بكر صدقي إنه ينتظر أوامر صاحب الجلالة الملك لتحرير فلسطين، وكذلك أغضبتْ تصريحات حكمت سليمان الحكومة البريطانية حول مقترحات لجنة بيل الملكية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود إلى الحد الذي هدد بالاستقالة**"[277].

وفي كتاب قنصل العراق في القدس الذي اقتبسه السيد عبد الجبار العُمر في مقاله، إن بن زفي وكيل رئيس الوكالة اليهودية زار القنصلية وقال للقنصل " **إني جئت محتجاً على مذكرة الحكومة العراقية إلى لجنة الانتدابات بواسطة ممثلها في جنيف تلك المذكرة التي تحتج حكومة العراق فيها على فكرة التقسيم، وإن اليهود هنا يعدونها موجهة ضدهم .. " ثم يقول القنصل في كتابه إن بن زفي قال لهُ " إن اليهود اخذوا يعتقدون الآن إن الحكومة العراقية موجهة سياستها ضدهم ليس إلا وهي تكرههم" ، ويقول القنصل إنه أجاب بن زفي" إن الحكومة العراقية تريد إنشاء حكومة عربية في فلسطين دستورية يشترك فيها اليهود وغيرهم كما هو الحال في العراق، وترى إن هذا الحال في العراق، وترى إن هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يجعل السلم دائماً في فلسطين".**

ونشر السيد عبد الجبار العُمر في مقاله موضوع هذا التعقيب مقتبساً من جريدة هابوكر قالتْ فيه إن " **بن زفي متأثراً جداً باسم يهود فلسطين على تقديم المندوب العراقي مذكرة إلى لجنة الانتدابات وفي هذه المذكرة تعارض الحكومة**

العراقية في تكوين الدولة اليهودية في فلسطين على طول الخط وكذلك تطلب الحكومة العراقية تحديد المهاجرة في المستقبل"[278].

وفيما يتعلق بتقرير لجنة بيل الملكية الذي صدر في صيف سنة 1937، وهو يوصي بتقسيم فلسطين، ورد الفعل لدى حكومة حكمت سليمان ضد هذا التقرير، يجد القارئ في تاريخ الوزارات العراقية تأليف السيد عبد الرزاق الحسني(ج4 ط5 ص315–317)، بعد الإشارة إلى الاحتجاج الشديد الذي أعلنه رئيس الوزراء حكمت سليمان ضد ها المشروع، إن الحكومة العراقية اتصلتْ بالحكومتين التركية والإيرانية وطلبت مهما مؤازرة حكومة العراق في موقفها من هذه القضية والوقوف ضد تقسيم فلسطين. وفي الكتاب نصوص البرقيات المتبادلة في هذا الشأن، وبرقية وزير العراق المفوض في لندن عن رد فعل الحكومة البريطانية ضد تصريحات رئيس الوزراء العراقي ضد تقرير لجنة بيل وصدى تصريحاته في الصحافة العالمية[279].

وأخيراً فإنه لمن التجني على " الحزب الوطني الديمقراطي" ومن الظلم له ولتاريخه أن يقول السيد عبد الجبار العُمر إن كانت له في يوم من الأيام" أفكار صهيونية" فقد كتب في مقاله " لقد تنازل الحزب الوطني الديمقراطي – وقد بقي يمثل العناصر الأساسية لجماعة الأهالي – عن أفكاره الصهيونية فيما بعد، ورفع بدلاً عنها شعار(نحن إخوان اليهود وأعداء الصهيونية) عام 1948، وهو شعار مقبول في حالة وقوعه على اليهودي المتجرد عن الصهيونية" (انتهتْ الجملة المقتبسة من المقال)، والتجني على الحزب الوطني الديمقراطي والظلم لهُ ولتاريخه في هذا كتبه السيد عبد الجبار العُمر، إنه لم يتجاهل فقط معاداة الحزب الوطني الديمقراطي وجريدة الأهالي منذ بدأ صدروها في أول سنة 1932 للصهيونية، بل نسب إلى الحزب ما هو على الضد من مبادئه ومواقفه. إن المنهج الأول للحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في شهر نيسان سنة 1946، جاء فيه عن فلسطين" العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين أو إنشاء دولة يهودية فيها وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها ". (المادة الأولى فقرة ج)[280]، وبعد 1948 وصدور قرار التقسيم وإعلان الصهيونية دولة لها في 15 مايس سنة 1948، وعندما أدخلتْ

تعديلات على منهج الحزب الوطني الديمقراطي في سنة 1960، أصبح النص فيه بشأن فلسطين "**يعمل الحزب على تحرير البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين واسترداد الأجزاء المسلوبة من الوطن العربي.** " (مادة 2 السياسة الخارجية) إن تعبير " **تحرير فلسطين** " يعني اعتبار اليهود الذين أعلنوا دولة لهم في قسم من فلسطين مغتصبين لهذا القسم ومحتلين له، وإن هذا القسم المحتل يتطلب التحرير[281].

ولا أقول كلمة واحدة في بيان مواقف الحزب الوطني الديمقراطي في نصرة قضية فلسطين والعمل من أجلها ما وسعه العمل وبالوسائل المتيسرة لهُ، باعتبار إن هذه القضية هي القضية المركزية للأُمة العربية، فأني إن فعلت فمعنى ذلك إن هذه التهمة التي ألقاها السيد عبد الجبار العُمر تهمة جدية تتطلب التنفيذ وتقديم أدلة الدفاع ضدها، في حين إنها – في رأيي – تهمة متهافتة يكذبها تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي وجميع نشاطاته في مختلف الميادين، وهو تاريخ معروف، والكثير منه مدون في صحافته وأدبياته ومحاضر مجالس النواب والمحافل الوطنية والدولية وفي الندوات وفي نشاطات قادته وأعضائه، وبوسع كل واحد الرجوع إلى ذلك كله ومعرفة الحقائق في هذا الموضوع[282].

كلمة أخيرة أُريد أن أقولها، فلا يصح أن ينتهي هذا التعقيب دون أن أذكر فيه إن أحداً في الحزب الوطني الديمقراطي لم يقل في يوم من الأيام (نحن أخوان اليهود)(كما جاء في المقال موضوع التعقيب، وقد كان بودي أن يبقي السيد عبد الجبار العُمر على شعار (نحن أعداء الصهيونية) وحده منسوباً إلى الحزب الوطني الديمقراطي وإلى جماعة الأهالي.

هذا ما أقتضى بيانه في هذه العجالة، وأرجو أن تأتي الفرصة المناسبة لمناقشة ما نشر في هذا الموضوع لاسيما عندما يتوفر الإطلاع على الكتاب الذي اقتبس منه السيد عبد الجبار العُمر ما اقتبسه في مقاله**[283]**.

ب: صادق كونه، حول حزب الإصلاح الشعبي:

لقد نشرت مجلتكم الغراء مقالاً بعنوان(حزب الإصلاح الشعبي) بالعدد(1) الصادر في شهر أيلول سنة 1980. وعند قراءتي لهذا المقال تملكني العجب من جرأة المدعو الياهو ساسون على الكذب والإفتراء.. فقد زعم إنه زارني في مكتبي بمركز الحزب وجرى لي حديث معه، الأمر الذي لم يحدث إطلاقاً، ونؤكد بأنني لم أر هذا الشخص لا في مركز(جمعية الإصلاح الشعبي) ولا في غيره... ونؤكد أيضاً بأنه لم تقم أية حلقة لهُ في مركز الجمعية كما يزعم. بل إن كل ذلك هو من بنات خياله. ولعله أراد بكل هذا أن يُرضي رؤساءه في الوكالة الصهيونية وأن ينشر أفكاره وآراءه الخاصة مدعياً إنها آراء الذين قابلهم بزعمه. ففي هذا الوقت الذي زعم بأنه زارني فيه كنت قد ألقيت خطاباً في مجلس النواب أُؤيد فيه السياسة العربية وإعداد الخطوات التي تقوم بها حكومة السيد حكمة سليمان في هذا الاتجاه، وكان ذلك رداً على بعض المزاعم. وقد أيدني بذلك معقباً على خطابي المذكور الزعيم الوطني المعروف محمد جعفر أبو التمن وإن كل ذلك مثبت وموجود في محاضر مجلس النواب لسنة 1937، وفي مناسبات أُخرى كمناسبة عقد معاهدة الأخوة العربية ومناسبة إرسال وفد إلى اليمن برئاسة السيد جميل المدفعي لطلب الانضمام إلى المعاهدة المذكورة. كان لي خطب أُخرى مؤيداً فيها السياسة العربية[284].

تقتضي هذه المناسبة بذكر بعض مالا حاجة لذكره(إذ ليس للمرء أن يتبجح بقيامه بواجبه الوطني) فقد كنت قد شاركتُ في المظاهرة التي نظمتْ ضد زيارة السير الفريد موند في 8 شباط 1928، وقد حاولتْ الشرطة إلقاء القبض عليّ ولكنني اختفيت لفترة وجيزة بعد أن ضربنا "**بالدونكيات**" أثناء المظاهرة.

وكنت في السنة التالية قد نظمت(بالاتفاق مع صديقيّ المرحومين حسن محمد علي والسيد جواد الجصاني) منشورات كتبناها بخط اليد ووزعناها ليلاً في الثانوية المركزية ودار المعلمين(في جانب الكرخ) والمدرسة المأمونية وكلية الحقوق وغيرها، دعونا فيها إلى إضراب صامت والسكون أثناء الدروس لمدة ساعة واحدة في المدارس المذكورة بمناسبة حلول يوم وعد بلفور، وقد نجح الإضراب المذكور وأُجرتْ

إدارة الثانوية المركزية ووزارة المعارف تحقيقاً لمعرفة الفاعلين ولم يتوصل التحقيق إلى معرفتنا لأننا استكتبنا من لا يخطر على البال. وهذا الأمر اكشفه الآن بعد مرور أكثر من خمسين عاماً.

وبعد كل هذا فليس لي إلا أن أؤكد شجبي واستنكاري لأقوال ومزاعم هذا الصهيوني المتعصب فقد كنت منذ عهد التلمذة وما بعدها مقاوماً للصهيونية وأذنابها وطوال اشتغالي في القضايا العامة سواء أكان ذلك أثناء انتمائي لجمعية الإصلاح الشعبي أو الحزب الوطني الديمقراطي أو في مجالس النواب التي شاركت فيها[285].

الخـــــاتِمَـــة

يظهر مما تقدم إن الإصلاحيين الشعبين بالغوا في الصفة الشعبية التي أسبغوها على ضباط الجيش الذين كانوا العمود الفقري الحقيقي للنظام الجديد. وكان المحرك الرئيس الدافع لزعيم هؤلاء الضباط، بكر صدقي، لرغبته ببناء جيش قوي، وربما تكون قد وردت في ذهن صدقي أيضاً فكرة إقامة حكومة عسكرية.

ومن ناحيتهم، تحدّث أتباعه عن إصلاحات محتملة يمكن دراستها مع جمعية الإصلاح الشعبي، ولكن كلامهم بقي في إطار العموميات ومحاطاً بالغموض. لذلك كان الإصلاحيون الشعبيون أبعد ما يمكن عن الانسجام سواء في الأفكار أم في الطموحات أم في الطباع مع العسكر. ومن المعروف أن الطرفين قد التقيا أصلاً لا على الشعور بتعاطف متبادل؛ بل على ازدراء مشترك للحكومة التي أسقطوها معاً. وقد اثبتتْ الإحداث اللاحقة أن كلا الطرفين لا يمكنهما العمل كحلفاء في ظل حكومة الانقلاب.

أما فيما يتعلق بدور أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي لعام 1937، فيمكن القول أن أطروحاتهم المتعلقة بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن متابعة الجهاز الإداري داخل المجلس النيابي، لم تقتصر على إظهار السلبيات وإنما كانت تشمل بعض المعالجات لمختلف المشكلات،على وفق أسس علمية رصينة، كما اتسمت طروحاتهم بالجرأة الوطنية الصادقة.

يظهر إن الإصلاحيين وجوا إن تطور العراق يعتمد على مثلث متساوي الأضلاع وهي التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فإذا حصل تطور في الجانب الإقتصادي ينعكس إيجاباً على الصعيدين السياسي والإجتماعي والعكس صحيح . لذلك تميزتْ مناقشاتهم الواسعة داخل المجلس لتشمل مختلف القضايا التي تهم المواطن مطالبين بالإصلاح الجذري أو الجزئي لمشاكل الشعب كافة.

وتجدر الإشارة بأنه لم يكن ما اقتبسناهُ من أقوال أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي، هو كل نشاط هؤلاء النواب في مجلس سنة 1937، فقد تركنا ما تحدثوا به في مسائل فنية، أو قانونية، أو في شؤون عارضة دعتْ إلى الكلام فيها داخل المجلس ولم نشر إلى الأسئلة التي وجهوها إلى الوزراء المختصين للاستفسار عن أمر من الأمور، أو اتخاذ السؤال وسيلة لعرض مسألة من المسائل التي تهم الناس،

والأسئلة تكون عادة عن تصرف من التصرفات التي تقع في دوائر الدولة، أو في حدث من الأحداث الجارية مما يتصل بالشؤون المحلية، أو السياسة الخارجية، أو في أمر يهم الدائرة الانتخابية التي انتخبتْ النائب، أو يهم منطقة من مناطق العراق، وقد يكون مما يهم العراق بكامله.

تركنا ذلك، وعرضنا ما تكلم عنه أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي في المواضيع التي تتصل بمبادئ "الشعبية" وأهدافها، وفي الشؤون الرئيسة التي تتصل بكيان العراق الاجتماعي وبالنظام السياسي وجهاز الحُكم. وحتى في المواضيع لم يكن ما اقتبسناه هو كل ما تحدثوا به في شأنها. فإننا نهجنا فيما عرضناه عدم الإطالة في المقتبسات جُهد المُستطاع، وتجنب تكرار عرض الرأي الواحد مرتين.

وفي التعليق على أقوال الأصلاحيين في مجلس النواب لا نريد أن نتحدث عن أهمية ما أثاروه من مواضيع، وصحة ما أبدوه من آراء وأفكار، تتصل بأوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما طالبوا بتحقيقه لتحسين الأوضاع القائمة وضمان مستقبل أفضل لوطنهم، لا نتحدث عن هذا فإن خطبهم وأقوالهم مدونة في محاضر مجلس النواب وهي التي تعلن عن ذلك. وما نريد قوله في التعليق على تلك الأقوال، هو إن لغة جديدة دخلتْ مجلس النواب في عام 1937، لغة لم يكن يعرفها ولم يسبق إن ترددتْ في قاعته قبل هذا. وعندما حل ذلك المجلس في صيف عام 1937، بعد ستة أشهر من قيامه، توقف الحديث بهذه اللغة، ولم تعد إليه إلا بعض دورات المجلس التي وصل فيها نواب من المُعارضة إلى المجلس بإرادة الناخبين الحُرة.

فمجلس النواب قبل عام 1937، لم يسمع حديثاً في قاعته عن الفروق الإقتصادية الكبيرة في المجتمع العراقي بين طرفين، سواد أعظم يُعاني البؤس والفاقة، في طرف، وأفراد لهم من الحول والقوة ما هددوا ويهددون به الجماعة في الطرف الآخر، إذ أكد الإصلاحيّون إن مشكلة البلاد الرئيسة هي مشكلة الفقر السائد فيها ذلك إن الفقر يطحن أكثرية الشعب العراقي، في حين تنعم أقلية ضئيلة بالغنى والرفاه.

فضلاً عن ذلك، إن إي إصلاح لا يستهدف حياة أكثرية الشعب لا يمكن أن يحقق الغاية المرجوة منه ومن هُنا كانتْ الدعوة إلى العناية بالأكثرية – سُكان القُرى والأرياف.

في السياق ذاته، ولم تكن كلمتا (الكوخ والفقر) ترد على لسان احد من أعضاء مجلس النواب قبل عام 1937، مقترنتين أحداهما مع الأُخرى للإشارة إلى التناقضات التي يعيش المجتمع فيها، ولم يكن مألوفاً في مجلس النواب قبل ذلك العام الحديث عن الفرد الذي أنحط مستواه المعيشي، والفرد الذي ارتفعَ إلى مستوى الدولة. ولم يسبق أن كان سُكان الأهوار والمستنقعات موضع اهتمام أحد من النواب، حتى ولم يكن موضع اهتمام النواب الفلاحين. فقد طالب الإصلاحيون توزيع الأراضي الزراعية على ساكنيها، فهم أصحابها وهم زارعوها وهم المنتجون للخيرات.

وفي تقييم موجز لدور جمعية الإصلاح الشعبي في الحياة السياسية العراقية، يمكن القول رغم إن أعضاء الجمعية ارتضوا لأنفسهم المساهمة في القيام بأول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر، لم يستطيعوا تطبيق أفضل ما في منهاج الوزارة السليمانية التي أصبحوا أعضاء فيها. ويعزى ذلك لعدد من الأسباب. فالانقلابون من مدنيين وعسكريين، لم يجمعهم جامع غير الرغبة في الإطاحة بالوزارة الهاشمية الثانية، وان كانت لأسباب ودوافع مختلفة، فضلاً عن غياب الرؤية المشتركة والهدف الواضح بين قادة الانقلاب. أما القوى الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي توجست الخيفة من بلوغ الإصلاحيين السلطة، فقد عملت على توسيع البون بين الانقلابيين أنفسهم، لاسيما بين الإصلاحيين من جهة والعسكريين الذين وجدوا فيهم ما لا ينسجم وطموحاتهم في إقامة دكتاتورية عسكرية على شاكلة ما كان قائم في بعض الدول آنذاك عامة والمجاورة منها خاصة.

تلك القوى المتمثلة برؤساء العشائر والإقطاعيين الذين كانت تهدّد منهاج جمعية الإصلاح الشعبي –إذا ما طبقتْ– مصالحهم الرئيسة. وكذلك القوميين وكل أنصار الوزارة الهاشمية الثانية. وعليه، إن كل تلك القوى اتخذت من (الشيوعية) سلاحاً في مناوئة الإصلاحيين، إذ استطاع القوميون بالذات عبرَ ذلك السلاح بلوغ الرجل القوي ونقصد هنا بكر صدقي.

برغم ذلك، عند تشكيل الوزارة السليمانية التي ضمت أربعة أعضاء من جمعية الإصلاح الشعبي، عند هذه النقطة يكون العمل الحزبي السري، قد وصل أول مرة إلى السلطة، وقاد أفرادها إلى المناصب العليا في الدولة، متمثلة برئاسة الوزراء وحقائب وزارية عديدة، ومهما كانت الملابسات والظروف المحيطة بجمعية الإصلاح الشعبي من الانقلاب، فهو محسوب عليها، وهي محسوبة عليه بالوقت ذاته.

يبدو أن الأوضاع السياسية التي أفرزها الانقلاب قد أثرت في التوجهات الحركية للإصلاحيين، وجعلتهم يركزون على العنصر الحكومي، ظنا منهم إن وجوده ضمن التشكيلة الحزبية سوف يسهم في إنجاحها، وذلك يعني أنهم بدأوا يفكرون في الاستفادة من المكانة السياسية لتحقيق منهاج جمعيتهم؛ على عكس ما كانوا في بداية تحركهم، إذ كانوا يطبعون تحركهم الحزب الطابع الجماهيري، سعياً لجعل الجماهير تتبنى أفكارهم، ومن ثم تحقيق الإصلاح الاجتماعي.

ويظهر إن عدولهم على التفكير السابق إلى التفكير الجديد، تأثر بقربهم من مصدر القرار السياسي وارتبط بالمداخلات السياسية آنذاك. لذلك حاول أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي إن يدعموا خطوتهم الجديدة، بإشراك رئيس الوزراء – زميلهم القديم– في الجمعية، لكن حكمت سليمان اقترح تحويل الجمعية إلى حزب سياسي، وبرغم إن تلك التجربة لم تتحقق، ألا أنها أشارت بأن الحياة الحزبية في العراق قد دخلت في واقع جديد وفق تلك التجربة، ذلك هو مبدأ الحزب الحاكم وبطريقة جديدة، إذ يكون وجود الأشخاص في الوزارة مؤهلا لوجودهم في قيادة الحزب، وهي دون ريب مثلبة في مسار العمل الحزبي، لأن القدرة هي التي تفرز القائد، وكفاءته هي التي تضعهُ في الموقع المتقدم.

المهم أن تلك الخطوة لم يكتب لها النجاح، وكان حكمت سليمان يبيت نية غير التي اقترحها لتشكيل حزب سياسي، إذ كان يريد كسب الوقت ليس إلا، حتى يوجه ضربته لجمعية الإصلاح الشعبي، وحقق رغبته في 14 تموز 1937، حين اصدر قراراً بإغلاق الجمعية. وتلك ضربة وجهة للعمل الحزبي في العراق حينذاك، جاءت على يد عنصر من عناصر النشاط الحزبي وزميل قديم، وهي ضربة إلى الكيان الذي عمل فيه، وأسهم في وصوله إلى موقع السلطة.

هوامش الدراسة

هوامش الدراسة:

(1) محمود أحمد عزت البياتي، البناء الوطني للجيش العراقي في العهد الملكي . الانحراف إلى السياسة والنهاية ، "مجلة بيت الحكمة "، العدد 37، آب 2004، ص 17؛ علاء جاسم محمد الحربي ، فصول من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، دار حواء للطباعة والنشر، 2006) ، ص 68.

(2) عسكري عراقي كردي القومية، ولد عام 1890 في قرية عسكر بكركوك، درس في الأستانة في المدرسة الحربية، خدم في الجيش العراقي منذ عام 1921 برتبة ملازم أول، تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة فريق ركن، أسهم في إخماد تمرد الآثوريين عام 1933، والحركات البارزانية وحركات عشائر الفرات الأوسط 1935 – 1936، وهو قائد أول انقلاب عسكري في العراق، وكان الشخصية الرئيسة للحكومة السليمانية، اغتيل في مطار الموصل في 11 آب1937.

العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983)،ص 454-456؛ شعبان مزيري، الفريق بكر صدقي ومشروع الدولة الكردية، (بغداد، منشورات دار جيا للطباعة والنشر، 2009)، ص5 .

(3) عسكري عراقي ولد عام 1888 في بغداد، تخرج من المدرسة الحربية عام 1908، اشترك في الثورة العربية عام 1916،انضم إلى الجيش العراقي عام 1921، تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة فريق، وشغل عدة مناصب أبرزها آمراً للمنطقة الجنوبية، ثم المنطقة الشمالية، اشترك مع بكر صدقي في الانقلاب العسكري الذي وقع في 29 تشرين الأول 1936وعين وزيراً للدفاع في اليوم ذاته.

عبد الأمير هادي العكام الحميداوي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية 1889-1964، (بغداد ، د. ن ، د .ت)، ص50؛ صفوة، المصدر السابق، ص55.

(4) د.ك.و . الوثائق البريطانية عن العراق وكردستان والشرق الأوسط . وزارة الطيران AIR.co,Fo,Wo- ، العنوان ، الانقلاب العسكري في العراق عام 1936، رقم الملفة أكس / أن 205 ، تسلسلها 26، و 1-2 ،ص 1-21 .

وللطلاع على اسبا سقوط الوزراة الهاشمية الثانية. يُنظر:

سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922-1936،(عمان، منشورات دار دجلة، 2012)، ص 506-527؛ صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة 1936 في العراق " ممهداته، وأحداثه ، ونتائجه " ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1973 ؛ لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933–1939 ، (بغداد، منشورات اليقظة العربية ،1987) ، ص 190–215 ؛ علاء جاسم محمد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936 ، (بغداد ، منشورات اليقظة العربية،1987)، ص 190–215.

(5) تمتد الجذور الفكرية لجماعة الأهالي من اندماج تجمعَيْن وطنَيينْ ، الأول وهو الأقدم يعرف بتجمع بيروت ويضم الطلبة العراقيين ذوي النزعة اليسارية، الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1924، أما التجمع الثاني ، فيعرف بتجمع بغداد، والذي يضم الطلبة العراقيين الذين شاركوا سابقاً في الحركات الوطنية ، مثل قضية النصولي ، والتظاهرات ضد الفريد موند ، والمعاهدة العراقية . البريطانية لعام 1930، مثلَ جماعة تجمعاً وطنياً تقدمياً، يضم بعض الإصلاحيين والليبراليين، الذين اهتموا بالإصلاح الاجتماعي، كأساس لأي إصلاح سياسي، كما أنهم أول هيأة محلية نشأت في بلد عربي، حاولت أن تربط بين أفكار الجيل الجديد والسياسيين القدامى، وكان لهم دور كبير في الساحة السياسية العراقية أثناء الحكم الملكي للعراق.

للمزيد عن جماعة الأهالي ودرهم في السياسية العراقية. يُنظر:

مظفر عبد الله الأمين ، جماعة الأهالي : منشؤها ، عقيدتها ، ودورها في السياسة العراقية 1932–1946،(الأردن ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 2001)؛ فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق 1932–1937 ، (بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1979) ؛ محمد يوسف خليل ، الأهالي والحركة الوطنية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1974؛عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي في العراق 1920–1934 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ،1978 ، ص 295؛ خيري العمري ، جريدة الأهالي من 1932–1937 ، "مجلة الأقلام" ، جـ1 ، السنة السادسة ، بغداد، تشرين الأول 1969، ص 10 ؛ عبد الغني الملاح ، "جريدة الأهالي " ما بين عامي 1932–1946 ، "مجلة الثقافة" ، السنة الثانية ، بغداد ، تشرين الأول 1972 ، ص 163.

(6) هو أحد الوزراء العراقيين أثناء العهد الملكي، ولد عام 1889 في بغداد لأب شركسي من الشيشان، أكمل دراسة الحقوق في إستانبول، شغل عدة مناصب في الدولة العراقية منها وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام 1925، وزيراً للعدلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام 1928، ووزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي

الكيلاني الأولى والثانية، أصبح رئيسا للوزراء على أثر انقلاب عسكري في 29 تشرين الأول 1936، توفى في بغداد عام 1964.

كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971)،ص 79- 83 ؛ عكاب يوسف ألركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1936، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2005؛ عادل تقي البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى، تقديم كمال مظهر أحمد، (بغداد ، دار الحوراء للطباعة، 2007)، ص 10-23.

(7) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ4، ط2 (صيدا، مطبعة العرفان،1953) ، ص 211.

وتجدر الإشارة إلى إنَّ خبر مقتل وزير الدفاع جعفر العسكري يوم الانقلاب، أثار مخاوف حكمت سليمان، وأراد أن يتخلى عن تأليف الوزارة ، ولكن رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، أقنعه بأن يؤلف الوزارة ، لاسيّما بعدما وصلت البلاد إلى هذا الوضع المتردي، نتيجة لما قام به الجيش بمساعدة جماعة الأهالي . وضمت الوزارة فضلاً عن الوزراء الثلاثة كلاً من حكمت سليمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة، وصالح جبر وزير العدلية ، وناجي الأصيل وزير الخارجية ، وعبد اللطيف نوري وزير الدفاع ، وتولى بكر صدقي منصب رئاسة أركان الجيش ، وربما يكون هذا جزءاً من عملية تمويه بأنه غير طموح في تقلد منصب سياسي ، لكن المعروف أن أمور الوزارة كانت في قبضته وأن سلطته الفعلية كانت أقوى من سلطة الكثير من الوزراء .

ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق 1927-1941 ،جـ2،(بيروت ، دار الطليعة ، 1968) ، ص 582.

(8)ف . فيتول، انقلاب حكومي في العراق . الشعب والجيش يسقطان الحكم الرجعي الإقطاعي ، "مجلة الثقافة الجديدة" ، العدد 25 ، حزيران 1973 ، ص 59-60؛ جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق1941 -1953، (النجف ، مطبعة النعمان ، 1976)، ص 343-344؛ وسام هادي عكار التميمي، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام 1958،(بغداد، مطبعة الناعور ، 2014)، ص 51-52.

(9) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج1،(بغداد، مطبعة عصام، 1979)، ص 260-261.

(10) د.ك.و.ـ ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6/أ/135 ، تسلسلها 32050/10321، العنوان، الجمعيات والنوادي 1936–1955 ، كتاب صادق كمونة الموجه إلى وزارة الداخلية ، و3 ، ص 7.

(11) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 –1958 ، (بغداد ، مطبعة الشعب، 1963)، ص 11؛ حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908–1958، ط2(بغداد، وزارة الثقافة، 2012)، ص 134–136.

(12) رسائل الأهالي إلى الشباب ،الشعبية في المبادئ السياسية الحديثة ،الرسالة الثانية، (بغداد ، مطبعة الأهالي ، 1933)، ص 1–3 ؛ سليم حسين ياسين حبيب التميمي، عبد الفتاح إبراهيم ودوره في الحركة الوطنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002، ص 45–55.

(13) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921 – 1932،(النجف ، مطبعة الآداب ، 1975)، ص 487–491؛ يوسف محسن، عبد الفتاح إبراهيم في وهم الليبرالية العراقية،ج2،" جريدة الصباح"، بغداد، العدد 2364، 10 تشرين الأول 2011.

(14) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، (بيروت ، دار الطليعة ،1970)، ص 51.

(15) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918–1958، (بيروت، مركز الأبجدية للطباعة والنشر ،1980)، ص 121–122.

(16) د.ك.و.ـ ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6/أ/135 ، تسلسلها 32050/10321، العنوان، الجمعيات والنوادي 1936–1955 ، منهاج جمعية الإصلاح الشعبي، و4 ، ص 9–13.

(17) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 366–367.

(18) الوكيل، المصدر السابق، 421.

(19) جريدة البلاد، بغداد، العدد 723، 15 تشرين الثاني 1936.

(20) حسين، تاريخ الحزب الوطني، ص 12–13.

(21) حنا بطاطو، العراق – الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، (قم ، مكتبة الغدير، 2006)، ص 94–95.

(22) F.O.371/20014(E–7315), Report from Sir Clarke kir to Mr. Leiden, Baghdad, November 20, 1936, No. 565.

(23) نجدة فتحي صفوة، العراق في مُذكرات الدبلوماسيين الأجانب،ط2،(بغداد، مطبعة منير، 1984)، ص 118.

(24) بطاطو، المصدر السابق، ص 95-96.

(25) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958 ،(بيروت، منشورات دار الطليعة، 1965)، ص 105.

(26) الأمين، المصدر السابق، ص 228.

(27) طارق تقي العقيلي ، الدكتور ناجي الأصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً ، (بغداد، بيت الحكمة ، 2002) ، ص 133.

(28) F.O.371/0795(E-660), Report embassy in Baghdad to the British Foreign Office, November 25, 1936.

(29) Majid Khadduri , Independent Iraq; 1932- 1958 , A Study in Iraqi Politics , (London, Oxford University Press 1960),p.111.

(30) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ط2، (بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1980)، ص 447-448.

(31) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي ،ج2، (بغداد ، منشورات الفجر ، 1988)، ص 402؛ محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898 -1968 ، (بغداد ، مطبعة الأديب البغدادية ، 1997) ، ص 84.

(32) جريدة الأهالي، العدد 483، 10 كانون الثاني 1937.

(33) الجادرجي، المصدر السابق، ص 44-45.

(34) الوكيل، المصدر السابق، ص 425.

(35) جريدة الانقلاب، بغداد، العدد 19، 14 كانون الثاني 1937.

(36) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد 1543 ، 1 تشرين الثاني 1939 .

(37) المبارك ، المصدر السابق، ص 163.

(38) الدراجي، المصدر السابق، ص 450-451؛ الدليمي، المصدر السابق، ص 86.

(39) جريدة الأهالي، العدد 492، 21 كانون الثاني 1937.

(40) المصدر نفسه، العدد496، 25 كانون الثاني 1937.

(41) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق 1925 -1946 وموقف جماعة الأهالي منها ، (بغداد ، مكتبة المثنى، 1983)، ص 270-271.

(42) Khadduri., Op.Cit.,p. 61.

(43) الدراجي، المصدر السابق، ص 452-453.

(44) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 230؛ التميمي، المصدر السابق، ص 55.

(45) عباس عطية جبار، الحياةُ النيابية في العراق 1932-1939-دراسة تأريخية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1972، ص 148.

وقد أكد هذا الرأي رئيس الوزراء الأسبق نوري السعيد قائلاً: " **أناشدكم الله أن يخرج أحدُ نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته للدولة ما لم تأتِ الحكومة وترشحه، فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقيل الآن ويخرج، ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع إن يخرج نائباً.**

فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق،(بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1975)، ص 180.

(46) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1559 في 8 آذار 1937.

(47) بطاطو، المصدر السابق ، ص 96.

(48) للأطلاع على نص خطاب العرش. يُنظر: م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الأولى، 27 شباط 1937، ص 1-2؛الحسني، تاريخ الوزارات، 230-232.

(49) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية، 6 آذار 1937، ص 18.

(50) المصدر نفسه، ص 18-19.

(51) المزارع الجماعية هي أنواع للإنتاج الزراعي التي يتم فيها تشغيل مقتنيات العديد من المزارعين كمشروع مشترك، وذلك النوع الجماعي في الأساس إنتاجٌ زراعيُ تعاونيٌ يشترك فيه الأعضاء المالكون في الأنشطة الزراعية معاً، وأول من استخدم تلك المزارع هو الاتحاد السوفيتي منذ عام 1930.

طلبايف، التحولات في زراعة جمهوريات الشرق السوفييتي، ترجمة مجيد بكتاش (موسكو، دار التقدم،د.ت)، ص 108-109.

(52) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية ، 6 آذار 1937، ص 22-23.

(53) الدراجي، المصدر السابق، ص 455-456.

(54) الوكيل، المصدر السابق، ص 428؛ جميل، المصدر السابق، 320.

(55) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثانية والعشرون ، 3 حزيران 1937 ، ص 301.

(56) جريدة الأهالي ، العدد 602 في 4 حزيران 1937.

(57) حميد رزاق نعمة وصالح محمد حاتم ، موقف نواب البصرة من القضايا الاجتماعية 1925–1958 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 8 ، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2002 ، ص 49–50؛ التميمي، المصدر السابق، ص 59.

(58) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 245.

(59) جمعة عليوي الخفاجي ، عزيز شريف. دراسة تاريخية في دوره السياسي والفكري حتى عام 1946، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 15 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد . 2009) ، ص 138.

(60) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة، 16 آذار 1937، ص 45.

(61) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 248.

(62) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة والعشرين، 6 حزيران 1937، ص 342.

(63) المصدر نفسه، ص 343؛ جميل، المصدر السابق، ص 283.

(64) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة والعشرين، 6 حزيران 1937، ص 344–345.

(65) أسست جمعية السعي لمكافحة الأمية في 25 أيلول 1933، بدعم كبير من جماعة الأهالي، وضمت تلك الجمعية عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية المهمة، وابرز غاياتها هي القيام بكل ما من شانه مكافحة الأمية في العراق. للتفاصيل. يُنظر: الوكيل، المصدر السابق، ص 124–136.

(66) المصدر نفسه، ص 353.

(67) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 249–250

(68) التميمي، المصدر السابق، ص 64–65.

(69) الكودة : ضريبة تفرض على المواشي وهي ضريبة عثمانية .

(70) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة التاسعة عشرة في 30 أيار 1937 ، ص 245-246.

(71) الخفاجي ، المصدر السابق ، ص 138.

(72) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 259.

(73) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والعشرين، 5 حزيران 1937، ص 323.

(74) غصون مزهر حسين ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة 1926-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ،2001، ص 154.

(75) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة، 19 نيسان 1937، ص 114.

(76) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والعشرين، 5 حزيران 1937، ص 333.

(77) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة والعشرين، 6 حزيران 1937، 345.

(78) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي،(بغداد، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية، 1946)، ص 28-29.

(79) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 232.

(80) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية، 6 آذار 1937، ص 18.

(81) جميل، المصدر السابق، ص 319.

(82) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية، 6 آذار 1937، ص 22-23.

(83) المصدر نفسه، ص 23-24؛ الدراجي، المصدر السابق، ص 456.

(84) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة التاسعة عشر في 30 أيار 1937، ص 245.

(85) التميمي، المصدر السابق، ص 59.

(86) حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي 1925–1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1997 ، ص 87؛ جميل، المصدر السابق، ص 296.

(87) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثامنة والعشرون في 12 حزيران 1937 ، ص 412–413.

(88) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرون، 31 آيار 1937، ص 270.

(89) المصدر نفسه، ص 270–271.

(90) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية، 6 آذار 1937، ص 22.

(91) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة السابعة عشرة، 24 آيار 1937، ص 203.

(92) جميل، المصدر السابق، ص 299.

(93) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثامنة والعشرين، 12 حزيران 1937، ص 434.

(94) التميمي، المصدر السابق، ص 60.

(95) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة عشرة، 17 آيار 1937، ص 186.

(96) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 250.

(97) المصدر نفسه، ص 255.

(98) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرون، 31 آيار 1937، ص 260.

(99) جميل، المصدر السابق، ص 301.

(100) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرون، 31 آيار 1937، ص 259.

(101) المصدر نفسه، ص 261–262.

(102) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 246.

(103) المصدر نفسه، ص 248.

(104) جميل، المصدر السابق، ص 303.

(105) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 268.

(106) .م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص 248.

(107) جميل، المصدر السابق، ص 304.

(108) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة عشرة، 17 آيار 1937، ص 184.

(109) جريدة الأهالي ، العدد 599 في 31 أيار 1937.

(110) جريدة الأهالي ، العدد 600 في 1 حزيران 1937 .

(111) للإطلاع على مواقف محمد مهدي الجواهري في السياسة العراقية . ينظر: عباس غلام حسين نوري ، محمد مهدي الجواهري ومواقفه السياسية والفكرية في العراق حتى عام 1997 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية . 2006 .

(112) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الحادية عشرة في 1 أيار 1937 ، ص 148–149؛ التميمي، المصدر السابق، ص 61.

(113) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والعشرين، 5 حزيران 1937، ص 320.

(114) المصدر نفسه، ص 322–323.

(115) جميل، المصدر السابق، ص306.

(116) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الحادية والعشرين، 1حزيران 1937، ص 287–288.

(117) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والعشرين، 5 حزيران 1937، ص 323.

(118) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثالثة ، 13 آذار 1937، ص 30.

(119) جريدة البلاد ، العدد 817 في 14 آذار 1937.

(120) التميمي، المصدر السابق، ص 56.

(121) جريدة الأهالي ، العدد 533 في 14 آذار 1937.

(122) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السابعة ، 29 آذار 1937، ص 88 .

(123) جميل ، المصدر السابق ، ص 309-310.

(124) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السابعة ، 29 آذار 1937، ص 89 .

(125) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثانية، ، 6 آذار 1937، ص 8.

(126) حسين، غصون مزهر، المصدر السابق، ص 149-150؛ جميل، المصدر السابق، ص 311-312.

(127) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثالثة ، 13 آذار 1937، ص 36.

(128) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السابعة ، 29 آذار 1937، ص 94 .

(129) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 257.

(130) جميل، المصدر السابق، ص 313.

(131) حسين، غصون مزهر، المصدر السابق، ص 150-151.

(132) الموسوي ، المصدر السابق، ص 104.

(133) جريدة الأهالي ، العدد 548 في 30 آذار 1937.

(134) التميمي، المصدر السابق، ص 58.

(135) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السابعة ، 29 آذار 1937، ص 96-97.

(136) المصدر نفسه.

(137) نصت المادة 26 فقرة 3 من الدستور العراقي لعام 1925"إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة **هيأة الوزراء** يكون لها قوة قانونية على إن لا تكون مخالفة للدستور.

رعد ناجي الجدة، التطور الدستوري في العراق،(بغداد، بيت الحكمة، 2004)،ص 282.

(138) جميل، المصدر السابق، ص 315.

(139) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السادسة ،25 آذار 1937، ص 81-82.

(140) المصدر نفسه، ص 77-79.

(141) جميل، المصدر السابق، ص 315-316.

(142) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السادسة ،25 آذار 1937، ص 879-80.

(143) المصدر نفسه، ص 80.

(144) للاطلاع على نص البحث. يُنظر: كامل عياد، التربية السياسية للناشئة، "مجلة المعلم الجديد"، العدد1، السنة الثانية، بغداد، شباط 1937، ص 16-33.

(145) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السادسة ،25 آذار 1937، ص 65-66.

(146) المصدر نفسه، ص 66.

(147) جميل، المصدر السابق، ص 321.

(148) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص239.

(149) المصدر نفسه، 241.

(150) المصدر نفسه، ص 243.

(151) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 266-267. وللإطلاع على ما جرى في تلك الجلسة من مناوشات لفظية بين محمد حديد من جهة وسلمان الشيخ داود من جهة أخرى. يُنظر: المصدر نفسه، ص 267.

(152) للإطلاع على الدور السياسي لجعفر أبو التمن. يُنظر: الدراجي، المصدر السابق، ص 63-475.

(153) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937، ص243.

(154) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 260.

(155) المصدر نفسه.

(156) المصدر نفسه، ص 266–267.

(157) جميل، المصدر السابق، ص330.

(158) جريدة البلاد، العدد 821، 18 آذار 1937.

(159) بطاطو، المصدر السابق، ص 96–97.

(160) جميل، المصر السابق، ص 331.

(161) جريدة البلاد، العدد 821، 18 آذار 1937.

(162) بطاطو، المصدر السابق، ص 97.

(163) المقصود مدحت باشا الذي تولى حكم العراق للمدة(1869–1872).

(164) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 269.

(165) جميل، المصدر السابق، ص 337.

(166) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937، ص 270–271.

(167) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة والعشرين، 7 حزيران 1937، ص 357.

(168) المصدر نفسه، ص 359–360.

(169) المصدر نفسه، ص 363.

(170) جميل، المصر السابق، ص 340.

(171) .م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة والعشرين، 7 حزيران 1937، ص 363–364.

(172) جميل، المصدر السابق، ص349.

(173) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة السادسة عشرة، 20 آيار 1937، ص 198؛ التميمي، المصدر السابق، ص 61.

(174) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة السادسة عشرة، 20 آيار 1937، ص 199.

(175) المصدر نفسه.

(176) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 292.

(177) الجادرجي، المصدر السابق، ص 45-46؛ الدليمي، المصدر السابق، ص 88.

(178) الدراجي، المصدر السابق، ص 461.

(179) للتفاصيل عن الاضطرابات التي حصلت في منطقة الفرات الأوسط. يُنظر: الحسني، تاريخ الوزارات،ص 282-291؛ الدراجي، المصدر السابق، ص 463-465.

(180) الحسني، تاريخ الوزارات، ص 292.

(181) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والثلاثين، 26 حزيران 1937، ص 470؛ عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجمهوري في العراق مابين 1921-1958 ، (بغداد ، وزارة الثقافة العراقية، 1978) ، ص 112.

(182) الجادرجي، المصدر السابق، ص 47؛ الدراجي، المصدر السابق، ص 467.

(183) العراق وقائع وأحداث. عرض زمني لأبرز الوقائع والإحداث في العراق 1914-1958، القسم الأول، ط2،(بغداد، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، 2010)، ص 203؛ الأمين، المصدر السابق، ص 231.

(184) الجادرجي، المصدر السابق، ص 47. وهذا الشخص الذي فرضه بكر صدقي هو سلمان الشيخ داود كما ذكرنا سلفاً.

(185) جميل، المصدر السابق، ص 342.

(186) الجادرجي، المصدر السابق، ص 48.

(187) F.O.371/20795,100/49/37,3 July 1937, No. 274.

(188) الجادرجي، المصدر السابق، ص 47.

(189) الأمين، المصدر السابق، ص 231.

(190) الدراجي، المصدر السابق، ص 468.

(191) المصدر نفسه، ص 469-470.

(192) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والثلاثين، 26 حزيران 1937، ص 470.

(193) المصدر نفسه، ص 471.

(194) جميل، المصدر السابق، ص343.

(195) عقب قبول استقالة الوزراء الأربعة، تم تعيين محمد علي محمود وزيراً للمالية، وعباس مهدي وزيراً للإقتصاد والمواصلات، وعلي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية، وجعفر حمندي وزيراً للمعارف.

الحسني، تاريخ الوزارات، ص 294.

(196) جميل، المصدر السابق، ص344.

(197) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والثلاثين، 26 حزيران 1937، ص 472.

(198) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، 26 حزيران 1937، ص 138.

(199) المصدر نفسه.

(200) الدراجي، المصدر السابق، ص 473.

(201) الدليمي، المصدر السابق، ص 89؛ الوكيل، المصدر السابق، ص 435–436.

(202) جريدة الاستقلال، العدد 34، 14 تموز 1937؛ جريدة البلاد، العدد 919، 14 تموز 1937؛ الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص 120؛ بطاطو، المصدر السابق، ص 98.

(203) جبار، المصدر السابق، ص 145.

وللإطلاع عن أسباب أغتيال بكر صدقي. ينظر :أحمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، (بغداد، مطبعة الديواني، 1987) ، ص 93 –130؛ مزيري، المصدر السابق، ص51–61.

(204)عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق 1939–1945، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2004) ، ص 18–19 ؛ العكام، حكمت سليمان، ص 71–72 .

(205) عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال العراقي 1946–1958،(بغداد، منشورات دار الرشيد، 1980)، ص15.

(206) حميدي، المصدر السابق، ص 248.

(207) عبد الجبار العمر، حزب الإصلاح الشعبي (جماعة الأهالي) والصهيونية،" مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد1،أيلول 1980، ص27.

(208) للتفاصيل عن موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية من القضية الفلسطينية. يُنظر: القيسي، المصدر السابق، ص 508–511.

ويمكن القول أن النشاط الصهيوني الذي طورد بجدية ملموسة أثناء حكم ياسين الهاشمي ظل ينتظر الفرصة المناسبة لسقوط هذا الرجل، لذا لا غرابة إذا ما وجدنا الصهاينة في العراق يبدون تعاطفا مع انقلاب بكر صدقي نظرا لانصراف حكومة الانقلاب عن القضية الفلسطينية.

صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق 1914–1952،(بغداد، دار الرشيد للنشر، 1980)، ص 98.

(209) لجنة بيل Peel Commission) وتعرف رسميا باسم اللجنة الملكية لفلسطين كانت لجنة تحقيق ملكية بريطانية نظمت لاقتراح تغييرات على الانتداب البريطاني على فلسطين في اعقاب اندلاع الثورة العربية في فلسطين 1936. وصلت اللجنة إلى فلسطين في 11 تشرين الثاني 1936، للتحقيق في الأسباب وراء الانتفاضة، وعادت في 18 كانون الثاني 1937. جاء في تقرير اللجنة الذي نشر في 8 تموز 1937، اقتراحًا بإنشاء ثلاث أقاليم في فلسطين، إقليم تحت الانتداب البريطاني يضم بيت لحم والناصرة، ودولة يهودية، ويتحد جزء مع شرق الأردن ويكونا دولة عربية. فضلاً عن أخذ الزعماء المحرضين على الثورة بالشدة في حالة تجدد الاضطرابات.

وليد الخالدي، مذكرات رشيد الحاج إبراهيم 1891–1953. الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 163.

(210) للتفاصيل عن موقف حكومة حكمت سليمان من تقرير لجنة بيل. يُنظر: عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية 1932–1941،(بغداد، مطبعة الجامعة، 1983)، ص211–235.

(211) ولد في مدينة الدجيل في قرية سميكة في 10 آذار 1887، وهو من أدباء العراق وشعرائه المعروفين، درس في بغداد وحرر جريدتي الإرشاد وبغداد، ثم أصدر مع الأب انستاس الكرملي مجلة لغة العرب عام 1912. ذهب إلى بريطانيا لتدريس العربية في مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن عام 1924، وعمل أثناء بقائه هناك بسكرتارية المفوضية العراقية في لندن. تم تعينه نائب قنصل في حيفا لمدة من 12 آب 1935إلى 18 تشرين الأول 1938.

دليل المملكة.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، "موسوعة سنوية إدارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة " (بيروت، دار ومكتبة الحضارات،1936)، ص 921–922. للتفاصيل على دور كاظم الدجيلي في فلسطين. يُنظر:

نوري عبد الحميد العاني، الإرهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس 1936–1948،(بغداد، بيت الحكمة، 200)، ص 12–341.

(212) للتفاصيل عن موقف وزير الخارجية ناجي الأصيل من القضية الفلسطينية عام 1937. يُنظر: العقيلي، المصدر السابق، ص 155–158.

(213) ولِدَ في الفلوجة عام 1910 ، درس الثانوية في الجامعة الأمريكية في بيروت ، ودرس الحقوق في بغداد ، يعد من مؤسسي جماعة الأهالي ، انضم إلى نادي المثنى عام 1935، واعتقل خلال مشاركته في حركة مايس 1941 ، وانضم إلى حزب الاستقلال عام 1946 ، ثم انضم إلى حزب نوري السعيد المسمى حزب الاتحاد الدستوري ، وقد تزوج إحدى قريبات نوري السعيد فأصبح اليد اليمنى له ، وتقلد مناصب وزارية متعددة في العهد الملكي .

حسين لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007)، ص 499–500؛ العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص 24.

(214) العمر، المصدر السابق، ص 28.

(215) في آب 1948 أعلن الحزب الشيوعي العراقي موقفه من القضية الفلسطينية بمنشورات بعنوان (ضوء على القضية الفلسطينية)، وفيه تأييد لقرار تقسيم فلسطين عام 1947. للإطلاع على ذلك الموقف. يُنظر: سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق،ج1، 1934–1958،(بيروت، دار المرصاد، د.ت)، ص 215–243.

وتجد الإشارة إن السياسي عزيز شريف، وهو أحد أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي ومؤسس حزب الشعب عام 1946، وهو من الشخصيات اليسارية، استنكر الموقف السلبي للحزب الشيوعي ، مبيناً أن هذا الموقف يدلُّ على الأعمال الانتهازية التخريبية التي قام بها الحزب الشيوعي ، كتأييده الصريح للصهيونية ، مؤكداً أن هذا التأييد يدلُّ على عدم فهمه للوضع الاجتماعي للشعب العراقي ، وعلى تجاهل الطبيعة الصهيونية القائمة على التعصب العنصري، وقد ردَّ الحزب الشيوعي على عزيز شريف بكراس بعنوان : (أضواء على القضية الفلسطينية) ، وضعه زكي خيري في (آب 1948) ، وصف من خلاله عزيز شريف بالانتهازية والشوفينية ، كما هاجم كل القوى والأحزاب الوطنية المعارضة لقرار التقسيم .

التميمي، المصدر السابق، ص 199–200. للإطلاع على ملخص كراس زكي خيري . يُنظر : الكريم ، المصدر السابق ، ص245–257.

(216) كان الاتحاد السوفيتي كان من الدول التي أيدت قرار تقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947. للإطلاع على نص قرار التقسيم يُنظر:عز الدين الراوي ، المؤامرة الكبرى،(بغداد، مطبعة شفيق، 1959) ، ص 133–145؛ سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947–1972، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973) ، ص 14–18.

وبهذا الصدد قال ضابط الاستخبارات العسكرية والمستشرق السوفيتي (ليونيد فيدكو): عندما عرضت مسألة الاعتراف (بإسرائيل) في الأمم المتحدة عقد إجماع مهم لكبار قادة الحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو بذلك الشأن، وسأل (ستاين) جميع الحاضرين عن رأيهم وكان الجميع متردد في الاعتراف من عدمه، فقال ستالين" **سنعترف بإسرائيل وسنغرس شوكة في مؤخرة العرب بحيث يواصلون حكها إلى أخر الدهر**" . أما سبب ذلك الاعتراف فيذكر (فيدكو) أن العرب كانوا متعاونين مع أعداء السوفيت، إذ كان مفتي فلسطين (أمين الحسيني) على علاقة جيدة مع (هتلر) والتقى بهِ عددت مرات، كما أن مصر والأردن خاضعتان إلى الهيمنة البريطانية وسورية تابعة لفرنسا، وأن تلك الشوكة ستغرس لتلك الدول أولاً، إذ اعتقد (ستالين) أن (إسرائيل) ستكون قاعدة لاشتراكية في الشرق الأوسط، لاسيما بعد وصول آلاف اليهود السوفيت إليها.

وسام هادي عكار التميمي، سياسة الصين الشعبية حيال المشرق العربي(1949-1976، " دراسة تأريخية"،(بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، 2017)، ص 100.

(217) ولد إلياهو ساسون في دمشق في عام 1902، وهاجر في عام 1920 إلى فلسطين، عمل في الصحافة وهو ومن أوائل دبلوماسي الوكالة اليهودية، تقلد عدد من المناصب عقب إعلان دولة إسرائيل منها مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية ثم وزيراً للاتصالات والبريد، ووزيراً للداخلية للمدة(1966-1969) توفى عام 1978.

تومْ سيغفْ، الإسرائيليون الأوائل-1949، ترجمة خالد عايد وآخرون،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 14؛ بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة، عماد عواد،ج2،(الكويت، عالم المعرفة، 2013)، ص 338.

(218) العمر، المصدر السابق، ص 28.

(219) المقصود هنا يتسحاق بن- تسفي،(24 تشرين الاول 1884- 23 نيسان 1963)، عسكري وسياسي، يُعد بن – تسيفي من مؤسسي دولة (إسرائيل) على أرض فلسطين مارس العديد من النشاطات من اجل دعم الحركة الصهيونية العالمية، هو ثاني رؤساء (إسرائيل) عقب حاييم وايزمن، وصاحب أطول مدة رئاسة من (1952-1963).

محمد سيف الدين وتد، الشخصيات البارزة في إسرائيل، بحث في كتاب: إسرائيل، دليل عام 2004،(بيروت،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004)، ص769-770.

(220) قامت حكومة حكمت سليمان بإجراء مذاكرات عديدة مع بعض الساسة البريطانيين بشأن القضية الفلسطينية، وكانت أهم تلكالمذاكرات التي أجراها وزير الخارجية ناجي الأصيل

في 18 شباط 1937/ مع (جورج ريندل George Rendell) مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية. وللتفاصيل. يُنظر:

جبار، العراق والقضية الفلسطينية، ص 204-211.

(221) هو موشيه شورتوك (15 تشرين الأول 1894-7 حزيران 1965)، ولد في أوكرانيا الذي وغير أسمه إلى الاسم العبري موشيه شاريت، قدم الأخير للحركة الصهيونية جهودا كبيرة، ولاسيما في تدعيم العلاقات والروابط السياسية والاقتصادية مع بريطانيا وساهم في تأسيس قواعد الدبلوماسية الإسرائيلية حينما اختير أول وزير خارجية لها تولى رئاسة الوزراء للمدة(26 كانون الثاني 1954- 3 تشرين الثاني 1955، ومن أهم إنجازاته هو إعادة تنظيم الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية التي اختير رئيسا لها عام 1960.

إسرائيل، دليل عام 2004،(بيروت،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004)، ص 45.

(222) العمر، المصدر السابق، ص 29.

(223) يقصد كاتب المقال هنا، إن أدارة مجلة آفاق عربية توافق على حق الرد لكل ما جاء عن لسان الياهو ساسون.

(224) العمر، المصدر السابق، ص 30.

(225) عسكري وسياسي تركي ولد عام 1880 في سالونيك، ودرس في مدارسها، ثم أنتقل للدراسة في المدرسة العسكرية بإستانبول، كانت خطوته العسكرية الأولى عام 1909 عندما شارك في إخماد الثورة المضادة، عُين قائداً للجيش السابع في سيناء ثم في سورية، تسلم عام 1918 قيادة مجموعة الفيالق السريعة، حارب الجيوش الغازية وأطاح بالخلافة العثمانية، أنتخبه المجلس الوطني عام 1923 أول رئيس للجمهورية التركية، توفى عام 1938.

مصطفى الزين، أتاتورك أمة في رجل، (بيروت ، دار النهار للنشر، 1972)، ص 25 -27.

(226) كان الاسم الرسمي لقسم الإعلام الذي يشير أليه الكاتب (مديرية الدعاية) ومديرها يومئذ حسين آل جميل.

العمر، المصدر السابق، ص 37.

تجدر الإشارة إلى أن تعين حسن جميل بمنصب (مديرية الدعاية والإعلام) جاء بناءً على اقتراح كامل الجادرجي، لكنه قدم استقالته منه بعد ستة أشهر عندما وجد أن دوره في توجيه مسار الدعاية والنشر بدأ يتضاءل.

آية جميل عباس محمد، حسين جميل ودوره السياسي في العراق 1954–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2015، ص 12.

(227) أسس نادي الرافدين في بغداد بتاريخ 12 تشرين الثاني 1932.
دليل المملكة.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص 828.

(228) حسين جميل : ولدَ في كربلاء عام 1908 ، ويرجع نسبه إلى أسرة (آل جميل) العربية المعروفة ، تخرج من كلية الحقوق ومارس المحاماة ، ويُعدُّ من رجال القانون والقضاء البارزين ، وهو من مؤسسي جماعة الأهالي عام 1932 ، أصبح عضواً في حزب الوطني الديمقراطي عام 1946 ، وتقلد منصب وزير العدلية في عهد علي جودت الأيوبي عام 1949 ، ثم نقيب للمحامين عام 1953 ، له العديد من الكتب والمقالات المنشورة ، وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي . ينظر : بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004، ص 5 وما بعدها .

(229) المقصود هنا الثورة الفلسطينية(1936–1939). للتفاصيل عن الثورة. يُنظر: الخالدي، المصدر السابق، ص 158–198.

(230) العمر، المصدر السابق، ص 30.

(231) أكبر صحفي العراق وكتابه، ولد عام 1895، وكانت باكورة جهوده الصحفية تحرير جريدة النهضة عام 1912 في بغداد، وقد قام بالكتابة في الكثير من الصحف العربية في العراق وخارجه، توظف في ديوان مجلس الوزراء للمدة (1927–1931) وأسندت إليه مديرية الدعاية والنشر على أثر تشكيلها عام 1935. وهو يُعد من أدر الكتاب السياسيين ليس في العراق فحسب؛ بل في سائر الدول العربية. توفى عام 1942.
باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث 1869–1969، ج1، (بغداد، مطبعة اوفست الميناء، 1978)، ص 35–36؛ دليل المملكة.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص854.

(232) العمر، المصدر السابق، ص 31.

(233) من مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي. ولدَ في الرمادي عام 1910، اشترك في حركة مايس 1941، سافر إلى موسكو في حزيران 1941، وبقى هناك حتى أواخر عام 1944، انضم إلى الحزب الوطني الديمقراطي للمدة(1948–1954)، عُين سفير العراق في نيودلهي ثم براغ في عهد عبد الكريم قاسم.

الزبيدي، المصدر السابق، ص 366؛ بطاطو، المصدر السابق، ص 113-115.

(234) العمر، المصدر السابق، ص 31.

(235) لا توجد في العراق جريدة باسم الأهرام، كما إن جريدة العالم العربي أقرب لسياسة السفارة البريطانية منها إلى أية سفارة أخرى.

المصدر نفسه، ص 37.

(236) لجنة تشكلت في البلاد العربية عام 1936، من أجل دعم ونصرة ثورة شعب فلسطين، وقد تشكلت تلك اللجنة بعد اتصالات أجراها مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني مع الزعماء والقادة الوطنيين في البلدان العربية.

عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة،ج5 ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994) ، ص 444.

(237) العمر، المصدر السابق، ص 31.

(238) المقصود هنا الإضراب الذي حصل أثناء الثورة الفلسطينية عام 1936.

(239) العمر، المصدر السابق، ص 32.

(240) يقصد الكاتب بالحزب الحاكم هو جمعية الإصلاح الشعبي.

(241) العمر، المصدر السابق، ص 32.

(242) المقصود هنا المفتي محمد أمين الحسيني، وهو زعيم ديني وسياسي، ولد في القدس عام 1897، وتلقى فيها تعليمه الأولي والثانوي ثم درس العلوم الشرعية، وفي الحرب العالمية الأولى تخرج ضابطا في الجيش العثماني، قاد حركات الكفاح والنضال في فلسطين ضد الصهاينة والانتداب البريطاني وترأس اللجنة العربية العليا التي دارت الثورة الفلسطينية عام 1936 بإجماع ألأحزاب في فلسطين، قدِمَ إلى العراق عام 1939، هرباً من سلطات الانتداب البريطاني التي أرادت القبض عليه، التف حوله العقداء الأربعة في العراق وكانوا يعدونه الزعيم الروحي لهم، توفى في 4 تموز 1974. للتفاصيل عن دوره السياسي. يُنظر : كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد أمين الحسيني واثر في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1994؛عبد الكريم العمر، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، (دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

(243) العمر، المصدر السابق، ص 32.

(244) المصدر نفسه، ص 33.

(245) تعرض بعض الشخصيات اليهودية في العراق لسلسلة من الاغتيالات في عهد الوزارة الهاشمية الثانية. وقد اتهمت الأوساط الصهيونية والبريطانية الوطنيين العراقيين بتنفيذ

تلك الاغتيالات، بينما رأى الأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني، أن للصهاينة يد في ذلك، لأنهم على استعداد للتضحية ببعض اليهود من أجل دفع الآخرين للهجرة إلى فلسطين.

السوداني، المصدر السابق، ص 96-97.

(246) العمر، المصدر السابق، ص 33.

(247) المصدر نفسه.

(248) وهو (الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund) (الكيرن كييمت) هي منظمة صهيونية أسست عام 1901، في كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين العثمانية، وإقامة المستعمرات اليهودية، من دون اعتبار للوضع الإقتصادي في فلسطين، وقدرته الأستيعابية.

إسرائيل دليل عام 2004، ص 445.

(249) وهو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية أسس في حيفا عام 1920 كنقابة عمال يهودية في الانتداب البريطاني على فلسطين وهي الآن مؤسسة نقابية في (إسرائيل).

الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج7، ص 117.

(250) العمر، المصدر السابق، ص 33.

(251) وهي قرية تقع على بعد 16,5 كم عن مدينة طول كرم الفلسطينية. كان سكان وادي الحوارث ، لا يزالون يزرعون أراضي القرية بصفة مستأجرين حتى عام 1929، وفي ذلك العام دخلوا في معركة مع الصندوق القومي اليهودي, الذي اشترى الأرض من مالكيها بثلاثة أضعاف سعرها الحقيقي من أجل تهجير العرب منها .

(252) أعتقد ثمة خطأ مطبعي، لأن المقصود هنا عوني عبد الهادي. والأخير ولد في نابلس عام 1889، وهو رجل سياسي قومي عربي. في آب 1932، شارك في تأسيس حزب الاستقلال العربي يعتبر أول حزب شرعي فلسطيني. تولى منصب سكرتير اللجنة العربية العليا في أيلول عام 1936، وعندما أوصت اللجنة الملكية البريطانية بتقسيم فلسطين بعثت اللجنة العربية العليا عوني عبد الهادي إلى بغداد ثم إلى جنيف ليشارك في شرح وجهة النظر العربية في مشروع التقسيم أمام لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم لم يتمكن من العودة إلى فلسطين بسبب منعه من قبل السلطات البريطانية وذلك بسبب ضلوعه في الثورة الفلسطينية الكبرى. توفى في القاهرة في 15 آذار 1970.

الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج4، ص 264.

(253) العمر، المصدر السابق، ص 33.

(254) كان محرر جريدة الأهالي، عبد القادر إسماعيل.
المصدر نفسه، ص 37.
(255) المصدر نفسه، ص 34.
(256) المصدر نفسه.
(257) أول قائد عمالي في العراق ومؤسس الحركة النقابية العمالية، وعضو بارز في جمعية الإصلاح الشعبي، تمكن من نشر الحركة النقابية على صعيد بغداد.
الزبيدي، المصدر السابق، ص 490.
(258) العمر، المصدر السابق، ص 34. وتجد الإشارة إلى أن محمد صالح القزار لم ينتخب في المجلس النيابي لعام 1937,
(259) حكومة رئيس الوزراء جميل مردم (21 كانون الأول 1936–18 شباط 1938).
(260) وقع ناجي الأصيل ممثلاً عن الحكومة العراقية وسعد عبد الله الجابري ممثلاً عن الحكومة السورية معاهدة حسن جوار في 24 نيسان 1937.
العقيلي، المصدر السابق، ص 144–145.
(261) العمر، المصدر السابق، ص 35.
(262) المصدر نفسه.
(263) المصدر نفسه، ص 36.
(264) المصدر نفسه، ص 37.
(265) المصدر نفسه.
(266) حسين جميل، تعقيب على مقال "حزب الإصلاح الشعبي" (جماعة الأهالي والصهاينة)، " مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد 6، كانون الثاني 1982، ص 151.
(267) العمر، المصدر السابق، ص 29.
(268) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص 152.
(269) المصدر نفسه.
(270) المصدر نفسه، ص 153.
(271) المصدر نفسه، ص 154.
(272) الفريد موند (1868–1930) : صهيوني بريطاني وأحد أقطاب الصهيونية العالمية ، من كبار رجال الأعمال وله نفوذ واسع في بريطانيا وخارجها ، وهو أول من دعا إلى هدم المسجد الأقصى ، غيّر أسمه أسوة بالصهاينة الأوائل ، وعرف باسم " مالشت ". وللتفاصيل عن زيارة الفريد موند. يُنظر:

جاسم المطير ، من تاريخ الكفاح ضد الصهيونية في العراق 8 شباط 1928 ، مجلة آفاق عربية ، العدد 4 ، كانون الأول 1976، ص 10؛ حسن عبيد عيسى ، القضية الفلسطينية في تاريخ العراق الحديث ، مجلة بيت الحكمة ، العدد 41 ، بغداد .كانون الثاني 2005 ، ص 41؛ السوداني، المصدر السابق، ص 64-73: التميمي، عزيز شريف، ص 24-29.

(273) للتفاصيل عن دور حسين جميل في التظاهرة المناهضة لزيارة الفريد موند. يُنظر: الساعدي، المصدر السابق، ص 24-26.

(274) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص 154.

(275) المصدر نفسه.

(276) أرادت وزارة حكمت سليمان تعميق روابط علاقاتها السياسية مع مصر، إذ دعا الأصيل في خطاب موجه إلى سكرتير عصبة الأمم بترشيح مصر لعضوية العصبة، وفي الوقت نفسه حث الحكومة المصرية إلى تقديم طلب بالانضمام إلى العصبة. ومن جانبه وجهة وزير الخارجية المصري بطرس غالي رسالة شكر وتقدير إلى الحكومة العراقية في 14 شباط 1937.

العقيلي، المصدر السابق، ص 139-140.

(277) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص 155.

(278) العمر، المصدر السابق، ص 29.

(279) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص 155.

(280) الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص 177.

(281) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص 155-156.

(282) للتفاصيل عن الحزب الوطني الديمقراطي وموقفه من السياسة الخارجية العراقية. يُنظر: عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963،(بغداد، مطبعة الميناء، 2000)، ص 78-102.

(283) جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي "، ص156.

(284) صادق كمونه، حول حزب الإصلاح الشعبي، مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد 6، كانون الثاني 1982، ص 159.

(285) المصدر نفسه.

الَمـــلاحـــــق

ملحق رقم(1)

كتاب أنتخاب الهيأة المؤسسة لجمعية الإصلاح الشعبي

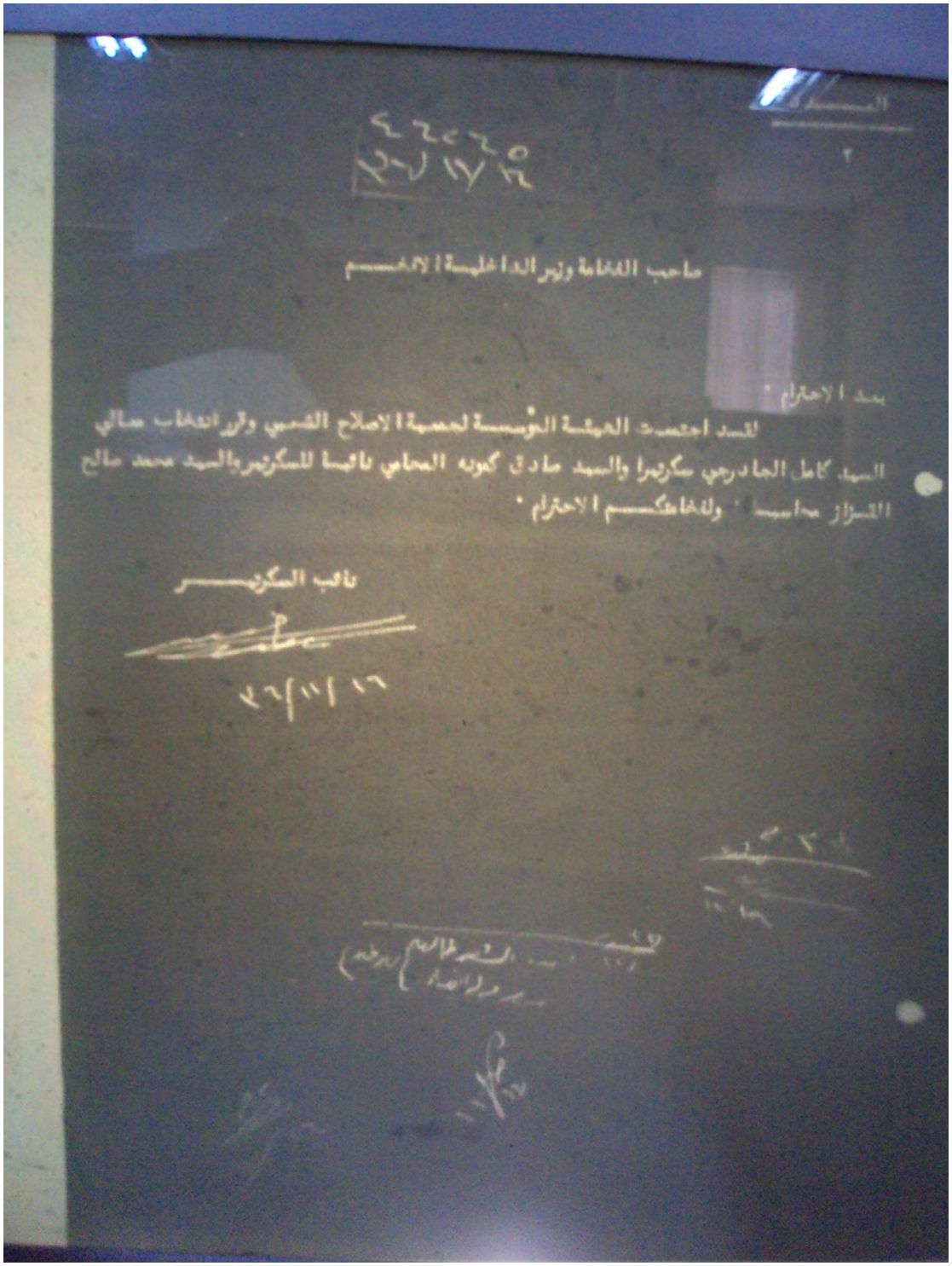

صاحب الفخامة وزير الداخلية الاحترام

بعد الاحترام

السيد كامل الجادرجي سكرتيرا والسيد صادق كمونه المحامي نائبا للسكرتير والسيد محمد صالح

ناقب السكرتير

المصدر: د.ك.و- ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6/أ/135 ، تسلسلها 32050/10321، العنوان، الجمعيات والنوادي 1936–1955 ، منهاج جمعية الإصلاح الشعبي.

ملحق رقم (2)

وثيقة تحدد صحيفة الأهالي لسان حال جمعة الإصلاح الشعبي

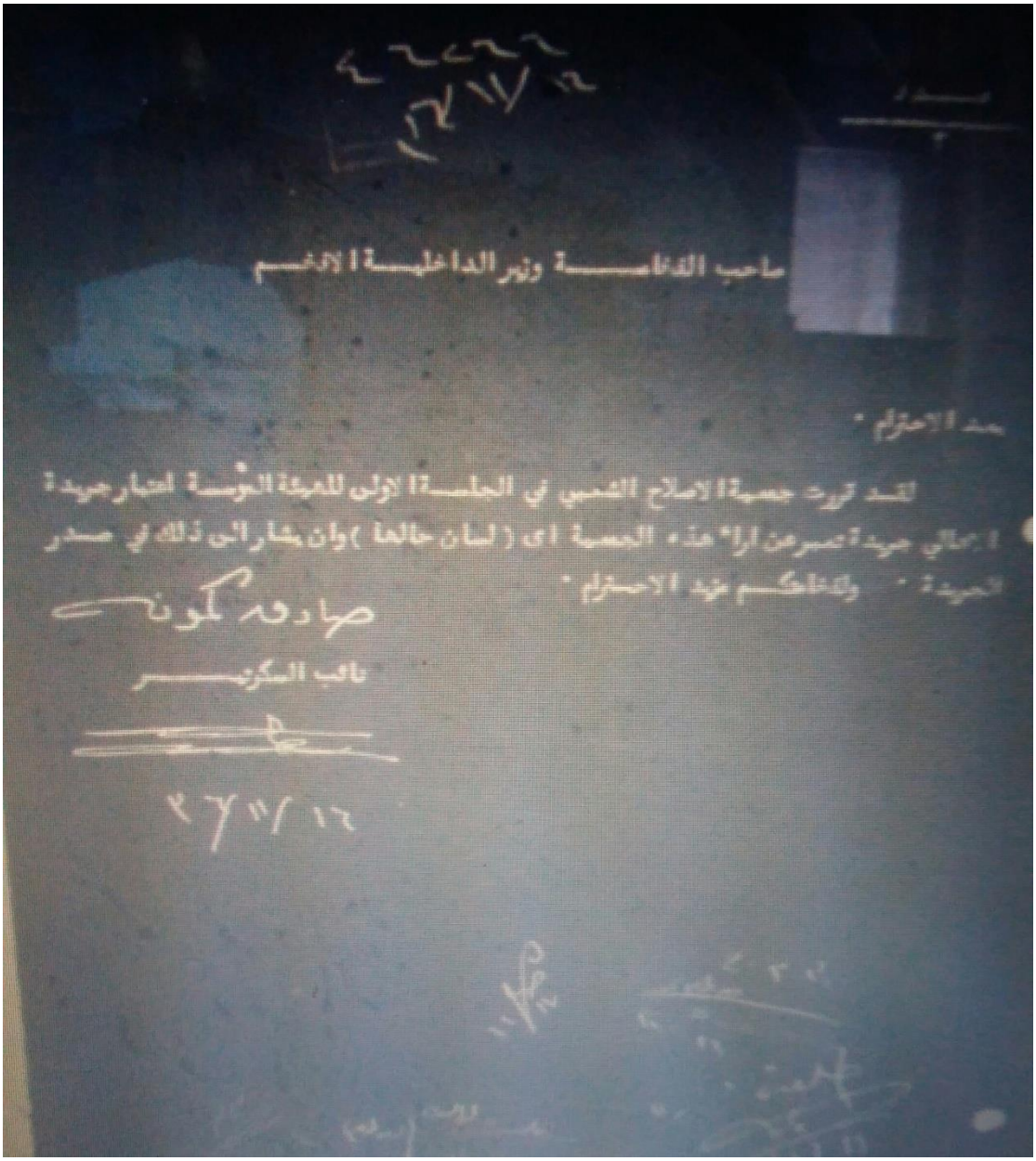

المصدر: د.ك.و- ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6/أ/135 ، تسلسلها 32050/10321، العنوان، الجمعيات والنوادي 1936–1955 ، منهاج جمعية الإصلاح الشعب.

ملحق رقم(3)

طلب تأليف لجنة تحقيقية تحصي ثروات الوزراء السابقين تضم اعضاء من جمعية الاصلاح الشعبي

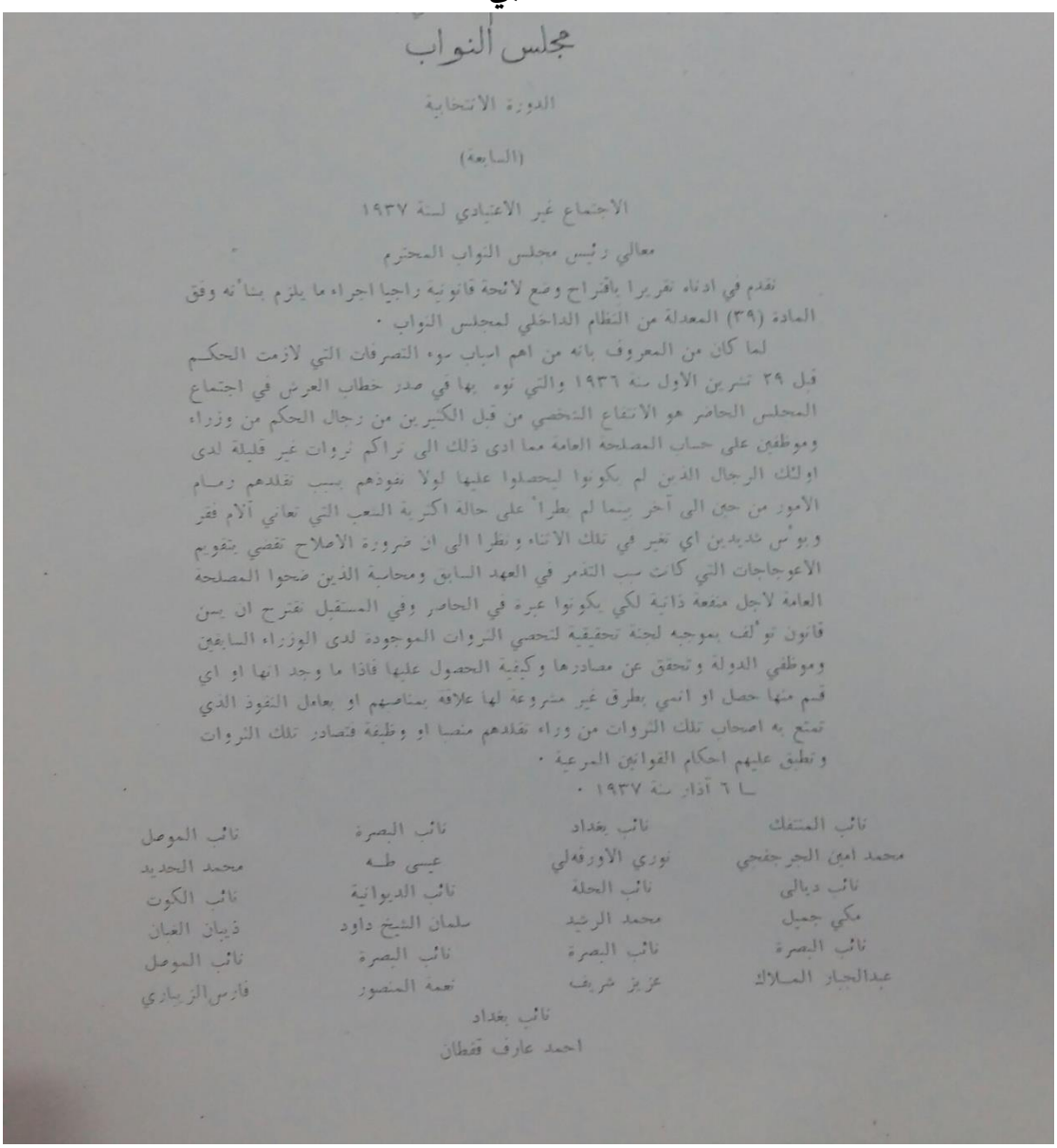

مجلس النواب

الدورة الانتخابية

(السابعة)

الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تقدم في ادناه تقريرا باقتراح وضع لائحة قانونية راجيا اجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة (٣٩) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب .

لما كان من المعروف بانه من اهم اسباب سوء التصرفات التي لازمت الحكم قبل ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ والتي نوه بها في صدر خطاب العرش في اجتماع المجلس الحاضر هو الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم من وزراء وموظفين على حساب المصلحة العامة مما ادى ذلك الى تراكم ثروات غير قليلة لدى اولئك الرجال الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الامور من حين الى آخر بينما لم يطرأ على حالة اكثرية الشعب التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين اي تغير في تلك الأثناء ونظرا الى ان ضرورة الاصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التذمر في العهد السابق ومحاسبة الذين ضحوا المصلحة العامة لاجل منفعة ذاتية لكي يكونوا عبرة في الحاضر وفي المستقبل نقترح ان يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيقية لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فاذا ما وجد انها او اي قسم منها حصل او انمي بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم او بعامل النفوذ الذي تمتع به اصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصبا او وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم احكام القوانين المرعية .

في ٦ آذار سنة ١٩٣٧ .

نائب المنتفك	نائب بغداد	نائب البصرة	نائب الموصل
محمد امين الجرجفجي	نوري الاورفهلي	عيسى طه	محمد الحديد
نائب ديالى	نائب الحلة	نائب الديوانية	نائب الكوت
مكي جميل	محمد الرشيد	سلمان الشيخ داود	ذيبان العبان
نائب البصرة	نائب البصرة	نائب البصرة	نائب الموصل
عبدالجبار الملاك	عزيز شريف	نعمة المنصور	فارس الزيباري

نائب بغداد

احمد عارف قفطان

المصدر: م.م.ن، الجلسة الثانية، الاجتماع غير الأعيادي لمجلس النواب لسنة 1937، ص 8.

ملحق رقم (4)

نص الإدارة الملكية بالموافقة على استقالة وزراء جمعية الإصلاح الشعبي الأربعة

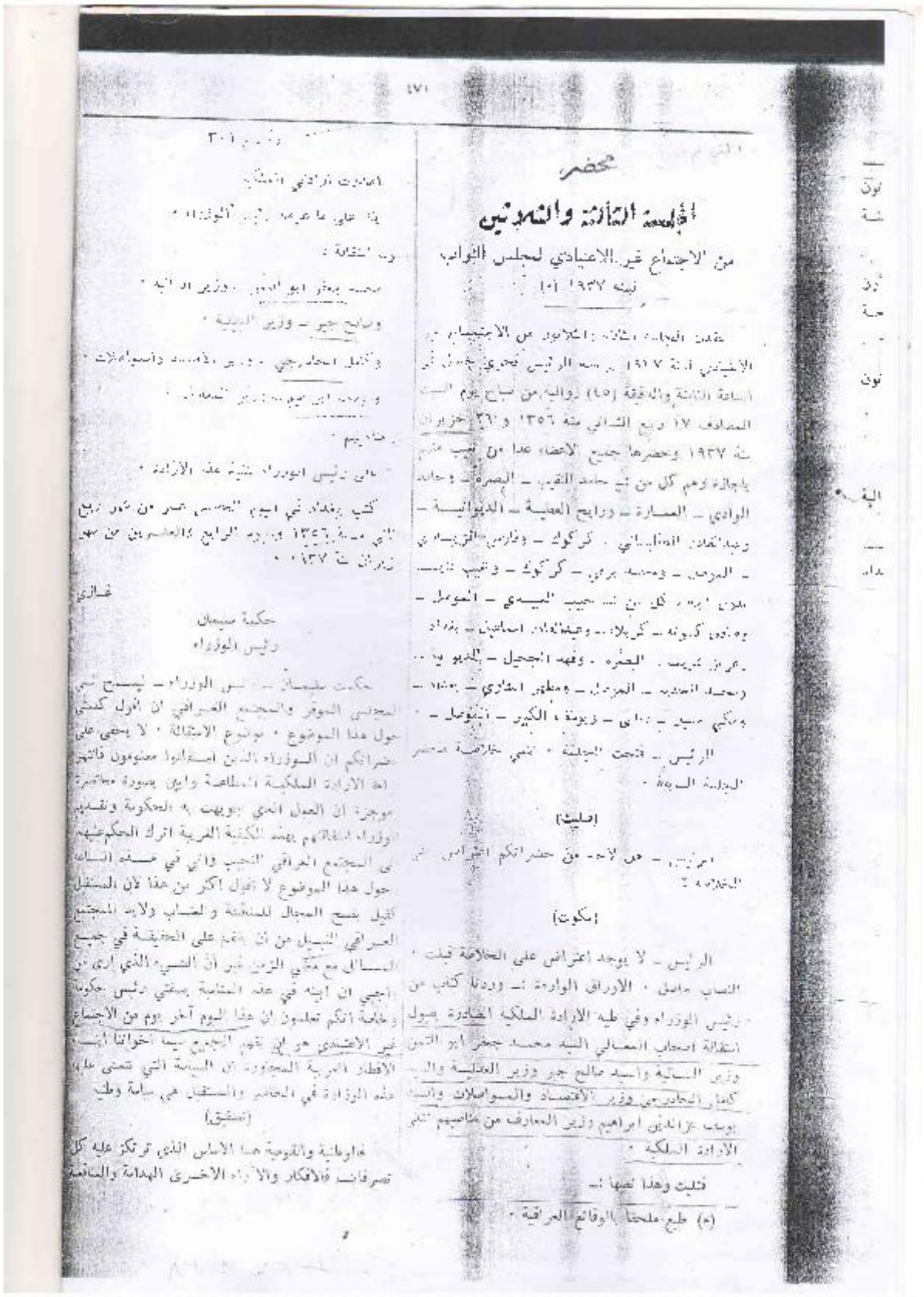

محضر

مجلس النواب والاعيان

من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب

سنة ١٩٣٧

عقدت الجلسة الثالثة والثلاثون من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ برئاسة الرئيس نجيب الراوي في الساعة الثانية والدقيقة (٤٥) زوالية من صباح يوم السبت الموافق ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ و ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٧ وحضرها جميع الاعضاء عدا من غاب منهم باجازة وهم كل من ... حامد الفقير – البصرة – وحامد الوادي – العمارة – ورابح العطية – الديوانية – وعبدالقادر الدنبلاني – كركوك – وفارس الزبيدي – المنتفك – ومحمد برمو – كركوك – ونقيب النقباء – كل من ... نجيب اليوسفي – الموصل – وعبدالمحسن السعدون – كربلاء – وعبدالقادر اسماعيل – بغداد – وعزيز شريف – البصرة – وفهد الجحيل – الديوانية – ومحمد الصدر – المنتفك – ومظهر الشاوي – بغداد – وشكري سليم – دهوك – وزيوة – الكيرو – الموصل –

الرئيس – فتحت الجلسة – تتلى خلاصة محضر الجلسة السابقة –

(تليت)

الرئيس – هل لاحد من حضراتكم اعتراض على الخلاصة –

(سكوت)

الرئيس – لا يوجد اعتراض على الخلاصة تبلت – النصاب حاصل – الاوراق الواردة – وردنا كتاب من رئيس الوزراء وفي طيه الارادة الملكية الصادرة بقبول استقالة اصحاب المعالي السيد محمد جعفر ابو التمن وزير المالية والسيد صالح جبر وزير العدلية والسيد كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات والسيد يوسف عزالدين ابراهيم وزير المعارف من مناصبهم تتلى الارادة الملكية –

تليت وهذا نصها :–

(*) طبع ملحقا بالوقائع العراقية –

المصدر: م.م.ن، الجلسة الثالثة والثلاثون، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة 1937، ص 470.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

1 . ملفات دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك . و)

د.ك.و- ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6/أ/135 ، تسلسلها 32050/10321، العنوان، الجمعيات والنوادي 1936-1955 ، منهاج جمعية الإصلاح الشعبي.

2. الوثائق البريطانية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية .

أ:وثائق وزارة الخارجية Foreign Office (F.O)

F.O.371/20014(E-7315), Report from Sir Clarke kir to Mr. Leiden, Baghdad, November 20, 1936, No. 565.
F.O.371/0795(E-660), Report embassy in Baghdad to the British Foreign Office, November 25, 1936.
F.O.371/20795,100/49/37,3 July 1937, No. 274.

ب: الوثائق البريطانية عن العراق وكردستان والشرق الأوسط، وزارة الطيران AIR.co,Fo,Wo- ، العنوان ، الانقلاب العسكري في العراق عام 1936، رقم الملفة أكس / أن 205 ، تسلسلها 26.(مترجمة).

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ: محاضر مجلس النواب العراقي(م.م.ن)

الدورة الانتخابية السابعة لعام 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الأولى، 27 شباط 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثانية، 6 آذار 1937.

م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثالثة ، 13 آذار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة، 16 آذار 1937.

م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السادسة ،25 آذار 1937.

م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة السابعة ، 29 آذار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة، 19 نيسان 1937.

م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الحادية عشرة ، 1 أيار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة عشرة، 17 آيار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة السادسة عشرة، 20 آيار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة السابعة عشرة، 24 آيار 1937.

م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة التاسعة عشرة، 30 آيار 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة العشرين، 31 آيار 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الحادية والعشرين، 1حزيران 1937.
م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الثانية والعشرون ، 3 حزيران 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والعشرين، 5 حزيران 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الرابعة والعشرين، 6 حزيران 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الخامسة والعشرين، 7 حزيران 1937.
م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثامنة والعشرون ،12 حزيران 1937.
م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة الثالثة والثلاثين، 26 حزيران 1937.

ب: محاضر مجلس الأعيان(م.م.ع).

الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، 26 حزيران 1937.

ت: العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983).

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

1- أحمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، (بغداد، مطبعة الديواني، 1987).

2- باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث 1869-1969، ج1، (بغداد، مطبعة اوفست الميناء، 1978).

3- بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة، عماد عواد،ج2،(الكويت، عالم المعرفة، 2013).

4- تومْ سيغفْ، الإسرائيليون الأوائل-1949، ترجمة خالد عايد وآخرون،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986).

5- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق1941 -1953، (النجف، مطبعة النعمان، 1976).

6- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ط2(بغداد، وزارة الثقافة، 2012).

7- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 -1946 وموقف جماعة الأهالي منها ، (بغداد ، مكتبة المثنى، 1983).

8- حنا بطاطو، العراق – الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، (قم ، مكتبة الغدير، 2006).
9- رسائل الأهالي إلى الشباب ،الشعبية في المبادئ السياسية الحديثة ،الرسالة الثانية،(بغداد ، مطبعة الأهالي ، 1933).
10- رعد ناجي الجدة، التطور الدستوري في العراق،(بغداد، بيت الحكمة، 2004).
11- ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق 1927-1941 ،جـ2،(بيروت ، دار الطليعة ، 1968).
12- سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1973).
13- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي ،جـ2، (بغداد ، منشورات الفجر ، 1988).
14- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق،ج1، 1934-1958،(بيروت، دار المرصاد، د.ت).
15- شعبان مزيري، الفريق بكر صدقي ومشروع الدولة الكردية، (بغداد، منشورات دار جيا للطباعة والنشر، 2009) .
16- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق 1914-1952،(بغداد، دار الرشيد للنشر، 1980).
17- طارق تقي العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).
18- طلبايف، التحولات في زراعة جمهوريات الشرق السوفييتي، ترجمة مجيد بكتاش (موسكو، دار التقدم،د.ت).
19- عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963،(بغداد، مطبعة الميناء، 2000).
20- عادل تقي البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى، (بغداد ، دار الحوراء للطباعة، 2007).
21- عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية 1932-1941،(بغداد، مطبعة الجامعة، 1983).
22- عبد الأمير هادي العكام الحميداوي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية 1889-1964، (بغداد ، د. ن ، د .ت).

23- عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921 – 1932،(النجف، مطبعة الآداب ، 1975).
24- عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958،(بغداد، منشورات دار الرشيد، 1980).
25- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجمهوري في العراق مابين 1921-1958، (بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1978) ، ص 112.
26- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، جـ4، ط2 (صيدا، مطبعة العرفان،1953) .
27- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958، (بيروت، مركز الأبجدية للطباعة والنشر ،1980).
28- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ط2، (بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1980).
29- عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945،(بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2004).
30- عبد الكريم العمر، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، (دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
31- العراق وقائع وأحداث. عرض زمني لأبرز الوقائع والإحداث في العراق 1914-1958، القسم الأول، ط2،(بغداد، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، 2010).
32- عز الدين الراوي ، المؤامرة الكبرى،(بغداد، مطبعة شفيق، 1959).
33- علاء جاسم محمد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936، (بغداد، منشورات اليقظة العربية،1987).
34- علاء جاسم محمد الحربي، فصول من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، دار حواء للطباعة والنشر، 2006).
35- فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 -1958 ، (بغداد ، مطبعة الشعب، 1963).
36- فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق،(بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1975).
37- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج1،(بغداد، مطبعة عصام، 1979).

38- فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق 1932-1937 ، (بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1979).
39- كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،(بيروت ، دار الطليعة ،1970).
40- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939 ، (بغداد، منشورات اليقظة العربية ،1987).
41- محمد سيف الدين وتد، الشخصيات البارزة في إسرائيل، بحث في كتاب: إسرائيل، دليل عام 2004،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004).
42- محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898 -1968، (بغداد ، مطبعة الأديب البغدادية ، 1997).
43- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958 ،(بيروت، منشورات دار الطليعة، 1965).
44- مصطفى الزين، أتاتورك أمة في رجل، (بيروت ، دار النهار للنشر، 1972).
45- مظفر عبد الله الأمين، جماعة الأهالي : منشؤها ، عقيدتها ، ودورها في السياسة العراقية 1932-1946،(الأردن ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 2001).
46- نجدة فتحي صفوة، العراق في مُذكرات الدبلوماسيين الأجانب،ط2،(بغداد، مطبعة منير، 1984).
47- نوري عبد الحميد العاني، الإرهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس 1936-1948،(بغداد، بيت الحكمة، 200).
48- هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي،(بغداد، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية، 1946).
49- وسام هادي عكار التميمي، سياسة الصين الشعبية حيال المشرق العربي(1949-1976،" دراسة تأريخية"،(بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، 2017).
50- وسام هادي عكار التميمي، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام 1958، (بغداد، مطبعة الناعور ، 2014).
51- وليد الخالدي، مذكرات رشيد الحاج إبراهيم 1891-1953. الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005).

رابعاً: الكتب الأجنبية:

Majid Khadduri , Independent Iraq; 1932- 1958 , A Study in Iraqi Politic (London, Oxford University Press 1960).

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1- آية جميل عباس محمد، حسين جميل ودوره السياسي في العراق 1954-1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2015.

2- بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004.

3- حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي 1925-1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1997.

4- سلم حسين ياسين حبيب التميمي، عبد الفتاح إبراهيم ودوره في الحركة الوطنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002.

5- صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة 1936 في العراق " ممهداته، وأحداثه ، ونتائجه " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1973.

6- عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق 1920-1934 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسية ، جامعة بغداد ،1978 .

7- عباس عطية جبار، الحياةُ النيابية في العراق 1932-1939-دراسة تأريخية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1972.

8- عباس غلام حسين نوري ، محمد مهدي الجواهري ومواقفه السياسية والفكرية في العراق حتى عام 1997 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، 2006 .

9- عكاب يوسف ألركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1936، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2005.

10- غصون مزهر حسين ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة 1926-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ،2001.

11- كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد أمين الحسيني واثر في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1994؛

12- محمد يوسف خليل ، الأهالي والحركة الوطنية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1974.

سادساً: البحوث والمقالات المنشورة:

1- جاسم المطير ، من تاريخ الكفاح ضد الصهيونية في العراق 8 شباط 1928 ، مجلة آفاق عربية ، العدد 4 ، بغداد، كانون الأول 1976.

2- جمعة عليوي الخفاجي، عزيز شريف. دراسة تاريخية في دوره السياسي والفكري حتى عام 1946، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 15 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2009.

3- حسن عبيد عيسى ، القضية الفلسطينية في تاريخ العراق الحديث ، مجلة بيت الحكمة ، العدد 41 ، بغداد . كانون الثاني 2005.

4- حسين جميل، تعقيب على مقال " حزب الإصلاح الشعبي " (جماعة الأهالي والصهاينة)، " مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد 6، كانون الثاني 1982.

5- حميد رزاق نعمة وصالح محمد حاتم ، موقف نواب البصرة من القضايا الاجتماعية 1925-1958 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 8 ، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2002 .

6- خيري العمري ، جريدة الأهالي من 1932-1937 ، "مجلة الأقلام" ، جـ1 ، السنة السادسة ، بغداد، تشرين الأول 1969.

7- صادق كمونه، حول حزب الإصلاح الشعبي، مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد 6، كانون الثاني 1982.

8- عبد الجبار العمر، حزب الإصلاح الشعبي (جماعة الأهالي) والصهيونية،" مجلة آفاق عربية"، السنة السادسة، العدد1، بغداد، أيلول 1980.

9- عبد الغني الملاح ، "جريدة الأهالي " ما بين عامي 1932-1946 ، "مجلة الثقافة" ، السنة الثانية ، بغداد، تشرين الأول 1972.

10- ف . فيتول، انقلاب حكومي في العراق . الشعب والجيش يسقطان الحكم الرجعي الإقطاعي ، "مجلة الثقافة الجديدة" ، العدد 25 ، حزيران 1973 .

11- كامل عياد، التربية السياسية للناشئة، "مجلة المعلم الجديد"، العدد1، السنة الثانية، بغداد، شباط 1937.

12- محمود أحمد عزت البياتي، البناء الوطني للجيش العراقي في العهد الملكي . الانحراف إلى السياسة والنهاية ، "مجلة بيت الحكمة "، العدد 37، آب 2004.

13- يوسف محسن، عبد الفتاح إبراهيم في وهم الليبرالية العراقية،ج2،" جريدة الصباح"، بغداد، العدد 2364، 10 تشرين الأول 2011.

سابعاً: الصحف العراقية:

جريدة البلاد، بغداد، العدد 723، 15 تشرين الثاني 1936.

جريدة البلاد، العدد 821، 18 آذار 1937.

جريدة البلاد ، العدد 817 ، 14 آذار 1937.

جريدة البلاد، العدد 919، 14 تموز 1937.

جريدة الاستقلال، العدد 34، 14 تموز 1937.

جريدة الأهالي، بغداد، العدد 492، 21 كانون الثاني 1937.

جريدة الأهالي، العدد 483، 10 كانون الثاني 1937.

جريدة الأهالي، العدد496، 25 كانون الثاني 1937.

جريدة الأهالي ، العدد 533 في 14 آذار 1937.

جريدة الأهالي ، العدد 548 في 30 آذار 1937.

جريدة الأهالي ، العدد 599 في 31 أيار 1937.

جريدة الأهالي ، العدد 600 في 1 حزيران 1937 .

جريدة الأهالي ، العدد 602 في 4 حزيران 1937.

جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد 1543 ، 1 تشرين الثاني 1936 .

جريدة الوقائع العراقية، العدد 1559 في 8 آذار 1937.

جريدة الانقلاب، بغداد، العدد 19، 14 كانون الثاني 1937.

ثامناً: الموسوعات:

1- إسرائيل، دليل عام 2004،(بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004).

2- حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007).

3- دليل المملكة.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، "موسوعة سنوية إدارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة " (بيروت، دار ومكتبة الحضارات،1936).

4- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة،ج4،ج5 ،ج7، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994).

الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C
المركز الديمقراطي العربي